



د. كاظم إبراهيم كاظم

# النَّجْوُ الْكُوفِيُّ

مَبَاحِثُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ

عالم الكتب



## المقدمة

لم ينل النحو الكوفي نصيبه من الدرس مثل ما ناله النحو البصري، وذلك لما كان للأخير من سطوة مؤثرة على كثير من الدارسين، والمعنيين بهذا العلم.

وأسباب هذه كثيرة، أبرزها أن النحو البصري كان يعتمد في درسه النصّ القواعد التي يحكمها المنطق وتغلب عليه طردّ القياس، والتشديد في تحكيم القاعدة في النص.

وتتضح هذه المقولة أكثر من خلال الوقوف على نظرية العامل التي أخذ بها البصريون، وأوغلوا أيّما إغال، حتى أوصلهم ذلك إلى القول بأن رافع المبتدأ هو الابتداء.

ومثل هذا نفتقده في النحو الكوفي، إذ نرى أن نظرية العامل مستمدة عندهم من المعاني والدلالات التي يتضمنها النص سوى بعض المواضع.

ويكون هذا أكثر وضوحاً عند الفراء في كتابه «معاني القرآن»، إذ لم ينجر هذا العالم إلى قاعدة تحكمه في معالجته النص، وإن تحقق ذلك في كتابه فكان ينسبه إلى النحويين.

فالفراء ينساق إلى الإعراب من خلال تفهمه لدلالة النص، وبهذا يكون قد ربط بين النحو، والمعنى. وهذه المنهجية التي اتبعها في كتابه، تدفعنا إلى القول بأنه لا يمكن الخروج بقاعدة من قضية واحدة، وإنما تتعدد العلل عنده بتعدد المعاني في الموضوع الواحد.

ولنضرب مثلاً على الرفع للمبتدأ عنده، فإنه يرى أن الرفع لـ«زيد» في قولنا: زيد في الدار، هو «في» والرفع لـ«زيد» في قولنا: زيد يساعده خالد هو ما عاد عليه، والرفع لـ«زيد» في قولنا: زيد قائم، هو الخبر.

ولنا وقفة مع كتاب «معاني القرآن» فإنه نال اهتمام كثير من الدارسين الذين صرفوا جهدهم لدراسة النحو العربي، لأن مؤلفه يمثل أحد أعمدة المدرسة الكوفية التي تسعى إلى الكشف عن رؤيتها للنحو من خلال هذا الكتاب من دون الرجوع إلى غيره من الكتب الأخرى التي نسبت إلى هذه المدرسة آراء نحوية ثبت من خلال الدرس، والبحث خلفها لما عليه الكوفيون.

وأهمية كتاب الفراء ترجع إلى أنه يمثل أهم مصدر يمكن الرجوع إليه، فيما ذهب إليه الكوفيون، وتكاد تخلو المكتبة العربية، والإسلامية من كتاب يضم بين دفتيه النحو الكوفي على خلاف ما نجده.

وما تلك الدراسات التي جاءت في المدرسة الكوفية إلا إشارات لقضايا نحوية في كثير منها تخلو من العمق؛ لأنها اعتمدت على مصادر لم تتوخ الدقة فيما تنسبه من آراء نحوية إلى هذه المدرسة، كما أنها انصرفت إلى دراسة مقومات المدرسة الكوفية، ومعرفة شيوخها، ومدى استمراريتها إلى غير ذلك من المواضيع التي لم تغد درس النحوي نفسه في شيء.

حتى تلك الدراسة التي جاءت تحت عنوان «دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء»، فإنها اتسمت بحشو المعلومات التي تكرر بعضها في الدراسة نفسها، والتي لم يستطع دارسها من الخروج بما يفيد المدرسة الكوفية في القضايا النحوية، فقد سرد نصوصاً مقتبسة من معاني القرآن تخلو من التحليل، والتأمل، وهذا ما يحتاجه الدارس لمعاني القرآن؛ لأن فلسفة الفراء في وصف قضية ما تدعو إلى ذلك وليس من السهل الخروج بما يريده بمجرد سرد نص ما، وهذا ما سيتضح من البحوث التي تضمنها هذا الكتاب.

وكتابنا هذا هو مجموعة بحوث تناولت فيها موضوعات نحوية تمت دراستها من معاني القرآن للفراء استطعنا من خلالها الوقوف على موقف الفراء والكوفيين منها. وقد اتسمت هذه الدراسة بالتحليل الموضوعي. وتوضيح القضايا النحوية والأسلوبية التي تضمنتها الموضوعات.

ويحدوني الأمل في أن أواصل المسير في هذا الدرب، وخاصة إنني توصلت إلى حقيقة من خلال دراسة النحو الكوفي هي أن النحو العربي لا يتمثل بجملة قواعد نحوية صماء يفر منها الدارس. وإنما هناك مبادئ عامة متفق عليها كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وما تبقى عماده الحس اللغوي الذي يتمتع به الدارس للنص، فيخرجه بتصور نحوي إعرابي يضيف على النص معاني لا توصلها تلك القواعد، بل لا يمكن أن يستوعب تلك المعاني من استغنى بتلك القواعد.

والله الموفق

كاظم إبراهيم كاظم

## المبحث الأول

### أنماط الإضافة في القرآن

موضوع الإضافة لا يقل أهمية عن غيره من أبواب النحو، والكوفيون لا يختلفون عن غيرهم من النحاة في الإضافة من أنها تفيد إضافة اسم لما يصلح أن يضاف إليه، وما يترتب على ذلك من حذف التنوين، أو النون، وسيفهم هذا من الكلام عن أنماط الإضافة غير أنهم - من خلال ما وقفت عليه في معاني القرآن - قد توسعت رؤيتهم فيما جاز أن يضاف إليه الاسم، وما جاز في المضاف، والمضاف إليه، وما تفيد الإضافة من معنى، فتعددت ضروبها.

كل هذا كان له الأثر في أن نجتهد في أنماط الإضافة، وذلك بأن نضم نمطين آخرين إلى ما اشتهرت به الإضافة في أنها محضة وغير محضة، فجاء البحث في أربعة أنماط، كل منها يمثل ضرباً من ضروبها. والأنماط هي:

النمط الأول: الإضافة المحضة، وتمثلت هذه الإضافة فيما يلي:

- 1 - إضافة اسم الجئة.
- 2 - إضافة اسم الفاعل، سواء أكان مشتقاً من الفعل، أم كان يفيد العدد.
- 3 - إضافة المصدر.
- 4 - إضافة الظرف.
- 5 - إضافة «كل، وكلا، وكلتا، وأي»، والإضافة إلى ياء المتكلم.

النمط الثاني: الإضافة المؤكدة: وتمثلت في إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته، وإضافة العدد إلى تمييزه، وإضافة المصدر المؤكد لفاعله.

النمط الثالث: الإضافة المنفية، وتمثلت فيما أضيف من الأسماء المنفية، ويستفاد منه أن الإضافة منفية أصلاً، وغير محققة في المعنى، وهي في اسم الفاعل، واسم المفعول، وتحققها في المصدر، وغيره يتوقف على دلالتها.

**النمط الرابع:** الإضافة غير المحضة، وهي محصورة في إضافة اسم الفاعل الدال على الحال والاستقبال، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

هذا، وإن هناك قضايا متفرقة في الإضافة لا يستغني عنها البحث، وبعضها يشكل خلافاً نحوياً كالفصل بين المتضايقين، وحذف المضاف، أو المضاف إليه، وغيرها مما يدعو الوقوف عليها لأهميتها، وقد عالجناها تحت عنوان: قضايا متفرقة في الإضافة.

### أنماط الإضافة

قدمنا أن المراد بأنماط الإضافة ضروبها، والفصل بينها ليس سهلاً في القرآن الكريم من خلال معاني القرآن للقرّاء؛ لأن الأخير لم يجتهد في تحديد المصطلح حين تعرّض إلى الإضافة على خلاف ما تقف عليه في موضوعات نحوية أخرى، ولذا كان يلجأ إلى وصف الإضافة بأن يميز بعضها عن بعضها الآخر بفتح قطع الإضافة، أو جواز ذلك أو بيان ما تفيد الإضافة من معنى، وتكمن الصعوبة في أن مادة القرّاء القرآن الكريم، وخاصة تلك الآيات التي تعرضت إلى الثواب، والعقاب، والمغفرة والدالة على استمرارية الحدث، وتلك التي أخبرت عما آلت إليه الأمم الغابرة.

ونشير إلى أن القرّاء ذكر حذف التنوين من المضاف دليلاً على الإضافة<sup>(1)</sup>، وعلى حذف التنوين في غير الإضافة، وهو محصور فيما تدعو إليه الضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر:

فَأَلْقَيْنَهُ غَيْرَ مُسْتَشْفِيٍّ      وَلَا ذَاكِرٍ إِلَهَ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(2)</sup>

بجر (ذاكر) من غير تنوين، ونصب لفظ الجلالة.

وذكر أن العرب لا يدخلون الألف واللام على الاسم الذي لا يضاف<sup>(3)</sup>، دليلاً على ما يصح إضافته.

(1) انظر معاني القرآن للقرّاء 2/202، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، طبعة الهيئة العامة للكتاب القاهرة 1980، وانظر المصدر نفسه 2/225، 2/258، 3/153، 3/155، وانظر الكتاب 1/166 تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1968.

(2) انظر معاني القرآن 2/202، وانظر الكتاب 1/169.

(3) انظر معاني القرآن 2/139.

## النمط الأول: الإضافة المحضة

يكاد يكون هذا النمط من الإضافة أبرز أنماطها؛ لأنه يختلف في غرضه، لإفادته التعريف أو التخصيص، وليس مقصوراً على إضافة اسم الجثة، وإنما يتحقق في إضافة الاسم المشتق إلى مفعوله وفي إضافة المصدر، والظرف، ومنه إضافة (كل، وكلا، وكلتا، وأتي)، والإضافة إلى ياء المتكلم ومثل هذا لا يتحقق في غيره من الأنماط، وإنما جاز في بعضها، ولم يكن في بعضها الآخر.

والفراء حاول أن يعرف هذا النمط بأنه يَقْبَحُ قطع الإضافة فيه، ونرى مخالفتنا لهذا؛ لأن قطع الإضافة ليس دليلاً على أنها ليست محضة كما سيأتي.

وقول الفراء في تحديد الإضافة المحضة من غير المحضة يتضح من خلال ما جاء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة الأنبياء: 35]، حيث قال: (ولو نَوَّت في «ذائقة»، ونصبت «الموت» كان صواباً، وأكثر ما تختار العرب التنوين، والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً، لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة، فأما المستقبل، فقولك: أنا صائم يوم الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ، قلت: أنا صائم يوم الخميس)<sup>(1)</sup>.

والإضافة المحضة تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، وتفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة. وهذا التصريح لم نقف عليه عند الفراء، وإنما استفدناه من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ قِصْرُ الطَّرْفِ أَزَّابٌ﴾ [سورة ص: 52]، حيث قال: (مرفوعة؛ لأن «قاصرات» نكرة، وإن كانت مضافة إلى معرفة، ألا ترى أن الألف واللام يحسنان فيها...)<sup>(2)</sup>، وكأنه يريد أن يقول: إن حق المضاف إلى المعرفة أن يكتسب التعريف، غير أن «قاصرات» لم يتحقق فيها هذا الغرض؛ لأن الإضافة في الآية غير محضة لدلالتها على المستقبل. وبذا يحسن تعريف «قاصرات» بالألف واللام، وإن كانت مضافة، فيقال: القاصرات الطرف.

والإضافة المحضة سواء أكانت تفيد التعريف أم التخصيص، فإنها لا توضح علاقة

(1) معاني القرآن 2/202، وانظر المصدر نفسه 2/420، والكتاب 1/166.

(2) معاني القرآن 2/409، وانظر الكتاب 1/202، والمصدر نفسه 1/182.

المضاف بالمضاف إليه. وهذا ما سنسعى إلى بيانه، ونشير هنا إلى أن الفراء لم يحاول أن يوضح هذه العلاقة بين المتضايفين - وخاصة إذا كان المضاف اسم فاعل، أو مصدرًا - بشكل يستفاد منه في بيان ما تفيد الإضافة المحضة من معنى. والإضافة المحضة تتحقق في الأسماء التالية:

### أولاً: إضافة اسم الجثة.

وتتمثل هذه الإضافة في إضافة الشيء إلى ماله، أو بعضه، أو ما هو في حكمه، نحو: كتاب الله ويدك، وورق الكتاب، وأخيك، إلى غير ذلك من إضافة اسم الجثة. وليس في هذه الإضافة شيء يذكر سوى أنها تتضمن معنى حرف جر، يختلف بنوع العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، غير أن هناك قضية تدعو الالتفات إليها، والوقوف عندها، وهي أننا قدمنا أن الإضافة المحضة تفيد معنى، وهو التعريف، أو التخصيص ليس إلا. وذكرنا أن اسم الجثة إذا ما أضيف، فإضافته محضة، وهذا كله لا يتحقق في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ابْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [سورة النحل: 27]. فليس لمن يلجأ إلى تحديد الإضافة في الآية أن يذهب إلى أنها محضة؛ لأن القول بها يذهب إلى تحقيق الإضافة، وهو قول مردود أصلاً لعدم تحققها.

ولا يمكن أن تضم مثل هذه الإضافة إلى غير المحضة؛ لأنها تختلف عنها بجواز تحقق غير المحضة بعدا كما أنها لا يمكن أن تضم إلى الإضافة المنفية؛ لأن تلك مسبوقة بما يفيد معنى النفي. وبهذا نستطيع أن نفصل القول في مثل هذه الإضافة. ونفرد لها نمطاً آخر، يصطلح عليه بالإضافة غير المحققة. ونشير إلى أن مثل هذه الإضافة كثير في غير القرآن.

### ثانياً: إضافة اسم الفاعل.

إن اسم الفاعل المضاد قد يأتي مشتقاً من الفعل، كما أنه يأتي من العدد. وسنقف على كل منهما.

#### ألف: إضافة اسم الفاعل المشتق من الفعل.

وهذه الإضافة تختلف في غرضها عن إضافة المصدر في أنها تتضمن الدلالة على الزمن. ولا يجوز قطع الإضافة. ويلتقيان في أنهما إذا كانا مما يتعدى بنفسه، فالإضافة



لا تتضمن معنى حرف الجر، وإن تعديا بحرف الجر، تضمناً معنى ذلك الحرف. هذا، وإن المصدر جاز إضافته إلى فاعله، أو مفعوله.

وإضافة اسم الفاعل المشتق قد تقدم بيانها في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [سورة الأنبياء: 35] وأوضح الفراء من خلالها أن اسم الفاعل إذا أفاد المعنى الماضي، وهو مضاف، فإنه لا يمكن قطع الإضافة فيه، ولم يزد على ذلك شيئاً، كما أنه لم يعلل السبب في عدم جواز قطع الإضافة في المحضة، وجوازه في غير المحضة، وهذا ما سنسعى إلى بيانه.

إن العلاقة بين اسم الفاعل المضاف، وما أضيف إليه مكتسبة أصلاً من جملة فعلية، ومن علاقة الفعل بمفعوله، وخاصة إذا علمنا أن المضاف المتمثل باسم الفاعل يدل على الفعل، وفاعله المستتر، والمضاف إليه هو المفعول به. ووجود المفعول - بتحقيقه - دلالة على أن الفعل قد تم وقوعه في الزمن الماضي. ولا يمكن فصله عنه.

ويستفاد من هذا المقام أن الإضافة في اسم الفاعل إذا أفادت التعريف بتلبس الموصوف بصفته، كما هو في نحو: هذا ضاربٌ زيدٌ أمين، فإنها تقترب من إضافة «أبوك وأخوك» في أنها لا تنتهي في فترة ما، في حين إن الفصل قد يحصل في «كتاب زيد»؛ لإمكان أن يصبح الكتاب بعد حين لعمرو.

أما جواز قطع الإضافة في اسم الفاعل الدال على الحال، أو الاستقبال وجواز إضافته، وهو معرف بالألف واللام، فلأن الفعل الذي اشتق منه اسمُ الفاعل، لم يتحقق حتى ساعة الإخبار عنه، وهذا يشير إلى عدم وقوعه على المفعول. وبذا لا يكتسب الفاعل التعريف، أو التخصيص. ويضم إلى هذا إضافة اسم الفاعل الدال على الماضي، إذا كان منفياً؛ لأن الإضافة منفية أصلاً، وسيأتي بيان ذلك.

وقد يتعدى اسم الفاعل المضاف إلى مفعولين، وهذا ما تطرق إليه الفراء، وأشار إلى جواز إضافته إلى مفعوله الأول، كما جاز إضافته إلى المفعول الثاني على نية التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدُوهُ رَسُولًا﴾ [سورة إبراهيم: 47]، فـ«مخلف» في الآية مضاف إلى مفعوله «وعده»، وذهب الفراء إلى التأويل بأنه على نية إضافته إلى الأول. قال: (وإذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين، مثل: كسوتك الثوب، وأدخلتك الدار، فابداً بإضافة الفعل إلى الرجل فتقول: هو كاسي عبد الله ثوباً،

ومدخله الدار: لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله، فتقول: أدخلت الدار، وكسوت الثوب<sup>(1)</sup>.

يشير النص إلى أن القراء أجاز ذلك في المفعول الثاني لجواز حذف المفعول الأول، واتصال الفعل بالمفعول الثاني، فيقال: كسوت الثوب. وعودة إلى النص نجد أن ما جاز في المفعول الثاني جاز في الظرف، وذكر القراء لذلك شواهد من الشعر، منها: قول الشاعر:

تَرى الشَّوْزَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسُهُ      وَسَائِرُهُ بِإِذٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ  
فقد أضاف اسم الفاعل «مدخل» إلى ظرف المكان «الظل» والوجه عنده أن يضاف إلى «الرأس»، ومنه أيضاً:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مَشْمَعْلٍ      طَبَاخَ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْلُ  
فقد أضاف «طباخ» إلى ظرف الزمان «ساعات»، وحقه أن يضاف إلى «الكسل»، ومنه قول الآخر:

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمِذْحَتِي      كِنَاحَتِ يَوْمٍ صَخْرَةً بِعَيْبِلٍ<sup>(2)</sup>  
فقد أضاف «ناحت» إلى «يوم»، وحقه أن يضاف إلى «صخرة»، ومنه قول الآخر:

يَا سَارِقَ اللَّيْلِ أَهْلَ الدَّارِ  
فقد أضاف «سارق» إلى «الليلة»، وكان حقّه أن يضاف إلى «أهل الدار»<sup>(3)</sup>.

ويستفاد من الشواهد المتقدمة جواز إضافة اسم الفاعل إلى ظرف الزمان، والمكان على الرغم من وجود مفعول.

ومسألة إضافة اسم الفاعل إلى غير مفعوله، تدعو إلى الوقوف عليها، وذلك أن القراء منع في بعض المواضع أن يعمل اسم الفاعل في مفعوله، إذا أضيف إلى غيره،

(1) معاني القرآن 79/2 - 80، وانظر في إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الكتاب 166/1 - 168، والمصدر نفسه 171/1، 175/1، والمفصل للزمخشري 86 - 87، بيروت - د. ت، وشرح المفصل لابن يعيش 118/2 - 119، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المثنى، القاهرة - د. ت.

(2) انظر معاني القرآن 80/2، وانظر الكتاب 175/1 - 177 والأصول في النحو لابن السراج 13/2 تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت - 1988.

(3) انظر معاني القرآن 80/2.

حيث قال: (...) ومثله أنك تقول: مررت بضارب زيد، فإذا أضفت الضارب إلى غير زيد، لم يصلح أن يقع علي زيد أبداً<sup>(1)</sup>.

وهذا القول يتعارض مع ما تقدم من الشواهد الشعرية التي أضيف فيها اسم الفاعل إلى الظرف. ونصب مفعوله، كما أنه لا يقال في اسم الفاعل المتعدي إلى مفعولين، لإضافته إلى أحدهما، ونصب الآخر على المفعولية.

والجمع بين القولين أنه منع في الأول إعمال اسم الفاعل في مفعوله، إذا أضيف إلى غير ما يتعلق به ويظهر أن هذا غير واقع عنده، بدليل أنه لم يُمثل له.

أما إضافته إلى ما يتعلق به، كالظرف، ونصب مفعوله، فقد تقدم جوازه في الشواهد الشعرية. ونشير إلى أن إضافة اسم الفاعل المتعدي إلى غير مفعوله كإضافته إلى الظرف غير محضة؛ لأنه لا يفتقر إليه. وبذا لا يكسبه التعريف، أو التخصيص.

أما إضافة اسم الفاعل غير المتعدي إلى الظرف، إذا أفاد معنى الماضي، فإضافته تكسبه التعريف، أو التخصيص. ويستفاد هذا القول من خلال ما جاء به الفراء في بيان العلاقة بين المصدر إذا كان مضافاً والظرف إذا كان مضافاً إليه في قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ: 33]، قال: (المكر نيس لليل، ولا للنهار، وإنما المعنى: بل مكرهم بالليل، والنهار، وقد يجوز أن تضيف الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا فالفاعلين؛ لأن العرب تقول: نهارك صائم، وليلتك نائم، ثم تضيف الفعل إلى الليل، والنهار وهو في المعنى للآدميين، كما تقول: نام ليلتك، وعزم الأمر، وإنما عزمه القوم. فهذا مما عُرِفَ معناه، فتشعب به العرب<sup>(2)</sup>).

بشير النص إلى أن الفراء جاز الإضافة إلى الظرف، بحذف فاعل المصدر، وإضافة المصدر إلى الظرف، وأنه ضمن الإضافة البناء الجارة. وهذا يقطع بأن الإضافة محضة؛ لأن ذلك لا يتحقق إلا بها.

ونعود إلى إضافة اسم الفاعل، ونشير إلى أنه إذا كان مما يتعدي بحرف الجر، فإن الإضافة تنقسم إلى ذلك الحرف، وهذا يجعلنا نقول بإمكان إضافة اسم الفاعل الذي يفيد معنى الضد من خلال تعديته بحرف الجر كاسم الفاعل «راغب»، إذ إنه لا يمكن إضافته،

(1) معاني القرآن 34/2.

(2) انظر معاني القرآن 363/2، وانظر الكتاب 176/1.

فلا يقال: هو راغب الكتابة، لاحتمال أن يكون راغباً عنها.

وهناك قضية في اسم الفاعل، وهي جواز أن يقع مضافاً إليه، وهو ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُّتَكَبِّرٌ﴾ [سورة غافر: 35]. فالآية تضمنت إضافة «كل» إلى «قلب»، وإضافة «قلب» إلى «متكبر» وفي «كل» معنى التعريف؛ لأنها تفيد الجنس، ومحاول الفراء أن يعلل هذه الإضافة بأحد معنيين:

أحدهما: أن القلب هو المتكبر، فتكون الإضافة من إضافة الشيء إلى نفسه.

والآخر: على نية التقديم، والتأخير. وجاء تقديره لها: على قلب كل متكبر. وبذا تكون إضافة «كل» إلى «متكبر» قد أفادت معنى الجنس. وأيد الفراء ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود للآية، إذ قرأها «كذلك يُلْعَبُ الله على قلب كل متكبر جباراً»<sup>(1)</sup>.

وقد يضاف المفعول إلى اسم الفاعل على نية التقديم، والتأخير، وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿فَكُنَّا كَهَيْئَةِ النَّخِيلِ﴾ [سورة القمر: 31]، وجاء تقديره لها: كالمحتظر على هشيمه<sup>(2)</sup>.

ونخلص مما تقدم إلى أن اسم الفاعل الدال على الماضي، إذا ما أضيف، فإضافته محضة. وهذا يعني أنها لا تتحقق إذا كان اسم الفاعل يدل على الحال، أو الاستقبال، وأما أن تقول: إن هذا القول لا يقطع به، لجواز أن تتحقق الإضافة من اسم الفاعل الذي يدل في ظاهر الملفظ على الحال، أو الاستقبال، وذلك باتصاف الموصوف بها أصلاً، وإن يُشر الملفظ إلى معنى الحال، كما هو في «غافر الذنب»، «وقابل التوب»، وغيرهما من صفات الله سبحانه وتعالى، إذ ليس لأحد مؤمن بهذا أن يقول بأن إضافتها غير محققة، لما يترتب على هذا القول بعدم اتصافه سبحانه، وتعالى، بها بعد.

فإضافة مثل هذه الصفات محضة، وإن أفادت معنى المستقبل في ظاهر الملفظ. فهي في المعنى صفة ملازمة لموصوفها موجودة فيه، تعرف في حينها، ويستدل على أنها

(1) انظر معاني القرآن 8/2 - 9، وأجاز مثل هذا في المصدر في قوله تعالى: ﴿يُذَكِّرُ رُسُلَهُ﴾ [سورة هود: 105]، والمعنى عنده: ذكّر رُسُلَهُ عبده برحمته، فهو على نية التقديم والتأخير، انظر 161/2.

(2) انظر - معاني القرآن 108/3، ونشير إلى أنه قرب هذه الإضافة بإضافة الحق إلى اليقين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: 95].

محضة مجيئها في القرآن الكريم، وقد توسطت معرفتين، كما هو في قوله تعالى: ﴿حَمَّ  
تَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (١) غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ شَدِيدُ الْعِقَابِ ذِي  
الْقَوْلِ ﴿[سورة غافر: ١ - 3].

وحاول الفراء أن يخرج هذه القضية، فذهب إلى أن «غافر الذنب» لكونه أنزلت  
مرة التبعث للمعرفة، وبهذا يكون قد أنزلها منزلة المعرفة<sup>(١)</sup>، وهذا القول يدعم ما ذهبنا  
إليه بجواز تحقق الإضافة المحضة في الاسم المشتق انداك على الحال، أو الاستقبال.

باء: إضافة اسم الفاعل الدال على العدد.

وفيها أرم الفراء إضافة اسم الفاعل الدال على العدد إلى العدد، إذا كان واحداً من  
المضاف إليه، وأجاز قطع الإضافة، شرط أن يُحذف المضاف إليه «من»، وجعل من هذا  
قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [سورة المائدة: 73]. قال  
فيها: (يكون مضافاً)، ولا يجوز التنوين في «ثلاث»، فنصب «الثلاثة»، وكذلك قلت:  
واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، ألا ترى أنه لا يكون ثانياً لنفسه، ولا ثالثاً لنفسه<sup>(٢)</sup>.

وتعليل الفراء واضح في عدم جواز قطع الإضافة، لأن «الثالث» لا يقصد به أنه  
الثالث في الرتبة، وإنما قصد به أحد الثلاثة.

وإذا كان اسم الفاعل الدال على العدد أكثر مما أضيف إليه، فقد أجاز فيه الفراء  
الإضافة، وقطعها من دون تقدير للمعنى، قال: (فلم قلت: أنت ثالث اثنين، لجاز أن  
تقول: أنت ثالث اثنين بالإضافة، والتنوين، ونصب الاثنين، وكذلك لو قلت: أنت رابع  
ثلاثة، جاز ذلك؛ لأنه فعل واقع)<sup>(٣)</sup>.

ويريد الفراء بقوله «لأنه فعل واقع» أن «ثالث» ليس من الاثنين، وإنما يضاف  
إليهما. وبه يكون هو الثالث لهما، وكلام الفراء هذا يشير إلى أن الإضافة فيما تقدم  
محضة، بدليل أنه قدر في «ثالث ثلاثة» معنى «من» الجارة.

وكلام الفراء في النص المتقدم لم يشر إلى ما يمكن أن تتضمنه الإضافة من حروف

(١) انظر معاني القرآن 5/3.

(٢) معاني القرآن 317/1.

(٣) معاني القرآن 317/1، وانظر هذا في معاني القرآن للأخفش 263، ط 2، تحقيق الدكتور فائق فارس.

الكويت - 1981.

جر في «ثالث اثنين»، ونستطيع أن نضمنها معنى حروف الجر «إلى»؛ لأنها تفيد إضافة الثالثة إلى اثنين، وعلى هذا تكون الإضافة محضة فيما تقدم؛ لأنها تضمنت معنى حروف جر، ولما لزمتها الإضافة.

وهناك نص للفراء في العدد نقف عليه حيث قال: (... فإن العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفع، وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، ولم يضيفوا<sup>(1)</sup>).

ويريد الفراء من كلامه هذا أن العدد المركب يُنزل منزلة الاسم الواحد، وإذا ما أضيف العدد إلى ما بعده، يعامل معاملة الاسم المضاف، سواء أكان المضاف إليه عدداً، أم غير ذلك، كما هو الحال في إضافة الآحاد إلى ما بعدها من الأعداد في نحو «ثلاثمائة»، فإنها تعامل معاملة الاسم المضاف

### ثالثاً: إضافة المصدر.

إن إضافة المصدر إلى فاعله، أو مفعوله، أو إلى ما يتعلق به تُعد من الإضافة المحضة؛ لأن المضاف فيها المتمثل بالمصدر يمثل حدثاً غير مقترن بالزمان، فهي لا تختلف من حيث غرضها من إضافة اسم الجثة إلى ما بعده.

وقطع الإضافة فيها لا يقدح في أن تكون الإضافة محضة، وخاصة إذا تضمن معنى حرف الجر. نذكر منها قوله تعالى: ﴿يَتَصَرَّ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [سورة يس: 35]، فقد ذكر الفراء أنها فُرئت أيضاً (يا حسرة العباد)<sup>(2)</sup>. وهذا يعني أن الإضافة قد تضمنت معنى حرف الجر «على»، وهو كذلك؛ لأن الفعل «خبر» مما يتعدى «إلى».

ونذكر منه أيضاً قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَا الْخَيْرِ﴾ [سورة فصلت: 49]. فالإضافة في «دعاء الخير» تتضمن معنى حرف الجر الباء<sup>(3)</sup>؛ لأن الفعل «دعا» مما يتعدى بالباء. ونضيف إلى هذا ما تقدم في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَكْرُؤٌ ثَغِيرٌ وَالنَّهَارُ﴾ [سورة

(1) معاني القرآن 32/2 - 33.

(2) انظر معاني القرآن 375/2، وانظر المصدر نفسه 324/2. ونشير إلى أن ابن السراج قد نص على أن إضافة المصدر محضة انظر الأصول في النحو 5/2، وانظر شرح الأنسوري 491/1، فقد نسب إلى بعض النحويين أنهم يذهبون إلى أنها غير محضة، طبعة إحياء الكتاب العربي، مصر - 1957.

(3) انظر معاني القرآن 404/2.

سأ: 33]، فقد تضمنت الإضافة فيها معنى الباء التي تفيد الظرفية.

وقد تكون الإضافة ملازمة، وقد تضمنت معنى الباء، كما هو في قوله تعالى: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ﴾ [سورة يوسف: 23]. وتقدير القراء لها: أعوذ بالله<sup>(1)</sup> ونضم إليها قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [سورة المؤمنون: 91]، وتقديرها: أَسْبَحُ الله.

وضم القراء إلى إضافة المصدر المنطوق معنى حرف الجر قوله تعالى: ﴿تَرَبَّصْ لِحُكْمِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 266]. والمعنى: تریص إلى أربعة أشهر<sup>(2)</sup>. وهذا التقدير يلزم أن يكون التریص إلى نهاية الشهر الرابع.

والمصدر المضاف قد ينتهي بالتاء المربوطة، وذكر القراء جواز حذفها في الإضافة. وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ تَعَدَّ عَلَيْهِمْ سَعِيلُونَ﴾ [سورة الروم: 2]. قال: كلام العرب غلبته غلبة، فإذا أضافوا، أسقطوا التاء، كما أسقطوها في قوله: «إقام الصلاة»، والكلام: إقامة الصلاة<sup>(3)</sup>.

وعلل القراء حذف التاء في مكان آخر لوجود الإضافة، كما أنه لم يقصره على المصدر، فقد أجازوه في غيره، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ [سورة المائدة: 60]، قال: (يريد: عبدة الطاغوت، فيحذف التاء لمكان الإضافة، كما قال الشاعر:

قَامَ وَلَاهَا فَسَقَوْهَا صَرْخًا

يريد: ولأنها)<sup>(4)</sup>.

ونستطيع أن نعلل حذف التاء من خلال ما جاء به القراء بأن القصد منها التخفيف في التلق. ونشير إلى أن هذا غير مطرد؛ لعدم حذفها في مواضع كثيرة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 138]، وقوله تعالى: ﴿فَطَرَتُ اللَّهُ﴾ [سورة الروم: 30].

ومن فضايها المصدر جواز إضافته إلى فاعله ورفع مفعوله إذا أمن اللبس. فقد أجاز القراء رفع «أنفسكم» في قوله تعالى: ﴿كَذِيبَتْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [سورة الروم: 29]، ومثل

(1) انظر معاني القرآن 2/ 52، ونص الأخفش على هذا المعنى انظر معانيه 365.

(2) انظر معاني القرآن 1/ 145.

(3) معاني القرآن 2/ 319، وانظر الكشف للزمخشري 3/ 467 نسخة مصورة عن طبعة القاهرة - 1968.

(4) معاني القرآن 1/ 314، وانظر الكشف 1/ 652.

لهذا يقول القائل: عجيبت من موافقتك كثرة شرب الماء، وقوله: عجيبت من شرب عبد لا يحتاج إليه. <sup>(1)</sup> برفع «كثرة»، و«عبد».

وجاز ما تقدم في الآية؛ لأن الإنسان هو الذي يخشى نفسه، وليس النفس تختص. وفي القول الأول موافقة شرب الماء تكون من المخاطب. أما القول الأخير فالمخاطب هو الشاري للعبد.

وسرع الفراء يؤكد ما ذهب إليه من جلال تأكيد الإضافة تأكيداً لفظياً، أو مما ينزل منزل البدل حيث قال: (والعرب تقول: عجيبت من قيامكم أجمعون، وأجمعين، وقيامكم كلكم، وكلكم، فمن خفض أتبعه اللفظ؛ لأنه خفض في الظاهر، ومن رفع، ذهب إلى التأويل...، والعرب تقول: عجيبت من تساقطلها بعضها فوق بعض، وبعضها على مثل ذلك. هذا إذا كثرت) <sup>(2)</sup>.

وقد يضاف المصدر إلى مفعوله، ويحذف فاعله، وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾ [سورة ص: 24]، فقد أضاف «سؤال»، وهو مصدر إلى مفعوله «نعجتك»، ونشير إلى أن الإضافة لم تتضمن معنى حرف الجر؛ لأن الفعل مما يتعدى بنفسه، وإن ظهر الضمير الذي يمثل الفاعل «السؤال»، فقد وجب نصب «نعجتك». ونضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعْوَى الْخَيْرِ﴾ [سورة فصلت: 49]، والإضافة تفيد معنى حرف الجر الباء، وتقديره من دعائه بالخير <sup>(3)</sup>.

ومن قضايا المصدر المضاف جواز إضافته، وقطعها. وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [سورة المائدة: 89]، مستنداً على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَطُوعٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَرٍ﴾ [سورة البلد: 14 - 15] <sup>(4)</sup>، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ قَرْنٍ بِؤْمٍ يُؤْمِتُونَ﴾ [سورة النمل: 89]، فقد قرئت بفتح الزاي، وتنوين العين،

(1) انظر معاني القرآن 374/2، ونشير إلى أنه جاء في المعاني نصب «عبد»، وهو تصحيف، وما أثبتناه هو الصواب.

(2) معاني القرآن 324/2.

(3) انظر معاني القرآن 404/2، وعد النحاس الإضافة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ مجازاً انظر إعراب القرآن 702/2، ط1، مطبعة المعاني، بغداد - 1980، وانظر النيان في إعراب القرآن للعكبري 1099/2، تحقيق محمد علي الجاوي مصر - 1970.

(4) انظر معاني القرآن 318/1، وانظر المصدر نفسه 153/3، 224/3، والكتاب 189/1، 190.



ونصب «يوم»، واختيار الفراء هو الإضافة<sup>(1)</sup>.

وقيل أن أنهي الكلام عن إضافة المصدر أشير إلى أن الفراء أجاز أن يفيد المصدر معنى الحال، والإضافة تتضمن معنى إثبات الجارة، وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿قَالَ نِكَاحًا اللَّهُ إِنِّي نَأْمُرُ بِهَا وَمَنْ رَجَعْنَا مَتَمِّمًا عَنْهُ﴾ [سورة يوسف: 79]، قال: (بصليح أن نقول مثله من الكلام: نعوذ بالله)<sup>(2)</sup>.

بلذكر أننا تعرضنا لهذه الآية من خلال الكلام عن إضافة المصدر التي تتضمن معنى حرف نجر وأشرنا إلى أن الإضافة في هذه الآية ملازمة، وضممنا إليها قوله تعالى: ﴿مُتَّبِعِينَ اللَّهِ﴾ [سورة المؤمنون: 91].

#### رابعاً: إضافة الظرف.

إضافة الظرف منها ما تفيد تعريفه، ومنها ما تفيد تخصيصه، وهي محضة، ومنها ما يضاف إلى صفة، فتكون من الإضافة المؤكدة، وستقف على ما كانت إضافته محضة، وترك الآخر إلى نمطه.

ويضاف الظرف إلى الاسم، كما يضاف إلى الجملة، وحاول الفراء أن يوضح ما يليه الظرف من إعراب، أو بناء؛ لأن إعراب الظروف المضاف إلى الاسم قد يختلف عن إعرابه إذا ما أضيف إلى الجملة. وإضافته إلى الاسم ليس فيها ما يذكر سوى ما كان ملازماً للإضافة، وستوضح القول فيها بعد ما نقف على ما جاء في المضاف إلى الجملة. قد يضاف الظرف إلى الجملة، وقد نص الفراء عن انكسائي أنه مبني، حيث قال: (وإذا قالوا: هذا يوم فعلت، فأنضافوا «يوم» إلى «فعلت» أو إلى «إذ»، آثروا النصب<sup>(3)</sup>) وأراد بالنصب هنا البناء على الفتح. والنص يشير أيضاً إلى أن هذا الحكم يسري على المضاف إليه «إذ» وهو البناء على الفتح.

(1) انظر معاني القرآن 301/2، وانظر القراءة في السبعة في الفراءات لابن مجاهد، 487، تحقيق شوقي ضيف ط 1، مصر - 1972، وط 2 مصر 1980.

(2) معاني القرآن 3/1، وانظر معاني القرآن للأخفش 365.

(3) انظر معاني القرآن 245/3، ونشير إلى أن سيويه تعرض إلى إضافة «يوم» إلى الجملة الفعلية، ولم يحك البناء. انظر الكتاب 117/2، وانظر السفتي 176/3، تحقيق الدكتور عبد الخالق عصبية - 1388، والأصول في النحو 11/2، ومعاني القرآن وإعرابه للمزاج 247/2 - 248، تحقيق عبد الجليل عبد شلي، بيروت - 1973.

وهناك نص آخر تعرض فيه الفراء إلى الإضافة إلى الجملة، وتضمن أيضاً الإضافة إلى كلمة جملة، ولم يمثل له حيث قال: (...) إن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى «فعل»، ويضعل<sup>(1)</sup> أو كلمة جملة، لا خفض فيها، نصبوا «اليوم» في موضع الخفض، والرفع<sup>(2)</sup>.

وأكبر الظن أنه أراد بكلمة جملة الإضافة في «يؤمنون»، وفيه «يوم» مضافة إلى «إذ»، فذهب إلى بناء: هذا وإن «إذ» مبنية، والتنوين اللاحق بها عوض عن جملة؛ لأن «إذ» مما يضاف إلى الجملة، وكذا «حينئذ»، وما شابهه. وقد نص الفراء على بنائه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ عَذَابٍ يُؤْتِيهِمْ﴾ [سورة المعارج: 11]، وفي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ﴾ [سورة هود: 66]، ومنه قول العرب: مضى يؤمئذ بما فيه، ومنه قول الشاعر:

رَدَدْنَا لِشَعَثَاءِ الرُّسُولِ وَلَا أَرَى  
كَيَوْمَئِذٍ شَيْئاً تُرَدُّ رَسَائِلُهُ<sup>(3)</sup>

وفي إضافة الظرف إلى الجملة ذكر الفراء ثلاثة أوجه، وهي: البناء على الفتح، والإعراب والقطع.

أما البناء على الفتح، فقد وقفنا عليه عند الفراء في النص المتقدم، والذي أشار فيه إلى قول الكسائي بأن العرب أثروا البناء، إذا كانت الجملة المضاف إليها الظرف فعلية، فعلها ماضٍ، وجعل منه قول الشاعر:

على جبن عاتبت المشيب على العسا  
وقلت أنما تضح والشيب وانزع  
ونشير إلى أنه أجاز البناء في الظرف أيضاً إذا ما أضيف إلى «يفعل» و«تفعل» مثل ما جاز في «فعلت»، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً﴾ [سورة الانفطار: 19]<sup>(4)</sup>، ورأى أن ما جاء به الكسائي - وهو البناء إذا أضيف الظرف إلى الماضي - هو الأكثر.

(1) انظر معاني القرآن 3/ 225 - 226.

(2) انظر معاني 1/ 326، ونشير إلى أن مبيوه استحسن أن تضاف «إذ» إلى الجملة الاسمية، ونص عن الخليل بأنها مبنية في «يومئذ»، انظر الكتاب 1/ 107، والمصدر نفسه 2/ 330، وذهب المبرد إلى جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية، والجملة الفعلية من دون أن يستحسن إحداها على الأخرى، انظر المقتضب 3/ 177.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 245، وذكر الأخفش في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ...﴾ النسخ من دون أن يشير إلى البناء، كما أجاز رفعها على أنها خبر، انظر معانيه 531.

أما إعراب، فقد نعلم عليه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى أَنْثَرٍ يُنْقُذُونَ﴾ [سورة الذاريات: 12]<sup>(1)</sup>.

ونستطيع أن نوجز تحليل البناء عند القراء فيما تقدم بثلاثة أوجه:

**الأول:** أن الظرف قد اكتسب البناء لإضافته إلى ما هو مبني، أو إلى ما لا يظهر عليه الحركة الإعرابية، كما هو في إضافته إلى الجملة الفعلية<sup>(2)</sup>، ونقول إن هذا التعديل غير ملازم للبناء لجواز إعراب الظرف المضاف إلى الجملة الفعلية.

**الثاني:** أن ما أضيف إليه الظرف يُنزل منزلة المصدر المؤول، ويستفاد هذا مما جاء به في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [سورة المرسلات: 39]، فإن: (ولو نصب) لكان جائزاً على جهتين، أحدهما: أن العرب إذا أضفت اليوم والليل إلى فعل، ويفعل...، نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه، والأخر أن تجعل هذا في معنى فعل مجمل من «لا ينطقون»... فكأنك قلت: هذا الشأن في يوم لا ينطقون<sup>(3)</sup>.

وكان القراء يريد أن يقول: إن جملة «لا ينطقون» بمنزلة المصدر المؤول، وهذا ما دفعه إلى أن يُنعنها بمعنى فعل مجمل، وقد ميزها عن الجملة الفعلية في نص: فعل، ويفعل.

**الأخير:** البناء محقق؛ لأن الظرف قد أضيف إلى شيئين، كما هو الحال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى أَنْثَرٍ يُنْقُذُونَ﴾ [سورة الذاريات: 13]. والتحليل الأخير قد يكون محصوراً في إضافة الظرف إلى الجملة الاسمية، وهو مميز عن الجملة الفعلية؛ لأن البتداء والخبر مترافعان عنده في مثل هذا، ولكل أثره على الآخر. وهذا يدفعنا إلى القول بأن القراء أجاز الإضافة إلى كلمتين تمثلان جملة، وليس إلى جملة.

ونشير إلى أن بناء الظرف ليس مقصوراً على الفتح، وإنما جاز أن يبنى على الضم، إذا قطعت الإضافة لفظاً، ونويت في المعنى، وسأتي إلى بيانه.

(1) انظر معاني القرآن 83/3، وانظر ما جاء من خلاف في الآية إعراب القرآن للنحاس 231/3 والبيان في إعراب القرآن للمكيري 1172/2 ونص الأخير على البناء.

(2) انظر معاني القرآن 226/3.

(3) انظر معاني القرآن 226/3، 226، وانظر المفتضب 176/3، وإعراب القرآن للنحاس 231/3، والبيان في إعراب القرآن للمكيري 1172/2، ونص الأخير على بناء «اليوم».

أما إعراب الظرف، فقد أجازته في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَلُونَ﴾ [سورة الذاريات: 13]<sup>(1)</sup>.

هذا، وإن الفراء أجاز ما تقدم من إعراب في كل ما يفيد معنى الظرف كاليلة، ويوم، وحين، وغداة، وعشية، وزمن، وأزمان، وأيام وغيرها<sup>(2)</sup>.

أما قطع الإضافة في الظرف المضاف إلى جملة، وتنوينه، فقد أجازته الفراء، ونص عليه في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمَ يَفْعَلُ الضَّالِّينَ يَدْفَعُهُمْ﴾ [سورة المائدة: 119]، بجوار أن يقرأ «يوم» بالرفع، والتنوين، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة البقرة: 48]. وجاز هذا إذا قصد تنكير «يوم»، وعدم تخصيصه بالإضافة إلى الجملة<sup>(3)</sup>.

ونشير إلى أن الفراء قلل من بناء «يوم» في الآية المتقدمة على الفتح، ليذهب به إلى الظرفية، ولم تصح عنده قراءة من قرأ بالفتح، علماً أنه أجازته في نحو: مضى يومئذ بما فيه، بفتح «يوم»، وهو فاعل الفعل «مضى».

ويحلل هذا أن «يوم» في «يومئذ»، وما شابهه ملازم للبناء، سواء أكان مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً.

أما الظرف المضاف إلى الاسم، فليس فيه من الكلام سوى حذف المضاف إليه، أو حذف الظرف، وهو مضاف.

فقد أجاز الفراء في الظرف المضاف إلى غير الظرف أن تقطع الإضافة، وحذف المضاف إليه لفظاً، وينوي في المعنى، وهو ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَاتِلٌ ذُو الْقُرْبَىٰ مِمَّنْ قَتَلَ وَيَوْمَ يُنْفَخُ الصُّورُ﴾ [سورة الروم: 14]، فقد نص على قراءة الرفع من دون تنوين، وذكر فيها أن الإضافة محققة إلى شيء، وقد نويت في المعنى، وجعل منه قول الشاعر

إِنْ تَأْتَيْ مِنْ تَحْتَ أَجْثَهَا مِنْ عَلٍ

وفيه «تحت»، و«عل» مبيان على الضم، ومنه قول الآخر:

(1) معاني القرآن 3/ 83.

(2) انظر معاني القرآن 1/ 327.

(3) انظر معاني القرآن 1/ 327.

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لساؤك إلا من وراء وراء  
 وأجاز الكسر من غير تنوين في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَلَمْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ عَشْرٍ﴾  
 [سورة الروم، 4]، ووصفه بأنه نوي إظهار الاسم المجرور فيه، ويريد بهذا أن الإضافة  
 نويت في اللفظ.

وعلى جواز ما تقدم بأن «قبل» و«بعد» لا يأتيان إلا بما يضافان إليه؛ لأنه لا يكتفى  
 بهما.

وجعل من حذف المضاف قول امرئ القيس:

مَكْرٌ مَقْرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ خَطْلُ السَّيْلِ مِنْ عَلِيٍّ  
 بكسر «علي» من دون تنوين.

وهناك وجه ثالث أجاز فيه الفراء إعراب «قبل» وبناء «بعد» على التفسير المتقدم،  
 وهذا ما سمعه الكسائي من قراءة بعض بني أسد للآية المتقدمة.

وهناك وجه آخر، وهو التنوين، وجعل منه قول الشاعر:

وَسَاعَ لِي الشَّرَابُ، وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَعْصُ بِالسَّاءِ الْخَمِيمِ  
 وفيه «قبلاً» منون<sup>(1)</sup>.

ولما كان الظرف فيما تقدم يفتقر إلى ما بعده، وهو المضاف إليه، وقد حذف، فإن  
 هذا التنوين هو عوض عن المضاف إليه، والذي عرف بتنوين العوض عن كلمة، وبذا  
 فإنه يمكن أن يطلق هذا القول في كل ظرف يفتقر إلى كلمة بعده، وإن تنوينه هو تنوين  
 العوض عن كلمة<sup>(2)</sup>.

ونشير إلى أن الفراء أجاز التنوين رفعا، ونص على أنه من ضرورة الشعر، وجعل  
 منه قول الشاعر:

هَشَكْتُ بِهَ بَيْوتِ بَنِي طَرِيفٍ عَلَى مَا كَانَ قَبْلُ مِنْ عِتَابِ

(1) انظر معاني القرآن 2/ 319 - 321، وانظر معاني القرآن للأخفش 447، وشرح القاموس لتبع العلم  
 لأبي بكر بن الأثير 83، تحقيق عبد السلام هارون ط 2، القاهرة - 1978.

(2) يمكن أن يطلق تنوين العوض على كل تنوين يلحق الأسماء التي تفتقر إلى المضاف إليه كـ «كل»  
 و«بعض»، و«قبل»، و«بعث».

وفيه «قبل» مرفوع، وقد نون، وحقه أن يكون مبنياً على الضم؛ لأن الإضافة فيه قُطعت لفظاً، ونويت في المعنى<sup>(1)</sup>.

أما حذف الظرف، فسيأتي الكلام عنه من خلال حذف المضاف.

بقي لنا أن نشير إلى أن إضافة الظرف من الإضافة المحضة لتضمن بعضها حرف جر، كما هو في قوله تعالى: ﴿يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ: 33]، أو أنها كما يفترق فيه المضاف إلى المضاف إليه، كما هو في «قبل» و«بعد».

ومما يؤكد أن إضافة الظرف من الإضافة المحضة جواز حذف المضاف إليه، ويدل عليه التنوين، وهذا ما لا يتحقق في غير المحضة، ويضاف إلى هذا أن الفراء نص في بعض المواضع على تعريف الظرف بالالف واللام أو بالإضافة<sup>(2)</sup>.

وهناك شيء آخر أحب أن أضيفه إلى ما جاء في إضافة الظرف، وهو أن الفراء ذهب إلى أن الظرف إذا أسند إلى شيء، وأضيف، فهو ظرف، وإن لم يضاف، خرج عن الظرفية، نحو: هو رجلٌ دونك، ينصب «دون» على الظرفية، ونحو: هو رجلٌ دون، يرفعها على الصفة<sup>(3)</sup>.

### خامساً: ما يضم إلى الإضافة المحضة.

أتناول تحت هذا العنوان بعض الأسماء التي ليست مما تقدم الكلام عنها، كـ«كل»، و«كلا»، و«كلتا» و«أي». ويضم إليها إضافة «غير»، و«مثل»، ولم أقب عند الفراء على شيء يذكر فيهما، كما سأتناول الإضافة إلى ياء المتكلم.

الف: كل، وكلا، وكلتا، وأي.

كل.

تعد إضافة «كل» من الإضافة المحضة، لملازمتها الإضافة. وجاز حذف ما أضيفت إليه، ويدل عليه تنوين العوض، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرَةٌ﴾ [سورة النمل: 187]. فـ«كل» في الآية تفيد الجمع، بدليل أن ضمير الجماعة الواو يعود عليها،

(1) انظر معاني القرآن 2/ 321.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 139.

(3) انظر معاني القرآن 1/ 119.

وهذه الدلالة تشير إلى أن التثنية فيها هو تثنية العوض عن كلمة، تفيد هذا المعنى، ونص الفراء على هذا المعنى من دون أن يُفصل ما قدمناه<sup>(1)</sup>.

و «كل» تفيد المضاف إليه الإحاطة والشمول، وأجاز الفراء إضافتها إلى المفرد والجمع، وإلى النكرة، والمعرفة.

فإذا أُضيفت «كل» إلى المفرد النكرة، جاز أن تدل على الواحد، والجمع. ويحدد معناها هذا من الضمير العائد عليها. وإفادتها معنى الجمع قلل منه الفراء، ولم يخطئ، وأشار إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿يَأْتُونَكَ بِكَلَامٍ لَّا يُعَلِّقُونَ بِهِ كَلِمَاتٍ يَتَوَلَّوْنَ أُولَئِكَ مِن كُلِّ قَبِيلٍ﴾ [سورة الحج: 27]. فالضمير في «يأتون» يعود على الإبل المشار إليها في «كل» ضمير، وقلل من أن يعود عليها في مثل هذا ضمير الجساعة حين قال: (وفليل في كلام العرب أن يقولوا: مررت على كل رجل قائم، وهو صواب)<sup>(2)</sup>.

وأجاز أن يقال: وعلى كل ضمير تأتي. للجمع؛ لأن «كل» عنده كلفظة «أحد» التي تفيد الواحد، والجمع، قال في هذا: (وإنما جاز الجمع في «أحد»، وفي «كل رجل»؛ لأن تأويلهما قد يكون في الثنية موحداً، وجمعاً)<sup>(3)</sup>.

ونشير إلى أن الفراء أجاز ما تقدم في «كل» إذا لم يقصد التفريق. أما إذا قصد التفريق؛ فإنه ممتنع، فلا يقال: كل رجل منكم قائم، كما منعه في المثنى. سواء أ قصد التفريق بينهما أو لم يقصد، نحو: كل رجل منكم قائم أو قائمان، أو قائمون<sup>(4)</sup>.

وإذا ما أُضيف «كل» إلى المعرفة، فإنها لا تختلف عما تقدم في أنها تفيد الواحد، والجمع، نذكر من هذا قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾ [سورة مريم: 95]<sup>(5)</sup>.

واشترط الفراء في ما تضاف إليه «كل» أن يتبعض، سواء أجاز تقسيمه أم لم يجز

(1) انظر معاني القرآن 301/2، وانظر ما جاء في الآية في إعراب القرآن النحاس 2/446، وانظر تفسير القرطبي المعنى بالجامع لأحكام القرآن 1/320، تحقيق إسحاق إبراهيم أطفيش، بيروت - 1966.

(2) معاني القرآن 224/2.

(3) معاني القرآن 224/2.

(4) انظر معاني القرآن 224/2.

(5) انظر معاني القرآن 142/2.

فيه ذلك، وهذا يشير إلى منعه أن يقال: قامت المرأتان كلهما؛ لأن «كل» لا تصلح لإحدى المرأتين<sup>(1)</sup>.

وقد تضاف «كل» إلى غير ما تقدم، وهذا ما أجازهُ الفراء في قوله تعالى: ﴿كَانَ الْجَنَّتَيْنِ مِثْلًا مَّا أَكَلَا﴾ [سورة الكهف: 33]، فقد قرأها: كل الجنتين أتى أكله، على أنها تغيد معنى: كل شيء من ثمر الجنتين أتى أكله<sup>(2)</sup>.

ومن إضافته إلى غير ما تقدم ما أجازهُ في قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتُكُمْ مِنْكُمْ مَنْ سَأَلْتُمُوهُ﴾ [سورة إبراهيم: 34]، بإضافة «كل» إلى «ما»، وهي أعجب إليه من تنوين «كل». وتقديرها عنده: أتاكم من كل ما سألتموه، لو سألتموه<sup>(3)</sup>.

### كلا، وكتا.

هما من الأسماء الملازمة للإضافة، ونص الفراء على أنهما ثنتان، وأن أصلهما «كل»، وأشار إلى أن حق الضمير العائد عليهما أن يكون للمثنى، غير أن العائد هو ضمير المفرد، وضمير الجماعة بشرط أن يضافا إلى المعرفة، وعلى ذلك بأنهما يعاملان معاملة «كل» التي تغيد الجمع، والتي جاز أن يعود عليها ضمير المفرد، وضمير الجماعة بشرط أن تضاف إلى المعرفة.

وذكر في «كتا» قوله تعالى: ﴿كَانَ الْجَنَّتَيْنِ مِثْلًا مَّا أَكَلَا﴾ [سورة الكهف: 33]، ونص على أنها لا تفرد، وأجاز أن يعود عليها ضمير المفرد، مستشهداً بقول الشاعر:

وكتاها قد خط لي في صحيفتي      فلا العيش أفواء، ولا الموت أزواج

كما أجاز أن تفرد، وهي تغيد المثنى، وهذا ما لا يتحقق في «كلا»، وجعل منه قول الشاعر:

في كلت رجلتيهما سلامي وأجده      كلتاها مفرونة برأيدة

(1) انظر معاني القرآن 2/ 143.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 143، وانظر هذا المعنى في الأصول في النحو 4/ 7، وذهب الأخفش في الآية إلى أن ما جاء فيها مراعاة للفظ، انظر معانيه 396.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 77، وذهب الأخفش إلى أن «كل» مضافة إلى «ما». وتقديره لهما: أتاكم من كل شيء سألتموه شيئاً، ولم يذهب فيها إلى معنى الشرط، انظر معانيه 376.



وفي «كلا» أجاز أن تستخدم للمؤنث، واستشهد له بقول الشاعر:  
 كلا عقيبهِ قد تشعب رأسها      من الضرب في جنبِي ثقال مُبائِس  
 والثقل البعير البطيء<sup>(1)</sup>

أي.

نعرض القراء إلى إضافة «أي»: وأشار إلى أنها إذا ما أضيفت إلى مؤنث، وجب أن تؤنث، أو يكون المضاف إليه دالاً على التأنيث، وذكر هذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَقَمُ بِأَيِّ أُنْثَى تَمُوتُ﴾ [سورة لقمان: 34]. قال: (اجتزأ بتأنيث الأرض من أن يظهر في «أي» تأنيثاً آخر، ومن أثبت، قال: قد اجتزأوا بأي دون ما أضيف إليه، فلا بد من التأنيث، كقولك: مررت بامرأة، فتقول: أيّة، ومررت برجلين، فتقول: أيّين)<sup>(2)</sup>.

ويستفاد من النص أيضاً جواز ثنية «أي» وأن الثنوين فيها أو النون - إن صحح هذا - عوض عن كلمة، هي بمنزلة المضاف إليه.

ونشير إلى أن ما جاء به القراء لا يمنع أن تؤنث «أي»، والمضاف إليه، فقد أجازهُ في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي شَوْرَكُ﴾ [سورة الانشقاق: 34]، أن تقرأ: في آية صورة، وذكر منه قول الشاعر:

بأي بلاء أم بأية نعمة      يُقدّم قبلي مُسلم والمُهلَب  
 كما أجاز تأنيثها، وإضافتها إلى ضمير المثنى، ولا يسع أن يكون الضمير المعاند مذكراً أو مؤنثاً، نحو: أيتهما قال، أو قالت ذلك<sup>(3)</sup>

**باء: الإضافة إلى ياء المتكلم.**

القضايا التي جاءت في الإضافة إلى ياء المتكلم بعضها يشير إلى جواز حذفها، والآخر يتعلق بحركتها.

(1) انظر معاني القرآن 2/ 142 - 143، وانظر ما جاء فيها الكتاب 413/3، وإعراب القرآن للتحف 2/ 274 - 275، والإنصاف في الخلاف للأنباري المسألة 62 محيي الدين عبد الحميد ط 3 مصر - 1955.

(2) معاني القرآن 2/ 330.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 143، وانظر معاني القرآن للإحفش 400، وإعراب القرآن للتحف 2/ 608.

فقد تحذف ياء المتكلم ولا يعرض عنها بشيء سوى حركة تدل عليها، وقد نص على هذا الفراء في المنادي المضاف إلى ياء المتكلم في نحو: «يا ابن أم»، و«يا ابن عم»، وقد أوضح ذلك من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَيْنَ أُمُّ﴾ [سورة الأعراف: 150]، حيث قال: (يقرأ «ابن أم» و«أم» بالنصب والخفض، وذلك أنه كثير في الكلام، فحذفت العرب منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم السنادي، يضيفه المنادي إلى نفسه إلا قولهم: يا ابن عم، ويا ابن أم، وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم... ولذلك قالوا: يا ابن أم، ويا ابن عم فتصيوا<sup>(1)</sup>).

فالواضح أن كسر الميم يدل على حذف الياء. أما فتحها فلم يعمله الفراء؛ ولربما هو بمنزلة «يا أمنا»، و«يا غمنا» في الندبة، فالألف متقلبة عن ياء المتكلم، وحذف ما تقدم، لم يمنع أن يقوله في «يا ابن أخ»، و«يا ابن خالة»<sup>(2)</sup>، وما يدخل في هذا.

وقد تحذف الياء في النداء، ويدخل عليها نداء، نذكر منه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [سورة يوسف: 4]، وأجاز الفراء كسر النداء، وفتحها، ومنع الوقف عليها بالهاء، إذا كانت مكسورة، تدل على الياء المحذوفة، وأجازه إذا كانت الياء مفتوحة دالة على النداء، ومنع الوقف بالهاء، إذا قصد الندبة؛ لأن الفتحة متصلة بالألف، نحو: «يا أبتاه»<sup>(3)</sup>.

ويستفاد من هذا جواز أن يفيد «يا أبت» النداء، كما جاز أن يفيد الندبة، وأكد هذا الأخير في موضع آخر، ويضم إليه «يا بني»<sup>(4)</sup>.

وعالج حذف ياء المتكلم في غير النداء، وضم إليه ياء الفعل الناقص في «يقضي»، والاسم الناقص في «القاضي». وبدا، فإنه لم يفصل بين ياء المتكلم، وبين الياء التي هي لام الاسم، أو الفعل، قال: (للرب في الياءات التي في أواخر الحروف، مثل: اتبعن، وأكرمن، وأحانن، ومثل قوله تعالى: ﴿دَعْوَةُ الْمَدْعَى إِذَا دَعَا﴾ [سورة البقرة: 186] ﴿وَقَدْ هَمَمْتُ﴾ [سورة الأنعام: 80]، أن يحذفوا الياء مرة، ويثبتوها مرة. فمن حذفها، اكتفى بالكسرة التي قبلها، دليلاً عليها، وذلك أنها كائنة، إذ سكنت، وهي في آخر

(1) معاني القرآن 1/ 394، وانظر الكتاب 3/ 413 - 414، والمفتضب 4/ 249، والمصدر نفسه 4/ 371.

(2) انظر معاني القرآن 1/ 394.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 33، والمصدر نفسه 2/ 35.

(4) انظر معاني القرآن 2/ 35.

الحروف، واستثقلت، فحذفت. ومن أتمها، فهو البناء والأصل. ويفعلون ذلك في الياء وإن لم يكن قبلها تون؛ فيقولون: هذا غلامي قد جاء، وغلام قد جاء، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ٱلَّذِينَ﴾ [سورة الزمر: 17 - 18]، في غير نداء بحذف الياء. وأكثر ما تحذف بالإضافة في النداء؛ لأن النداء مستعمل كثير في الكلام... ويفعلون ذلك في الياء الأصلية؛ فيقولون: هذا قاض، ورام، وداع، بغير ياء، لا يشنون الياء في شيء من فاعل، فإذا أدخلوا فيه الألف واللام، قالوا بالوجهين؛ فأثبتوا الياء، وحذفوها؛ وقال الله: ﴿مَنْ يَهْدِ ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰ ٱلْمُهْتَدَىٰ﴾ [سورة الكهف: 17] في كل القرآن بغير ياء. وقال في الأعراف: ﴿فَبِهِدَىٰ ٱلْمُهْتَدَىٰ﴾ [سورة الأعراف: 178]<sup>(1)</sup>.

وأحب الأقوال إلى الفراء فيما تقدم هو إثبات الياء في المعرف بالألف واللام؛ لامتناع التثوين فيها، وأجاز حذف الياء من غير تنوين، مجانسة لأواخر الآيات، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَلِيٍّ دِينَ﴾ [سورة الكافرون: 6].

أما حركة الياء غير المحذوفة، فقد ذكر لغتين، هما الإرسال بالفتح، والسكون، وذلك إذا جاء بعدها الألف واللام، فتحت؛ لكي لا يلتقي الساكنان، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذْتُمْ عِبَادَ ٱللَّهِ أَوْلِيَٰ ٱلنَّارِ﴾ [سورة البقرة: 40]. وأجاز إسكانها في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَكُونُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا عِبَادَ ٱللَّهِ أَوْلِيَٰ ٱلنَّارِ﴾ [سورة الزمر: 53]. وذكر عن الكسائي أن العرب تستحب فتح الياء، إذا وصلت بالألف المهموزة، ويلحق بهذا: لِي ٱلْفَاحِشِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا عِبَادَ ٱللَّهِ أَوْلِيَٰ ٱلنَّارِ<sup>(2)</sup>.

وذكر في موضع آخر أن الياء تُسَكَّن إذا تحرك ما قبلها، وأجاز فتحها إذا قصد الهاء، كما هو في قوله تعالى: ﴿لَكَوْا وَيَكُوْا وَلِيٍّ دِينَ﴾ [سورة الكافرون: 6]؛ إذ أجاز الفتح، والسكون، وضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَشَدُّ بِمُحَمَّدٍ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، فالياء الأولى ساكنة، ولذا حركت ياء المتكلم بالفتحة. وضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَبْعُ هَٰذِهِ﴾ [سورة البقرة: 38]، وقوله تعالى: ﴿يَنْبِئُ ٱنَّ ٱللَّهَ﴾ [سورة البقرة: 132]، وقوله تعالى: ﴿وَتَحْيَا وَيَمَآءَ﴾ [سورة الأنعام: 123]<sup>(3)</sup>.

(1) معاني القرآن 1/200 - 201، وانظر المصدر نفسه 1/29، والمصدر نفسه 3/37، 3/297، وانظر القراءة في ياءات الإضافة السبعة في القراءات 152، وما بعدها.

(2) انظر معاني القرآن 1/29.

(3) انظر معاني القرآن 2/75، وانظر إعراب القرآن للتحاسي 596، والسبعة في القراءات 275.

وكسر الياء في «مصرخني» عذبه من وهم قرائتها في حين أنه نفسه أجازده في قوله تعالى: ﴿يَبْقَىٰ لَا تَقْصُصُ رُءُوكَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [سورة يوسف: 5]<sup>(1)</sup>.

ومما جاء في ياء المتكلم جواز أن تقلب ألفاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَقْبِرَ الثَّلَاثَةَ لِلْخَضِرِ﴾ [سورة طه: 14]. فقد قوتت «الذكرا» على نية الإضافة، والألف منقلبة عن ياء المتكلم، ومثله «أباً وأماً» لأن أصلهما «أبني، وأمي»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَوَلَّىٰ أَعْرَجٌ﴾ [سورة المائدة: 31] وقوله تعالى: ﴿يَحْضَرُنِي عَلَىٰ مَا قُضِلْتُ فِي حُجْبٍ أَكْبَرِ﴾ [سورة الزمر: 56]، وجعل منه قول الشاعر:

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي إِلَىٰ أُمِّا وَيُرْوِيَنِي النَّقِيعُ<sup>(2)</sup>  
وَنُذَكِّرُ بَأْنَ الْقُرَاءِ أَجَازَ فِيمَا تَقْدَمُ أَنْ يَغِيدَ النَّدْبَةُ.

هذا ما جاء به القراء في ياء المتكلم، ويمكن أن نوجزه فيما يلي:

أولاً: أنها تحذف، وتدل عليها الضمة، والكسرة في «يا بن أم»، و«يا بن عم»، وضم إليها «يا بن أخ»، وما يلحق به.

ثانياً: أجاز حذفها في النداء، والندبة، وتدل عليها التاء المفتوحة، أو المكسورة، نحو: «يا أبت»، وأجاز الوقوف عليها بالهاء في النداء، لا غير.

ثالثاً: أجاز أن تقلب ألفاء في النداء، والندبة في نحو: «يا ويلتا»، و«يا حسرتا»، ويلحق به «الذكرا». وفيما تقدم اجتمعت الألف المنقلبة عن الياء، والتاء.

رابعاً: أجاز فتح ياء المتكلم إذا سبقها سكون، كما أجاز فتحها إذا قصده الياء، وكسرها أيضاً، وهو قليل، كما في «مصرخني» وأجاز الفتح، والكسر في «يا بني». وفي الفتح تفيد النداء، والندبة.

خامساً: أجاز إسكان الياء، وفتحها إذا جاء قبلها متحرك، نحو: ﴿لَا تُكْذِبْكُمْ وَلِيًّا﴾ [سورة الكافرون: 6].

سادساً: أجاز حذف ياء المتكلم، وإثباتها في «غلامي»، و«غلام».

(1) انظر معاني القرآن 35/2، وانظر معاني القرآن للأخفش 247، وأب الفخران لنحاس 182/2  
183، والسبعة في القراءات 362.

(2) انظر معاني القرآن 176/2، وانظر المصدر نفسه أيضاً 394/1.

## النمط الثاني: الإضافة المؤكدة.

أردت من هذه التسمية ما تفيد الإضافة إذا ما أضيف الاسم إلى نفسه أو صفته، ويضم إلى هذا النمط إضافة العدد إلى تميزه، وإضافة الظروف إلى صفته، وإضافة «أفعل» التفضيل، وإضافة المصدر المؤكد إلى فاعله.

وإضافة الشيء إلى نفسه أو صفته انفراد بها الكوفايون، وتوسع في ذلك الفراء، فقد ذهب في كثير من الآيات إلى أنها من هذا النمط.

ونذكر هنا شواهد من هذا الضرب من الإضافة، وما جاء في بعضها من قراءات، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [سورة الواقعة: 95]، فقد نص الفراء على أن الحق هو اليقين، وجازت الإضافة لاختلاف لفظ المتضامين<sup>(1)</sup>. وضم إليها قوله تعالى: ﴿وَلَذَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلْيَقِينِ أَتَقَوُّ﴾ [سورة يوسف: 109]<sup>(2)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [سورة ق: 16]<sup>(3)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَعَاثَ سَكْرَتُ الْمَوْتِ يَلْقَى﴾ [سورة ق: 19]<sup>(4)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [سورة البينة: 5]<sup>(5)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَمَكَّرَ الشَّيْءَ﴾ [سورة فاطر: 44]<sup>(6)</sup>.

فالآيات المتقدمة يذهب فيها الفراء إلى أن المضاف إليه هو من دلالة المضاف، أو من صفته، كما هو في «حق اليقين»، إذ لا يطلق على شيء حق، حتى يصل إلى درجة اليقين، وكذا «حبل الوريد»؛ لأن الوريد هو الحبل.

وهناك قراءات ليضع الآيات المتقدمة، منها «ولذار الآخرة»، فقد جاءت اللذان في آية أخرى موصوفة بالآخرة في قوله تعالى: ﴿وَلَذَارُ الْآخِرَةِ﴾ [سورة الأنعام: 132]، وقراً

(1) انظر معاني القرآن 330/1، ونشير إلى أن النحاة اختلفوا في إضافة الشيء إلى نفسه، فقد نسب إلى الكوفيين جوازه، ومنعه البصريون، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة 460، وأجازه ابن السراج، انظر الأصول في النحو 8/2. وذهب الأخفش إلى أن اليقين صفة لموصوف محذوف، تقديره: حق الأمر اليقين، انظر معانيه 494، وانظر الكشف 792/4.

(2) انظر معاني القرآن 55/2 - 56.

(3) انظر معاني القرآن 76/3.

(4) انظر معاني القرآن 78/3.

(5) انظر معاني القرآن 41/3.

(6) انظر معاني القرآن 371/1.

عبد الله بن مسعود «دين القيمة» ومكرراً سيناً، كما قرأ قوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ الْمُهَيَّيْنِ﴾ [سورة الدخان: 30] بالإضافة: مِنْ عَذَابِ الْمُهَيَّيْنِ<sup>(1)</sup>.

كل هذا يدل على جواز إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته، ونشير إلى أن الإضافة فيما نقدم لم يتضمن حرف الجر؛ وبذا تفسر هذه الإضافة بأنها تفيد التوكيد، وذلك أن إضافة الموصوف إلى صفته أكثر تخصيصاً من وصف الموصوف لصفته؛ لجواز أن يشترك في الصفة أكثر من موصوف، وهي أشبه ما تكون من قصر الصفة على موصوفها، والقصر ضرب من التوكيد، وكذا يفسر إضافة الشيء إلى نفسه بأنها تفيد التوكيد.

ويضم إلى هذا الضرب من الإضافة إضافة العدد إلى تمييز واستفاد هذا المعنى من خلال ما جاء به الفراء في قوله: (ألا ترى أن قولهم: ما فعلت الخمسة الأثواب، لمن أجازته تحد الخمسة هي الأثواب)<sup>(2)</sup> فالأثواب خمسة، وكان الصفة قدمت على موصوفها، ثم أضيفت إليه.

ومن هذا الضرب أيضاً إضافة الظرف إلى صفته، كقولهم: بارحة الأولى، ويوم الخميس، وليلة الخميس، وعام الأول<sup>(3)</sup>.

ويضم إلى هذا النوع من الإضافة كل ما يضاف إلى «كل شيء»، فقد نص الفراء على أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا يَوْمَ تَبَاكَ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام: 99]، إذ أراد به «كل شيء» النبات<sup>(4)</sup>.

وهناك معنى ذكره الفراء في قول الشاعر:

ولو أقبوت غلبك ديار غبس عرفت الدل عرفان السقيين

يحتاج إلى وقفة، حيث قال: (وإنما معناه: عرفانا، وبقينا)<sup>(5)</sup>.

فقد يظن أنه أجاز من هذا التفسير إضافة المعطوف عليه «عرفان» على المعطوف

(1) انظر معاني القرآن 330/1، والمصدر نفسه 286/2، 371/2، 407/2، 41/3.

(2) معاني القرآن 33/2.

(3) انظر معاني القرآن 330/1، والمصدر نفسه 56/2، 156/3.

(4) انظر معاني القرآن 347/1.

(5) انظر معاني القرآن 56/2.

«اليقين»، وليس كذلك؛ لأن العرفان هو اليقين، ومعني «الواو» في تفسير الفراء للتأكيد على هذا المعنى.

ويضم إلى هذا النمط إضافة «أفعل» التفضيل، وقد ذكر الفراء أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، ونص على ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ خَيْرٌ حَقَّقًا﴾ [سورة يوسف: 61]، قال: (...). وجفظاً، وفي قراءة عبد الله «والله خير الحافظين»، وهذا شاهد الموجهين جميعاً، وذلك أنك إذا أضفت «أفعل» إلى شيء، فهو بعضه<sup>(1)</sup>.

ويستدل من هذا في إضافة «أفعل» أن الإضافة محضة بما صرح به الفراء من أن المضاف بعض المضاف إليه. وغرضها بيان ما عليه المضاف من الشأن، أو دونه، أو غير ذلك مما يفيد «أفعل» من دلالة. وهذا يعني أن العلاقة بينهما كعلاقة الصفة بالموصوف.

ومن هذا إضافة المصدر المؤكد إلى فاعله، وهو ضمير، غير أنها تختلف عما تقدم بأنها قيد تأكيد ما نعلق به المصدر، ومثل هذه الإضافة في غير القرآن واقعة كثير، وضم إليها الفراء قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالًا﴾ [سورة الزلزلة: 1]، وجاز ذلك عنده لسوافقة رؤوس الآيات، قال: (الزلازل مصدر، قال: حدثنا الفراء. قال: وحدثني محمد بن مروان، قال: قلت للكلبي: رأيت قوله ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالًا﴾ فقال: هذا بمنزلة قوله: ﴿وَيُزْجِرُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [سورة نوح: 18]، قال الفراء: فأضيف المصدر إلى صاحبه، وأنت فاعل في الكلام: لأعطيكَ عطيتك، وأنت تريد: عطية؛ ولكن قويه من الجواز موافقة رؤوس الآيات التي جاءت بعدها<sup>(2)</sup>.

ويدخل في هذا إضافة المصدر إلى نفسه، أو صفته إذا ما اختلف لفظه، وهو ما ذهب إليه الفراء في مواضع كثيرة. نذكر منها قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [سورة النكاثر: 5]، واليقين من معاني العلم، أو من صفته، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُو حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [سورة الواقعة: 25]<sup>(3)</sup>، ونرى أن النفر من هذه الإضافة إفادتها التأكيد.

(1) معاني القرآن 49/2، ونشير إلى أن سيوريه عدَّ إضافة «أفعل» التفضيل محضة، انظر الكتاب 204/1، وانظر فيها الأصول في النحو 6/2.

(2) معاني القرآن 283/3، وانظر إعراب القرآن للتحاسن 752/3، والكشاف 783/4.

(3) انظر معاني القرآن 287/3، ويضم إلى هذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 8]، وتفسير الفراء لها: وإنه للخير لشديد الحب. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿...﴾ =

وهناك قضية في إضافة المصدر، لا تختلف في حقيقتها عما تقدم في إضافة المصدر إلى نفسه، أو صفته غير أنها تستلزم بوجوب نصب المضاف إذا كان المضاف إليه يتمثل في لفظة «الحق»، أو ما كان بمعناه كالصدق، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ الْخَنَّاسُ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، وفي هذا يقول القراء: (وكل ما كان في القرآن مما فيه من النكرات الحق، أو معرفته، أو ما كان في معنى الحق، فوجه الكلام فيه النصب، مثل قوله: ﴿وَعَدَ الْخَنَّاسُ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، و﴿وَعَدَ الْيَهُودَ﴾ [سورة الأحقاف: 16]»<sup>(1)</sup>.

ويفسر وجوب نصب ما تقدم، لإعراب المصدر نائباً عن فعله، وأن المضاف إليه يفيد تأكيد المضاف، وتقديره: وعداً حقاً.

ويستدل على هذا أنه لو خالف المضاف إليه المصدر المضاف، لجاز رفع المضاف. وهذا ما ذهب إليه القراء في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْخَنَّاسِ﴾ [سورة مريم: 34]، برفع «قول» على أن يفسر «الحق» بأنه الله، ويكون المعنى: قول الله، وبهذا التفسير لا تتحقق إضافة المصدر إلى معناه.

واستدل القراء على هذا المعنى للحق بقراءة عبد الله بن مسعود للأية، إذ قرأها: «قال الله الحق» برفع «قال» على أنه مصدر بمعنى القول، وجر لفظ الجلالة، ورفع «الحق»<sup>(2)</sup>.

ونقول: إن صحت هذه القراءة برفع «قال»، و«الحق»، فليس هناك من قضية تذكر: لأن «الحق» يعرب صفة إلى «قال»، ولذا أرى أن هناك نصحيحاً في النص، والصواب هو جر «الحق» على أنه صفة للفظ الجلالة، وهذا يتفق مع معنى أن الحق هو الله، أو هو من صفات الله.

### النمط الثالث: الإضافة المنفية.

ويقصد بها أن يسبق الاسم المضاف ما يدل على نفي وقوعه، وهي قضية تدعو الوقوف عليها، وذلك لتحديد نوع الإضافة، وغرضها.

= أمثالهم كراماً اشتدت به الريح في يوم عاصف [إبراهيم: 18]، وتقديرها عنده: في يوم عاصف الريح، انظر 3/ 285 - 286.

(1) معاني القرآن 1/ 154 - 155.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 168.



وانفراء التفت إلى هذا النوع من الإضافة، وأشار إلى جواز قطع الإضافة من دون أن يتوسع، أو يتطرق إلى تضمين الإضافة المعنى الماضي، حيث قال: (...) ويختارون أيضاً التنوين إذا كان مع الجحد، من ذلك قولهم: ما هو بتارك حقّه، وهو غير تارك حقّه، لا يكادون يتركون التنوين، وتركه كثير جائز، وينشدون قول أبي الأسود:

فَالْفَيْسَةُ غَيْرُ مُشْتَغَبٍ وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

فمن حذف النون، ونصب، قال: النية التنوين مع الجحد، ولكنني أسقط النون للساكن الذي لقيها، وأعملت معناها، ومن خفض، أضاف<sup>(1)</sup>.

ونرى أن هذا النمط يختلف عن الإضافة المحضة التي تتحقق من الفعل: لأن الإضافة المنفية مكتسبة من جملة فعلية، فعلها منفي أصلاً، سواء أكان دالاً في ظاهر اللفظ على الماضي أو الحال، أو الاستقبال، كما هو في نحو:

فما هذا بضائع كُزبي أمي، أو الآن

في حين أن الإضافة المحضة التي تتحقق من الفعل مكتسبة أصلاً من جملة فعلية، فعلها ماضٍ مثبت، قد تحقق وقوعه.

وتختلف الإضافة المنفية عن الإضافة المحضة أيضاً بأن الأخيرة تفيد التعريف، أو التخصيص.

أما اختلاف هذا النمط عن غير المحضة، فإن غير المحضة تفيد الإخبار عن شيء قد يتحقق الآن، أو غداً، أو لا يتحقق، ويقصد بها الخفة في الكلام في حين أن الإضافة في هذا النمط منفية أصلاً.

كل هذا يدفعنا إلى القول بأن هذا النمط يختلف عن الإضافة المحضة، وعن الإضافة غير المحضة. وهذا يشكل ضرباً آخر في الإضافة، نستطيع أن يصطلح عليه بالإضافة المنفية. وهي في ظاهر اللفظ غير مقصورة على اسم الفاعل، وإنما جاز تحققها في اسم المفعول في نحو:

ما زِيدَ بمضروب الأب

أما تحققه في المصدر المضاف، فذلك يتوقف على دلالة النص، فإن قيل:

(1) انظر معاني القرآن 2/202، وانظر الكتاب 1/169.

ما هذا بضربك

فهو يحتمل نفي الضرب عنه، أو نفي أن يكون المشار إليه - وهو الضرب - منه، وإنما ضربته يختلف عن هذا الضرب. ومثل هذا يقال في غير المصدر في نحو:

ليس هذا بكتابك

فإنه يحتمل نفي أن يكون له كتاب، أو نفي أن يكون المشار إليه هو كتابه بعينه.

### النمط الرابع: الإضافة غير المحضة.

سبق أن تعرضنا إلى هذا النمط من الأنماط من خلال ما تقدم في الإضافة المحضة، ونحاول هنا أن نلقي الضوء عليها بشكل واضح؛ لتتضح رؤية القراء لها.

فالإضافة غير المحضة قد خُصرت في الاسم المشتق الدال على الحال، والاستقبال، وغرضها التخفيف في الكلام. ومما اتفقت به حوار قطع الإضافة. ونشير إلى أنه لم يذكر أنها تتضمن معنى حرف جر، وهذا يعني أنها محصورة في المشتق من الفعل المتعدي، يستثنى من ذلك المضاف المشتق من الصفة المشبهة؛ لأنه مشتق من الفعل اللازم.

والقراء لا يختلف عن غيره من النحاة فيما جاء به في الإضافة غير المحضة، ونستطيع أن نوجز تصوره لها فيما يلي:

أولاً: أنه أجاز قطع الإضافة إذا دل المضاف على الحال، أو الاستقبال، قال: (ولإضافة معنى مضى من الفعل؛ فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، فإثر الإضافة فيه، نقول: أخوك أخذ حقه، فنقول هاهنا: أخوك أخذ حقه، ويقبح أن نقول: أخذ حقه؛ فإذا كان مستقبلاً، لم يقع بعد فلتد: أخوك أخذ حقه عن قليل، وأخذ حقه عن قليل، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتل حفزة مبعوضاً؛ لأن معناه ماضٍ، فبيح التنوين؛ لأنه اسم<sup>(1)</sup>).

ثانياً: الإضافة غير المحضة تفيد معنى الحال، أو الاستقبال، وقد اتضح هذا في النص المتقدم.

ونشير إلى أننا قد أوضحنا جواز أن تتحقق الإضافة المحضة من اسم الفاعل

(1) انظر معاني القرآن 2/420، وانظر المصدر نفسه 1/298، 1/300 - 301، 3/5، 3/153، 3/155.

لذلك على الحال، أو الاستقبال على تفسير، وكان منها قوله تعالى: ﴿حَمْدٌ ﴿١١﴾ تَزِيلُ  
الْكَتَبَ مِنْ أَلْفِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿١٢﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾  
[سورة غافر: 1 - 3].

ثالثاً: وهي جواز دخول الألف واللام على المضاف في غير المحضة، وجعل منه  
قوله تعالى: ﴿وَالْعَفْصِ الْفَقَاةُ﴾ [سورة الحج: 82]. وأجاز فيها أيضاً، التثنية<sup>(١)</sup>.

ونشير إلى أن الألف واللام تفيد التعريف، وأجاز إلقاءها في غير الآية، وعندها  
يكون الاسم نكرة، وهذا يتضح فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ قِصْرُ الطُّرُقِ  
﴿٢١﴾﴾ [سورة ص: 52]، حيث أجاز لـ «التراب» أن تكون صفة لـ «قاصرات»، قال:  
(مرفوعة؛ لأن «قاصرات» نكرة، وإن كانت مضافة إلى معرفة؛ ألا ترى أن الألف واللام  
يجسنان فيها ققول الشاعر:

بِـنِ الْقَاصِرَاتِ الطُّرُقِ لَوْ ذُبَ مُخَوِّلٌ      مِنْ الدُّرِّ فَوْقَ الْإِنِّ بِمِثْلِهَا لَأَثَرَا  
و«الإن» المنزلة، فإذا حسنت الألف اللام في مثل هذا، ثم ألقيتهما، فالاسم  
نكرة<sup>(٢)</sup>.

والإضافة غير المحضة جازت في الصفة المشبهة بالنكرة في نحو: هذا حسن الوجه،  
مؤنث، وجعل منه قول الشاعر:

وَمَنْ يُشْوِهَ يَوْمَ، فَبِأَنْ وَرَاءَهُ      تِبَاعَةَ ضِيَادِ الرِّجَالِ غُشُومٌ<sup>(٣)</sup>  
وقد يضاف اسم الفاعل المعروف بالألف واللام إلى الضمير، وعندها تتساوى فيه  
الإضافة، وقطعها؛ لأن الضمير لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، لعلته بنائه، سواء أكان  
اسم الفاعل دالاً على الواحد أم أكثر في نحو: أنت الضارب، وأنتما الضاربان، وأنتم  
الضاربون. وذكر الفراء في هذا امتناع فصل الضمير، فلا يقال: أنت الضارب إياه؛ لأنه  
لم يُسمع<sup>(٤)</sup>.

(1) انظر معاني القرآن 2/225، وانظر المصدر نفسه 1/348 - 349، وانظر الكتاب 1/202، والمقتضب  
146/4 - 148.

(2) معاني القرآن 2/409.

(3) انظر معاني القرآن 2/409، وانظر الإضافة من الصفة المشبهة الكتاب 1/194.

(4) انظر معاني القرآن 2/226.

وهناك نص للفراء يدعو الوقوف عليه، أورده في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [سورة الحج: 35]، حيث قال: (ولو نصبت الصلاة، وقد حذفت النون، كان صواباً، أنشدني بعضهم:

أَسِيدُ ذُو حُرَيْطَةٍ نَهَاراً  
مِنَ الْمُتَلَقِّطِي قَرَدَ الثَّمَامِ

وقد رد، إنما أجاز النصب مع حذف النون؛ لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخذ حثته، فينصبون «الحق»، لا يقولون إلا ذلك، والنون مفقودة، فينوا الاثنين والجمع على الواحد، فتصبوا بحذف النون. والوجه في الاثنين والجمع الخفض؛ لأن نونهما قد تظهر إذا شئت، وتحذف إذا شئت. وهي في الواحد لا تظهر، فلذلك نصبوا ولو خفض في الواحد، أجاز ذلك، ولم أسمع إلا في قولهم: هو الضارب الرجل، فإنهم يخفضون الرجل، وينصبونه، فمن خفضه شبهه بمذهب قولهم: مررت بالحسن الوجه<sup>(١)</sup>.

فالنص يتضمن قضيتين:

الأولى: أن العرب لا تصيب اسم الفاعل، إذا كان دالاً على الواحد، ولم يمنع الفراء إضافته قياساً بجواز إضافة الصفة المشبهة نحو: هو الضارب الرجل، وإضافته كإضافة الصفة المشبهة في نحو: مررت بالحسن الوجه من حيث إضافة المعرف بالآلف واللام إلى المعرف بالآلف واللام.

الثانية: جواز إضافة اسم الفعل الدال على المثنى، أو الجمع إلى المعرف بالآلف واللام، وقطعها، كما جاز عدم ذكر التنوين، والإضافة فيه منقطعة، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [سورة الحج: 35]، ومنه ما جاء في قول الشاعر المتقدم «المتلقطي قرده».

ونشير إلى أن هناك قضية في تابع المضاف إليه في الإضافة غير المحضة، سنقف عليها في معالجتنا إعراب تابع المضاف.

بعد أن وضح ما جاء في الإضافة غير المحضة من أنها مقصورة على الاسم المشتق

(١) معاني القرآن 2/ 225 - 226، وانظر الكتاب 1/ 184 - 185.

الدال على الحال أو الاستقبال، وأنها لا تتحقق في هذا. نقول: إن هناك آيات، المضاف فيها ليس مما تتحقق فيه الإضافة غير المحضة، وعلى الرغم من ذلك، فإننا إذا أردنا أن نصلفها، نضعها في الإضافة غير المحضة، أو نفرد لها، لعدم تحقق الإضافة في المعنى على الرغم من عدم جواز قطع الإضافة، أو تعريف المضاف بالألف واللام، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ابْنَ شُرَكَائِكَ الَّذِينَ كُفُّوا عَنْهُ فَتَنُّوهُمْ فِيهِمْ﴾ [سورة النحل: 27]، وما لأحد يؤمن بوحداية الله أن يقول بتحقيق الإضافة فيها، ويذهب إلى أنها محضة، وحقيقية؛ لأن قوله هذا يدفعه إلى الشرك بالله.

وبذا، فليس لنا إلا أن نقول بأن الإضافة غير محضة، أو غير حقيقية، وتكاد تمثل نمطاً قائماً بذاته، ومثل هذا كثير في كلامنا، منه قول القائل: هات دليلك، لمن ليس له دليل، ومنه: أعطني كتابك، لمن ليس له كتاب، وأدعى ذلك.

### قضايا متفرقة في الإضافة.

وهناك قضايا نحوية متفرقة تضمنتها الإضافة، ورأيت معالجتها تحت هذا العنوان، لتفرعها، وتعددتها.

### أولاً: الحذف في الإضافة.

أن الحذف ضرب من الإجاز، وقد عرفته اللغة العربية، فاشتهرت به، وهو غير مقصور على نمط، وإنما نقف عليه في أساليب عدة، منها الحذف في الإضافة.

وهذا العنوان في الإضافة في ظاهر الحال ينافي ما يُنشد من الإضافة، وهي تعريف المضاف، أو تخصصه، أو غير ذلك مما جاء في أنماط الإضافة، وعلى الرغم من هذا، فإن الحذف وارد فيها.

والذي يدفع شبهة أن الحذف متاف لأغراض الإضافة أنه يتحقق إذا كان هناك ما يدل عليه، كأن يتضمن الكلام قرينة حالية، أو لفظية، يفهم من خلالها أن هناك حذفاً؛ سواء أكان في المضاف، أم في المضاف إليه.

لقد أجاز القراء حذف المضاف في أكثر من اسم، نذكر منها إجازته حذف «أل»، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَسُئِلَ الْقَرْيَةُ﴾ [سورة يوسف: 82]. وفي قوله

تعالى: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾ [سورة يونس: 83]<sup>(1)</sup>.

وأجاز أيضاً حذف «بعض» في قوله تعالى: ﴿وَلَيْتُمْ لَوِي زُبُرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [سورة الشعراء: 196]، وتقديره لها: لَوِي بعض زُبر الأولين، وعده من السعة في اللغة العربية، ومثل هذا: ذَهَبَ النَّاسُ، والذاهبون بعض الناس<sup>(2)</sup>.

وضم إلى ما جاز حذفه لسعته في العربية؛ حذف المصدر المضاف إلى مفعوله، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ لَتَيْغَضِلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة البقرة: 93]، أي: حُبُّ العَجَلِ<sup>(3)</sup>.

ومن حذفه لسعته المصدر المضاف إلى فاعله، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنَّمَاءَ مَنَ عَاتَمَ بِاللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 177]، أي: ولكنَّ البرَّ بِرُّ مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ، ومنه قولهم: ما فعلك إلا كالحمير، يريد: إلا كفعل الحمير، وجعل منه قول الشاعر:

حَسِبْتُ بُغَامَ رَاحِلَتِي غَنَاقاً      وَمَا هِيَ وَبِبِ غَيْرِكَ بِالْغَنَاقِ  
يريد: بغام راحلتي كبغام غنَاق، ومنه أيضاً قول الآخر:

يَقُولُونَ: جَاهِذْ يَا جَمِيلُ بِغَزْوَةٍ      وَإِنَّ جِهَاداً طَيِّئاً وَقَتَالَهَا  
يريد: وَإِنَّ جِهَاداً كجِهَاد طَيِّئ.

وقد يحذف المصدر إذا اشتهر فاعله به، كقول العرب: «إذا سَرَكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى السَّخَاءِ، فَانْظُرْ إِلَى هَرَمٍ، أَوْ إِلَى حَاتِمٍ» ويريدون: ككرم هَرَم، وسخاء حاتم<sup>(4)</sup>.

وأجاز أيضاً حذف المصدر الصريح المضاف إلى المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا لَكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَصَاقِبُ يَمِّ صَدْرِكَ أَنْ يَقُولُوا﴾ [سورة هود: 12]. وجاء تقديره لها: مخافة أن يقولوا، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [سورة النساء: 176]. أي: مخافة أن تضلوا، وما يدل على هذا المحذوف هو الترجيح، والبيان<sup>(5)</sup>.

(1) انظر معاني القرآن 476/1 - 477.

(2) انظر معاني القرآن 284/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 500/2، فإنه لم يذكر هذا المعنى.

(3) انظر معاني القرآن 61/1 - 62، وانظر إعراب القرآن للنحاس 199/1.

(4) انظر معاني القرآن 61/1 - 62.

(5) انظر معاني القرآن 5/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 80/2.

أما حذف الظرف، فقد أجازته القراء، وذهب فيه إلى نصب المضاف إليه، ويظهر أن هذا محصور في «بين» على أن يكون النص قد تضمن معنى حرف الجر «إلى»، قال: (وأنعرب إذا ألقت «بين» من الكلام تصلح «إلى» في آخره، نصباً الحرف المصحفونسين اللذين خفض أحدهما «بين»، والآخر «إلى»، فيقولون: «فَعَيْنَا مَا بَيْنَ أَمَانَةِ النَّبِيِّينَ» قوله عشرون ما ناقةً فَجَمَلًا، وهي أحسن الناس ما قرأنا، فقدماء...»<sup>(1)</sup>

ويريد: مُطَرْنَا ما بين زبالة إلى الثعلبية، ونشير إلى أن القراء نص في هذا على أن الفاء تدل على «إلى»، و«إلى» تصلح في كل مكان صلح فيه تقدير «بين».

وهذا يتوقف على المعنى؛ لأنه امتنع أن يقال:

داري ما الكوفة فالمدينة

لأن معناه: داري ما بين الكوفة إلى المدينة، وهو ممتنع؛ لأنه يشمل الفضاء كله الذي بين الكوفة إلى المدينة، وإنما الصواب أن يقال:

داري ما الكوفة والمدينة

لإمكان تواجده، وهذا يشير إلى أن الفاء لا تصلح في كل مكان تقدر فيه «بين». وبذا فإن قولنا:

جَلَسْتُ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَرَزْدِ

جاء أن يتحقق المعنى إذا ما الفضاء كله، وقد يمتنع إذا كان المكان أوسع فضاء من ذلك<sup>(2)</sup>.

وأجاز القراء أن تكون «إلى»، «وبين» مقدرتين، وهو ما حكاه عن الكسائي بأنه سمع أعرابياً يقول: وقد رأى الهلال: الحمد لله ما إهلالك إلى إسرائيل، ومنه قول العرب: الشئ ما خمساً إلى خمسين وعشرين، وتقديرهما: الحمد لله ما بين إهلالك إلى إسرائيل، والشئ ما بين خمسين إلى خمسين وعشرين<sup>(3)</sup>.

وضم القراء إلى ما تقدم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [سورة البقرة: 26]. أي: ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وهذا أحب الأقوال

(1) معاني القرآن 22/1.

(2) انظر معاني القرآن 22/1.

(3) انظر معاني القرآن 23/1.

إليه في الآية<sup>(1)</sup>.

ويستفاد من هذا كله إضافة إلى ما تقدم جواز حذف الظرف، وإعرابه المضاف إليه بإعرابه.

ومن حذف المضاف أيضاً ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سورة النمل: 1]، فقد أجاز أن يكون المحذوف هو الاسم المعطوف على آيات، وتقديره لها: آيات القرآن، وآيات كتاب مبين<sup>(2)</sup>.

وليس الحذف مقصوداً على المضاف، وإنما هو محقق في المضاف إليه، ونقف على هذا السط من الحذف في بعض الأسماء الملازمة للإضافة، ويدل على المحذوف بناء الاسم المضاف، وإعرابه على أن يحذف منه التنوين، ويطلق عليه بتنوين العوض عن حرف، كما هو الحال في «قبل» و«بعد»، كما جاز أن يدل التنوين على المضاف إليه المحذوف إذا كان جملة، ويطلق عليه بتنوين العوض عن جملة. ونستطيع أن نحصر هذا في «يومئذ»، و«حينئذ»، وغيرهما. ونشير إلى أننا أوضحنا مثل هذا الحذف عند الكلام عن إضافة الظرف.

وليس الحذف مقصوداً على هذه الأسماء، وإنما أجازته الفراء في غيرها على أن يضاف الاسم إلى تابع لذلك المضاف إليه المحذوف. وتذكر منه قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أمثالها﴾ [سورة الأنعام: 170]، وتقديره لها: فله عشر حسبات أمثالها<sup>(3)</sup>.

وأجازه في المضاف إليه إذا كان مضافاً أيضاً، وذهب إلى هذا في قول القاتل: المال بين تميم. ويريد: بين بني تميم، والذي مكن الحذف هنا أن «بين» عند الفراء تضاف إلى اسمين، أو إلى اسم يفيد معنى الجمع، وجعل من الأول قول الشاعر:

قِفَا نَسْأَلْ مَنَازِلَ آلِ لَيْلَى بِشَوْضَحٍ يُبَيِّنُ حَوَملَ أَوْ غَرَاذًا  
ومن الثاني يُفسر به قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّفُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة النور: 43]، على أن يفيد

(1) انظر معاني القرآن 1/20 - 21.

(2) انظر معاني القرآن 2/284، والمصدر نفسه 3/38.

(3) انظر معاني القرآن 1/366، وانظر في حذف المضاف إليه معنى اللب لابن هشام 81-4، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ط 5، بيروت - 1979.



فيها ضمير المفرد معنى الجمع<sup>(1)</sup>.

ولانتمى أن نضم إلى حذف المضاف إليه ما جاء في حذف ياء المتكلم، وتدل عليها الحركة: وقد تقدم الكلام عليها.

ونستطيع أن نقول فيما تقدم: إن الحذف واقع في المضاف، والمضاف إليه، ويدل عليه واقع الحال، أو ضمير يعود عليه، أو لسعة حذفه في اللغة العربية، أو بناء الاسم المضاف، أو إعرابه وقد يحذف التنوين منه دلالة على الحذف، سواء أكان اسماً أم جملة.

### ثانياً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

لم يمنع الفراء الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإنما حصره في الشعر على أن يكون المضاف مما يتعدى إلى مفعول واحد، وأن يكون الفاصل بينهما مما لا يطلب الفعل، وأن لا يكون المضاف مصدراً، وذهب إلى هذا في قول الشاعر:

تَرْوُحُ فِي عَمِيَّةٍ وَأَغَانِهِ      عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْهَرَازَاتِ هُوجُ  
مُؤَخَّرٌ عَنْ أَنْيَابِ جِلْدٍ رَأْيِهِ      لَهُنَّ كَأَشْبَاهِ الزَّجَاجِ خُرُوجُ  
فقد فصل بين «مؤخر»، و«جلد رأيه»، ومنه قول الآخر:

وَكِرَارٌ دُونَ الْمَجْجَحِرِينَ جَوَادِهِ      إِذَا لَمْ يُحَامَ دُونَ أَنْثَى حَلِيلِهَا  
فقد فصل بين «كرار»، و«جواده»، ويُضم إلى هذا قول الآخر:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ  
نَصَبَ «الليثة»، وهي رواية، ومنه أيضاً:

وَكُنَّا حَيْثُ يَوْمًا ضَحْرُو

فقد أجاز الفصل فيما تقدم؛ لأن المضاف ليس مصدراً، وأن الفاصل مما لا يطلبه الفعل مفعولاً به، ونسب الفراء إلى الكسائي أنه أجاز انفصل بالجار والمجرور، ونصب المفعول نحو: هذا ضاربٌ في غير شيء أخاذ، على تفسير أن القائلين قد توهموا بأنهم نُونُوا «ضارب»<sup>(2)</sup>.

(1) انظر معاني القرآن 2/ 256.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 80 - 81، وانظر الكتاب 1/ 177، فقد ذكر نصب «جواده».

أما الفصل بما يطلبه الفعل «مفعولاً به» فقد نصي على صيغة من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَئِنْ كُنْتُمْ بِشِرْكِكُمْ شَكَّاءً لَتَنُصِبَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُرُوفًا﴾ (سورة الأنعام: 137)، فعلى قراءة البناء للمفعول أعرب «شركاؤهم» بالرفع بدلاً عن «قتل» لآلهم، وأجاز القراء ذلك؛ لأن «شركاؤهم» هم من الأولاد في النسب، والميراث. ومنع أن يجر «شركاؤهم»<sup>(1)</sup> في قراءة البناء للمفعول. كما عني في قوله تعالى: ﴿تَخَلَّفَ وَتَوَلَّى وَشِئْنَا﴾ (سورة إبراهيم: 47). وبهذا لم يأخذ بقراءة ابن عامر: لأن الأخير قرأها «شركائهم» بالجر. وبذا يكون القراء قد خطأ رواية النصب لقول الشاعر:

فَرَجَحْنَاهَا مُتَمَحْنًا رَجَّحَ الْقُلُوصُ أَبِي مَرَادٍ  
وهي عنده رَجَّحَ الْقُلُوصُ<sup>(2)</sup>.

ونشير إلى أنه أشار إلى جواز الفصل بين المتضامنين بـ«ما» في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتُنذِرُونَ قَوْمًا لَكُمْ آيَاتٌ﴾ (سورة القصص: 228)، فـ«ما» قد فصلت بين «أي» و«الذين»<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً: الإضافة إلى الضمير.

ليس هناك من قضية في إضافة الاسم الظاهر إلى الضمير غير أن القراء كان يرى أنه إذا ذكر اسم، أو كني عنه، ثم ذكر ما يعود على ذلك الاسم، فالأرجح إضافة المذکور إلى ضميره عن إضافته إليه. ذكر هذا في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ صُحُفًا مَكِينًا﴾ (سورة القصص: 28)، فكأن «الله» بال نصب، يكن الناصب لها «جعل»، وبذا يكون فاعل «جعل»، وما أنشئت إليه «كلمة» واحداً. وهذا يدفع القراء إلى اختيار قراءة الرفع؛ لتكون «كلمة» الله. جملة متأنفة ومثل هذا جاء في قول الشاعر:

مَتَى ثَأْتِ زَيْدًا قَاعِدًا عِلْدَ حَوْضِهِ  
لِيَتَهْدِمَ ظُلُمًا حَوْضَ زَيْدٍ تُقَارِعُ

(1) انظر السبعة في القراءات 270.

(2) انظر معاني القرآن 2/ 81، 82، وانظر المصدر نفسه 1/ 357، 358، كما أجاز الرفع بإزينة العفدرة، انظر 3/ 253، وانظر الكتاب 1/ 178، 179، وإعقاب القرآن لشيخنا 1/ 583، والإنصاف في مسائل الخلاف، المألة 60.

(3) انظر معاني القرآن 2/ 305.

فقد ذكر «زيداه» مرتين، ولم يكن في الثانية.<sup>(1)</sup>

#### رابعاً: جواز إلحاق نون الوقاية أو نون الرفع في الإضافة.

ذكر القراء أن العرب لا تختار نون الوقاية إذا ما أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله الذي هو ضمير متصل، سواء أكان المضاف مما يدل على الواحد في نحو: أنت ضاري، أم للاثنتين في نحو: أنتما ضاري، أو للجماعة في نحو: أنتم ضاري.

ولا يقال: أنت ضاري، وأنتما ضاري، وأنتم ضاري، لأن نون الوقاية لا تلحق إلا الفعل. وقد جاء ذلك في قراءة بعض القراء لقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ آمَنُ مَنُوعًا﴾ [سورة الصافات: 54 - 55]، إذ قرئت «مَنُوعًا» بكسر النون، وعدها العرب شذوذاً.<sup>(2)</sup>

كما أنها جاءت في الشعر، وعدها القراء من وهم الشاعر بأنه ذهب باسم الفاعل إلى أنه فعل. نذكر منه قول الشاعر:

هَلْ أَلَهُ مِنْ سَرُو الْعَلَاةِ مُرِيحُنِي      وَلَمَّا تَقَسَّمُنِي الشُّبَارُ الْكَوَالِسُ  
والشبر دابة تشبه القراد، والشاهد فيه «مُريحُنِي»، فقد ألحق بنون الوقاية، ومنه قول الآخر:

وَمَا أَذْرِي، وَظَلَمِي كُلَّ ظَلَمٍ      أُمْسِلُكُمْ إِلَى قَوْمٍ شَرَّاحٍ  
والشاهد فيه «مُسْلِمُنِي»، فقد لحقت نون الوقاية الاسم المضاف.

أما إلحاق نون الرفع الاسم المضاف، فقد ذكره القراء في قول الشاعر:

هُمُ الْقَائِلُونَ الْحَيَرُ وَالْفَاعِلُونَ      إِذَا مَا حَشَوْا مِنْ مُخَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا  
والشاهد في «القائلون» و«الفاعلون»، فلم يحذف الشاعر نون الرفع عند الإضافة علماً بأن الجمع فيهما جمع مذكر سالم، ونشير إلى أن ما تقدم محصور في الإضافة غير المحضة<sup>(3)</sup>

(1) انظر معاني القرآن 438/1.

(2) انظر معاني القرآن 385/2، وانظر إعراب القرآن للنحاس 750/3، وتفسير القرطبي 238/2.

(3) انظر معاني القرآن 386/2، وانظر في حذف المضاف المصدر نفسه 331/1، وإعراب القرآن للنحاس 751/2، والقضايا النحوية في تفسير القرطبي 467، رسالة دكتوراه إعداه =

## خامساً: إضافة الاسم المركب.

لقد فرق القراء بين الاسم المركب، إذا كان تركيبه مؤجيباً، وبين العدد المركب من حيث الإضافة، إذ أجاز في الأول أن يعامل معاملة الاسم المضاف في نحو: هذه بَغْلِيكُ، كما أجاز أن يعامل معاملة الاسم المنفرد برفع الكاف، والذي مكن هذا الإعراب أن مثله لا يُعرف فيه الانفصال؛ لأنه لا يستخدم «بعل» من دون «يك»<sup>(١)</sup>.

أما العدد المركب، فله أحكام، فصل القراء القول فيها:

١ - عند القراء العدد المركب الذي هو من أحد عشر إلى تسعة عشر اسمين معرفتين، جُعلا اسماً واحداً مبنياً على فتح الجزئين رفعاً، ونصباً وجراً، وليس فيهما إضافة، وأجاز إعرابه في الشعر شرط أن يُؤى بإضافتهما الأسماء، وليس عدداً مركباً، كما هو في قول الشاعر:

كُلِفَ مِنْ عَشَائِهِ وَشَقَوَاتِهِ بِسِتِّ ثَمَائِي عَشْرَةَ مِنْ جَجْتِهِ

٢ - أجاز إعراب العدد المركب إذا أضفت إلى العشرة، نحو: ما فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرِي، ورأيت خَمْسَةَ عَشْرِي، ومررت بخَمْسَةِ عَشْرِي، ولا يصح تميزه، فلا يقال: خَمْسَةُ عَشْرِكَ دَرْهَمًا؛ لأن إعرابهما اختلف، فخرجتا من كونهما عدداً مركباً وأصبحتا بمنزلة العدد المضاف إلى معدوده.

ونشير إلى أنه ضم إلى هذا الضرب من الإضافة أعداد العقود، فقد أجاز إضافة «العشرين»، شرط ألا تُميز، كما هو في نحو: ما فَعَلْتُ عَشْرُوكَ، وعُدّه من الأسماء، ويريد بهذا أنه بمنزلة العدد المضاف إلى المعدود.

٣ - أجاز دخول الألف واللام على الآحاد من العدد المركب في نحو: الخَمْسَةُ عشر على أن يبقى العدد مبنياً.

٤ - أجاز دخول الألف واللام على الآحاد والعشرات من العدد، كما أجاز ذلك في تميزه، إذا توهم الانفصال في نحو: الخَمْسَةُ العَشْرُ الدَّرْهَمُ.

ونشير إلى أنه أجاز ذلك في «الخمسة الأثواب»؛ لأنه يذهب إلى أن الأثواب

= كاظم إبراهيم كاظم، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٨٢.

(١) انظر معاني القرآن 2/ 33.

هي الخمسة<sup>(1)</sup>.

ويستفاد مما تقدم أن العدد المركب إذا افتقر الأول منه إلى الثاني، جاز إضافته، وإعرابه، وإذا لم يقتصر إليه، وجب بناؤه، وحينها وجب تمييزه. وكذا القول في أعداد العقود

### سادساً: إعراب تابع المضاف إليه.

لقد أجاز الفراء العطف على المضاف إليه إذا دخل المعطوف والمعطوف عليه في حكم المضاف، وذهب إلى هذا في قوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ الْيَتِيمُ وَالْفَوَاحِشُ﴾ سورة الشورى: 37، فقد أجاز جز «الفواحش»، وهي الأحب إليه، وإن لم يقرأ بها<sup>(2)</sup>.

ونشير إلى أنه أجاز إعراب المؤكد للمضاف إليه بإعرابين، أحدهما يعرب مراعاة اللفظ، والآخر مراعاة للمعنى. وقد تقدم الكلام عن هذا في إضافة المصدر في نحو: عجبت من قيامكم أجمعين، وأجمعون. وجاز الرفع؛ لأن الكاف في المعنى فاعل المصدر.

وأجاز ذلك في البدل مراعاة للفظ، وأجاز فيه أيضاً الرفع على الابتداء، كما هو في نحو: سمعت قرغ أتيته بعضها بعضاً، بخفض «بعض»، وهم الوجه في الكلام عنده؛ لأن الذي قبله اسم ظاهر، وأجاز رفع «بعضها» أيضاً على الابتداء<sup>(3)</sup>.

ومن قضايا تابع المضاف إليه في الإضافة ما ذهب إليه في جواز نصب المعطوف على المجرور مراعاة للأصل، وقد أجازته في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ أَيْتِلَ سَكَاً وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُتَبَاناً﴾ [سورة الأنعام: 96]، فقد نصب «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ» عطفاً على «حُتَبَاناً» لأنه مفعول «جعل»، وجعل منه قول الشاعر:

وَبَيْنَا نَحْنُ نُنْظِرُهُ أَتَانَا مُعَلَّقُ شَكْوَى وَزِنَادٍ رَاغٍ

(1) انظر معاني القرآن 33/2 - 34، وانظر المختضب 33، فقد نص على جواز إضافة أعداد العقود، كما نص في مكان آخر على أن العدد المركب بمنزلة الاسم الواحد، وأجاز «الخمس والعشر»، و«العشرون والدرهم»، انظر المصدر نفسه 174/2.

(2) انظر معاني القرآن 3/25.

(3) انظر معاني القرآن 2/324.

وأجاز عكس ذلك بأن يُقْطِع الإضافة، ويجر المعطوف على نية الإضافة في المعطوف عليه، كما هو في نحو: أَنْتَ أَخَذَ حَقَّكَ، وَحَقُّ غَيْرِكَ، وقد استحسن هذا إذا فصل بين المعطوفين، وجعل منه قول امرئ القيس:

فصل مُلْهَأَ اللحم من بين مُنْضِجٍ      مَفْطِيفٍ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعْجَلٍ  
فقد عطف «قدِير» على محل «مَفْطِيف» على نية الإضافة، وقد فصل بين المعطوف، والمعطوف عليه بالشِواء<sup>(1)</sup>.

### سابعاً، الألف واللام عوض عن المضاف إليه.

لقد أجاز الفراء أن تكون الألف واللام عوضاً عن المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٌ مِّنْ دُونِ الْأُولَىٰ﴾ [سورة ص: 50]، ومعناها: ممتحنة لهم أبوابها، كما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَتْلَحٍ مِّنَ الْأَوَّلَىٰ﴾ [سورة النازعات: 34]، ومعناها: هي مأواه<sup>(2)</sup>.

وهذا يُدْكَرُنا بتوئين العوض عن المضاف إليه. وتفسير جواز ذلك أن كلاً من الألف واللام، والإضافة يفيدان التعريف، ولما عُرف المضاف إليه بما تقدم عنه من ذكر، عوض عنه بالألف واللام. وهذا التعليل يفصح عن دلالة الألف واللام بأنها عهدية. ونستطيع أن نحصر جواز هذا فيما عُرف من المضاف إليه كالضمير؛ لأنه كناية عن اسم متقدم.

### ثامناً، تكرار المضاف والمضاف إليه واحد.

لقد أجاز الفراء تكرار المضاف، والمضاف إليه واحد، شرط أن يكون المضافان المكرران مما جاز أن يصطحبا، قال: (وسمعت أبا ثروان العُكَلِيَّ يقول: قطع الله الخداة يد ورجل من قائله. يجوز هذا في الشينين يصطحبان؛ مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصف أو ربع درهم، وحشك قبل أو بعد العصر. ولا يجوز في الشينين شباعان؛ مثل الدار والغلام: فلا تُجِيرُنْ: اشتريت دار أو غلام زيد؛ ولكن عبد أو أمة زيد،

(1) انظر معاني القرآن 1/346، وانظر الكتاب 1/174، والمصدر نفسه 1/171، والمقتضب 4/146.

148، وشرح القصائد السبع الطوائ 97، وشرح ابن يعيش 4/97.

(2) انظر معاني القرآن 2/408.

وعين، أو أذن، ويد أو رجل وما أشبهه<sup>(1)</sup>

### ثمرة البحث:

لقد استطعنا أن نخرج بتصوير جديد للإضافة من دراستنا لها، يصفى عليها نمطين جديدين، ضمنهما الإضافة نفسها من قبل، غير أنهما لم يتودا، وعليه فالإضافة تتمثل في أربعة أنماط، هي:

#### النمط الأول: الإضافة المحضة أو الحقيقية.

لا يضم هذا النمط من جديد سوى ما جئنا به من جواز أن تتحقق من اسم الفاعل الدال على المستقبل في ظاهر اللفظ، وبينما أن حقيقة ذلك هي أن المضاف منتصف بصفة، تُعلم في وقتها، كما هو في قوله تعالى: ﴿حَمَّ ۝ تَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝ غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ شَدِيدُ الْعِقَابِ ذِي الْقَوْلِ﴾ [سورة غافر: 2 - 3]، وأوضحنا موقف القراء منها بأنه أنزل «غافر الذنب» و«قابل التوب» منزلة النعت للسعفة.

والإضافة المحضة تكون أيضاً من المصدر والظرف، ومن هذه الإضافة ما يتضمن معنى حرف جر.

#### النمط الثاني: الإضافة التي تفيد التوكيد.

وغرضها واضح من عنوانها، وتتحقق في إضافة الشيء إلى نفسه، أو صفته: كـ «دار الآخرة»، و«وعد الحق»، ومنه أيضاً إضافة المصدر المؤكّد لعامله إلى فاعله، وهو ضمير كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالًا﴾ [سورة الزلزلة: 1].

ولا يدخل في هذا النمط إضافة بعض الشيء إلى كله، كقولنا: ثوب خز، وخاتم خديعة.

#### النمط الثالث: الإضافة المنفية.

ويتمثل هذا النمط في الإضافة المسبوقة بما يفيد أنها منفية، سواء أدل المضاف على الماضي، أم الحال، أو الاستقبال، كقولنا: ما هذا بضارب زيد فإن قصد نفى

(1) الفراء 322/2، وانظر المسألة في الكتاب 205/2، والمتنقب 227/4، وشرح ابن عفيف 79/2

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط 2 القاهرة - د - ت وشرح الأشموني 527/1.

الخبر، فالإضافة منفية، وهي تختلف عن المحضة؛ لأن الأخيرة قد تحقق فيها الضرب، وإفادتها التعريف أو التخصيص.

وتختلف عن غير المحضة؛ لأن الأخيرة تخبر عن شيء قد يتحقق، أو لا يتحقق، وليس فيها ما يفيد النفي.

#### النمط الرابع: الإضافة غير المحضة أو اللفظية.

وهذه الإضافة تتحقق في اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال، وفي الصيغة المشبهة؛ ولم أقف عليها في اسم المفعول، وهذا لا ريب في الإضافة منه؛ ويفيد هذه الإضافة التخفيف في الكلام، ليس إلا، ونشير إلى أنها لا تتضمن معنى حرف جر.

والجديد في هذه النمط ما ذهبنا إليه في تحققها في غير ما تقدم، كما هو في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْزِبُهُمْ وَيَقُولُ أَيُّ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَشْفِقُونَ فِيهِمْ﴾ [سورة النحل: 27]. وقد شركاوي «إضافة غير محضة، وغير حقيقية، وإن لم يكن المضاف مما يدل على الحال، أو الاستقبال؛ لأن الإضافة غير محققة في المعنى، وقد أوضحنا هذا في الإضافة غير المحضة.



## المصادر والمراجع

- الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط 3 بيروت - 1988.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب 1983.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، مصر - 1955 .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد الجاوي، مصر - 1976.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق إسحاق إبراهيم أطفيش بيروت - 1966.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر . د . ت .
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 2، د . ت .
- شرح القضايد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة 1967.
- شرح المفصل لابن يعيش، طبعة عالم الكتب في بيروت، ومكتبة الشئ في القاهرة، د . ت .
- القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، إعداد كاظم إبراهيم كاظم، جامعة القاهرة، كلية لأداب - 1982.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف ط 2، القاهرة - 1980.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968.
- الكشف عن حقائق التنزيل، لجار الله الزمخشري، طبعة دار الكتاب العربي، ط 3، بيروت - 1987.

- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز محمد الحمد، ط 2، الكويت - 1981.
- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة - 1972.
- معني اللبيب لأبن هشام، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين، ط 5 بيروت - 1979.
- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة - 1388.
- مجمع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سائيم مكرم، الكويت - 1979.

## المبحث الثاني

### الجملة الشرطية في القرآن

إن الجملة الشرطية في القرآن الكريم لا تختلف عن غيرها من الأساليب التي تضمنها القرآن الكريم في كونها عسيقة في دلالتها، شائكة في عرضها، تدعو الوقوف عليها.

ولم يغفل الفراء هذا، فكان كثيراً ما يتوسع في الشرح لبيان ما تتضمنه بعض أساليب الشرط من معان، لدرجة أنه ضم أساليب لم تشتهر في الشرط إلى هذا الباب. وحاول أن يدلل على تضمينها هذا المعنى، ومثل هذا سنقف عليه في «أن» المصدرية الناصبة، وفي غيرها.

وجاء البحث في ثلاثة مباحث تناولت في الأول أدوات الشرط، وعالجت في الثاني فعل الشرط وجوابه، وتضمن الثالث قضايا متفرقة تمثلت في مجيء الشرط من الأمر، ومن الاسم الموصول، واجتماع القسم وجوابه، ولا يخفى أن البحث قد أفاد من بعض المصادر والمراجع.

#### القسم الأول:

##### أدوات الشرط.

وتتناول فيه ما جاء به الفراء من وصايا نحوية ودلالية في أدوات الشرط.

إن:

بكسر الهمزة، وسكون النون أداة شرط جازمة تفيد تضمين الفعل معنى المستقبل، وأجاز الفراء أن تفيد الفعل معنى الماضي، وذلك إذا ما فتحت همزتها. كما ذهب إلى جواز أن تتضمن معنى «لو» الشرطية. هذا وإن الحديث عن المفتوحة الهمزة يشبه إلى أنها بحكم «أن» المصدرية الناصبة للفعل المضارع. وهو ما سيوضح بعداً.

وفتح همزة «إِنْ» الشرطية قضية تستحق الوقوف عليها وخاصة إذا علمنا أن الفراء قد نص على ذلك في أكثر من آية، نذكر منها قوله تعالى: ﴿بَلَيَّا أَنْ يُزِيلَ اللَّهُ مِنْ قَبْلِهِ﴾ [سورة البقرة: 90]. حيث قال: «موضع «أَنْ» جزاء. وكان الكسائي يقول في «أَنْ» هي في موضع خفض، وإنما هي جزاء»<sup>(1)</sup>.

ولم يترك الفراء فتح همزة «إِنْ» الشرطية من دون تعليل، وتفسيره لذلك هو «إذا كان الجزاء لم يقع عليه شيء قبله، وكان ينبغي بها الاستقبال، تسربت «إِنْ» وجزئت بها، فقلت: أكرمك إن تأتيتي، فإن كانت ماضية: قلت: أكرمك إن تأتيتي، وأبين من ذلك أن تقول: أكرمك أن أتيتي، كذلك قال الشاعر:

أنتجى أن بان الخليلط السودخ وحيل انصفا من عزة المستطاع  
يريد: أنتجى بأن، أو لأن، ثان ذلك: ولم أراد الاستقبال، وسخص الجزاء، لكسر «إِنْ»، وجزم بها، كقول الله جل ثناؤه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَنِعَ نَفْسِكَ عَلَى مَا هَرَمَ مِنْ لَدُنْ يَوْمَا﴾ [سورة الكهف: 6] فقرأها الفراء بالكسر»<sup>(2)</sup>.

يشير النص إلى أن «إِنْ» الشرطية إذا لم تكن معمول عامل متقدم، وقصد بها المستقبل، تسربت ههنا، وجاء الفعل بعدها ماضياً مجزوماً. «جاء فتح همزة إذا دل الفعل على الزمان الماضي لفظاً أو في المعنى. وهذا يتحقق إذا كان الفعل مضارعاً منصوباً بأن» نفسها في نحو أكرمك إن تأتيتي، وأبين من هذا أنه يأتي الفعل ماضياً بعد «أن» المفتوحة همزة في نحو: أكرمك أن أتيتي. وذكر الفراء هذا في أكثر من موضع<sup>(3)</sup>.

ويمكن القول فيما تقدم أن الفراء أجاز فتح همزة «إِنْ» الشرطية على أنها تتضمن الجزاء، وليست محضة فيه إذا كانت معمولاً لعامل متقدم ظاهراً كان أم مضمرأ، متضمناً معنى جواب الشرط. والفعل بعدها ماض، أو مضارع منصوب بها. وإذا فإن «أكرمك أن أتيتي، وأكرمك أن تأتيتي، يتضمنان معنى: إن أتيتي أكرمك، وإن تأتيتي أكرمك:

(1) الفراء 58/1. ويظهر أن ما ذهب إليه الفراء مخالف لما ذهب إليه الكسائي لإعرابه «أن» معمول المصدر «بلياً».

(2) الفراء 58/1. ونشير هنا إلى أن الفراء أجاز أن تتضمن «أن» معنى «إذا» في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ﴾ صاحب فريسي على أنهم إن لم يؤمنوا «الكهف: 6»، وقرأه بالكسر، كما أجاز في بعض المواضع أن تكون «إِنْ» تامة، أو شرطية انظر 200/2.

(3) انظر 178/1، 299/1 - 300/1، 411/1، 200/2، 222/2، 275/2 - 276/2، 280/2.

ويؤكد أنها إذا لم تكن معمولاً لعامل متقدم، لم تمنحها هذا المعنى إعرابياً لقوله تعالى: ﴿فَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة محمد: 18] إذ أعرب «أَنْ» تابعة للساعة، وهناك شواهد قرآنية أخرى في هذا<sup>(1)</sup>.

ولم يقصر الفراء فتح همزة «إِنْ» الشرطية على هذا النمط، وإنما أجازها أيضاً إذا كانت هناك علاقة في الإعراب بما بعدها، وأنها تفيد معنى الجزاء، وقد نص على هذا في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَغْفِرُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة البقرة: 237]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة: 184]، بأن أعرب «أَنْ» في الآية الأولى مرفوعة به «أَقْرَبُ»، و«أَنْ» في الآية الثانية «خَيْرٌ» على أنهما من باب «المبتدأ والخبر»، وهما مترافعان، والمعنى المتضمن فيهما هو: إن تغفروا فهو أقرب للتقوى، وإن تصوموا فهو خير لكم<sup>(2)</sup>.

ولا أجد أنَّ هناك فرقاً بين النمطين سوى أن النمط الأول يتحقق بتقدم ما تعلقت به «أَنْ»، والنمط الثاني يتحقق بتقدمها على ما تعلقت به. وبما فإن «إِنْ» الشرطية تفتح همزتها إذا كانت متعلقة بعامل، وفي غير ذلك تكسر، وقد أشار الفراء إلى أن فتح همزة «إِنْ» الشرطية وتكسرها لا يختلف عن كسر وفتح همزة «إِنْ» السببية بالفعل، حيث قال: «ومثل «إِنْ» في الجزاء في انصرافها عن الكسر إلى الفتح إذا أصابها رافع قول العرب: قلت: إنك قائم»، فإنَّ مكسورة بعد القول في كل تصرفه، فإذا وضعت مكان القول شيئاً في معناه مما قد يحدث خفضاً أو رفعاً أو نصباً، فتحت «أَنْ»، فقلت: ناديت أنك قائم»<sup>(3)</sup>.

ونصل بهذا كله إلى أن الفراء لم يفصل بين «إِنْ» و«أَنْ» إلا بما يتقدمهما من إعراب، وفي كلا الحالين يفيد أن معنى الجزاء، كما هو في نحو: ما أفعل ذلك إلا أن يشاء الله، وسأفعل ذلك إن شاء الله، ولا يصح ذلك في «أَنْ». وهذا يشير إلى أن هناك

(1) ونشير إلى أن الفراء أجاز أن تكسر همزة «إِنْ»، وهي تفيد معنى الجزاء، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء. ومن الشواهد القرآنية على ذلك أيضاً: ﴿فَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾ [الزخرف: 100]. بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 184]، حيث لم يعلوهم أن تصوموا. 4 المجمع: 25. وقد منع في الأخيرة أن تكون «أَنْ» شرطية لوجود «لولا» لأنها تطلب الأسماء. انظر 3/ 61.

(2) انظر الفراء 1/ 179، والمصدر نفسه 2/ 275 - 276.

(3) الفراء 1/ 180.

علاقة دلالية بين «أن» المصدرية الناصبة و«إن» الشرطية بجواز أن تفيد المصدرية معنى الشرط، وهذا غير مطرد كما تقدم، ولا يُخذ بقاعدة نحوية، وإنما استنباطه يتوقف على دلالة النص، فقد تفيد «أن» المصدرية الناصبة معنى الشرط في مواضع. ويمنع هذا المعنى فيها في مواضع أخرى، والميلفت للنظر فيما تقدم أن الفراء لم يزدل «أن» المصدرية الناصبة التي تفيد معنى الشرط بالمصدر الصريح، وإنما كان يمنحها معنى الجزاء.

### «إن» بمعنى «لو».

نص الفراء على جواز أن تتضمن «إن» الشرطية الجازمة معنى «لو» الشرطية غير الجازمة، وأنها تجاب بما تجاب به «لو» لأنهما - كما يراهما - متقاربتان في المعنى وجعل ذلك في قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَغْنَيْتَكُمْ﴾ [سورة البقرة: 221]. قال فيها: «تقوله وإن أغنيتكم، و«لو» و«إن» متقاربتان في المعنى. وذلك حاز أن يجازي «لو» بجواب «إن» و«إن» بجواب «لو» في قوله ﴿وَلَيْنَ أَمْسْنَا رَحْمًا فَرَاوَهُ مُصْفَرًا لَطَمُوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [سورة الروم: 51].

ونشير إلى افتراء جواب الشرط باللام في قوله تعالى ﴿وَلَيْنَ أَمْسْنَا رَحْمًا﴾ [سورة الروم: 51]. جاء نتيجة اجتماع القسم الذي تضمنته اللام في قوله «ولئن» مع الشرط. وللأفراء كلام في هذا يطول سنقف عليه في اجتماع القسم والشرط.

وتضمن «إن» معنى «لو» يشير إلى أن لها ما لـ«لو» من شروط، ومعان، وهذا غير محقق فيما ذكر لـ«إن» من معان<sup>(2)</sup>.

### إن + ما.

«إف» أداة مركبة من «إن» الشرطية الجازمة، و«ما»، ولم يصرح الفراء بهذا التركيب، وإنما اكتفى من القول بأن «إف» شرطية، توصل بـ«ما» حين يؤكد فعل الشرط

(1) الفراء 1/ 143. وانظر المصدر نفسه 1/ 233، 2/ 370، ونشير هنا إلى أن الفراء قد ذكر جواز أن تكون «لو» المصدرية مكان «أن» المصدرية، والعكس كذلك في نحو: وددت أو حببت مالا فضاع. وقد أحبط عنها بفعل ماض. وكذا: وددت لو ذهبت عنا. وددت أن تذهب عنا، انظر 1/ 175، وانظر «لو» و«إن» الكتاب 3/ 108، معاني الألف 9، إعراب القرآن للنجاشي 1/ 221.

(2) انظر معاني «لو» في معني اللبيب 337 - 344، وانظر في «إن» المصدر نفسه 33.

بنون التوكيد خفيفة كانت أم ثقيلة ونعت الفراء هذا «إما» قد يقصد بها أنها زائدة، ذكر ذلك من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَخَافَتَ مِنْ قَوْمٍ خِثَّةٍ ذَاتٍ﴾ [سورة الأنفال: 58]، قال: «وقوله «تخافن» في موضع جزم، ولا تكسر العرب تدخل النون الشديدة ولا الخفيفة في الجزاء حتى يصلوها به «إما» فإذا وصلوها آثروا التنوين»<sup>(1)</sup>.

وقوله «في موضع جزم» يشير إلى أن الفعل مبني لاتصاله بنون التوكيد. هذا، وإن افراء قد علل دخول التنوين بأن العرب أرادوا أن يضرعوا بينها، وبين «إما» التي تنبئ التأخير، كما أنه نص على أن جوابها أكثر ما يكون بالفاء، وعلى ذلك بأمري.

**أحدهما:** هو وجود التنوين الذي يوجب تقديم «إما» وتأخير جوابها، لأنه لا يقال: اضربه إما يقوم.

**والآخر:** هو أن وجود التنوين يكسبه وهماً بأن الجملة لا تفيد الشرط، ودخول الفاء يرفع هذا اللبس فيه. قال: «فاختيرت الفاء؛ لأنهم إذا نوتوا في «إما» جعلوها صدىً للكلام، ولا يكادون يؤخرونها. ليس من كلامهم: اضربه إما يقوم، إنما كلامهم أن يقدموها، فلما لزم التقديم جاءت كالخارج من الشرط، فاستحبوا الفاء فيها، وآثروها كما استحبوا في قولهم: أما أخوك فقاعد، حين ضارعتها»<sup>(2)</sup>.

وهناك موضع أجاز فيه الفراء أن تكون «إما» الموصولة بالمصدر التصريح المنسوب قد أفادت معنى الشرط، كما أجاز أن تفيد الإباحة، فتخرج عن المعنى المذكور. ونص على هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا شَاكِرٌ وَإِنَّمَا كَفُورٌ﴾ [سورة الإنسان: 3]، قال: «وإما» ها هنا تكون جزاء، أي: إن شكر، وإن كفر، وتكون على «إما» التي مثل قوله ﴿إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ﴾ [سورة التوبة: 106]<sup>(3)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء يدفعنا إلى القول بأنه أجاز أن ينوب المصدر التصريح عن فعل الشرط، وهذا يتوقف على المعنى.

(1) الفراء 1/414، وانظر في «إما» المقتضب 59/2، ومعني اللبيب 87.

(2) الفراء 1/414.

(3) الفراء 3/214.

من، و، ما..

اسمان يفيدان أكثر من معنى، منها الشرط، وإن أفاداً ذلك جُزم فعل الشرط وجوابه<sup>(1)</sup>، وهما بما يفيدانه من معنى غير مؤقتين يدلان على الواحد، والأكثر، مذكراً كان أم مؤنثاً، وإن لم يُجزم فعل الشرط، أدخلت الفاء على جوابه، وعندها يفيدان معنى الاسم الموصول<sup>(2)</sup>.

ويعرب الفراء اسم الشرط بما يتعلق به من معنى، فإن كان مبتدأ، رفعه بما عاد عليه، سواء أكان ذلك في فعل الشرط أم في جوابه: أم فيهما معاً. وأثبت ذلك في قوله تعالى: «فَأَنذِرْ أَهْلَ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا الَّذِينَ فِي بَيْتِهِم مِّنَ الدِّينِ» (سورة آل عمران: 175). حيث قال: «س» في معنى جزاء، وموضعها رفع بالهاء التي عادت، وجواب الجزاء الفاء في قوله: «فهو حاد» - خزن قوله «جزاء» الثانية مرتفعة بالمعنى السجمل في «الجزاء» وجوابه<sup>(3)</sup>.

ف«جزاء» الأولى مبتدأ مرفوع بالجملة الشرطية، و«من» مبتدأ ثان، مرفوع بما عاد عليه<sup>(4)</sup>، وهذا يحتمل أن يكون العائد في «رحله»، ويحتمل أن يكون فيه وفي قوله «فهو جزاء». وعلى القول الأول يكون فعل الشرط هو الخير، وعلى القول الثاني يكون فعل الشرط وجوابه خبره. والقول الثاني أقرب؛ لأنه أعرب الجملة الشرطية خبراً للمبتدأ الأول.

وحاول الفراء أن يقرب الإعراب الثاني بقول القائل: لك عندي إن بشرتني فلنك ألف درهم. وتقدمه: لك عندي هذا<sup>(5)</sup>، وتفسير هذا هو أن «لك عندي» الأولى خير مقدم، و«لنك عندي» الثانية خير له ألف درهم» التي هي جواب الشرط، فتكرار «لك عندي» مكن أن تكون جملة الشرط وجوابه بمنزلة المبتدأ لك عندي» الأولى. ولما كانت الجملة الشرطية لا تصلح أن تعرب بهذا الإعراب راح الفراء يقدر «لك عندي هذا» من دون أن ينصرف إلى بيان ما عليه إعراب «لك عندي» الأولى، وإنما اكتفى ببيان العلاقة بينها وبين جملة الشرط.

وخروجاً من هذه الدائرة المغلقة نقول إن جملة جواب الشرط قد تضمنت جملة

(1) انظر الفراء 1/178، 1/475 - 476، 2/51 - 52.

(2) انظر بحثنا «الاسم الموصول وصلته».

(3) الفراء 1/179، وأجاز الفراء أن تكون «من» اسماً موصولاً.

(4) لقد عالجنا رفع الاسم ونصبه بما عاد عليه في بحثنا «نظرة الفراء للاشتغال».

(5) انظر الفراء 2/52.



فعل الشرط، وإن «لك عتدي الثانية» توكيد للأولى، وإن دخلت فاء الجواب عليها.

وهناك قضية تهم إعراب الشرط وفعله، وهي أن الفراء منع أن يجزم فعل الشرط، وأعرابه مرفوعاً بالمعنى، وذلك إذا وقع اسم الشرط معمولاً لعامل متقدم، قال: ( . . . ) ومثله: من الجزاء الذي إذا وقع عليه خافض أو رافع أو ناصب، ذهب عنه الجزم، فذلك: اضربه من كان، ولا آتيك ما عشت، فـ«من» و«ما» في موضع جزاء، والفعل بهما مرفوع في المعنى: لأن «كان»، والفعل الذي قبله قد وقعاً على «من»، و«ما» فتغير عن الجزم، ولم يخرج من تأويل الجزاء قال الشاعر:

لنلتُ مقايلاً أبداً قريشاً      مُصِيباً رَغِمَ ذلكَ من أصحابِ  
في تأويل رفع لوقوع مصيب على «من»<sup>(١)</sup>.

وتوضيح ما تضمنته النص بالتقاط التالية:

أولاً: إن قوله «اضربه من كان»، فيه جملة «اضربه» جواب الشرط، وقد تضمنت ضميراً يعود على اسم الشرط.

ثانياً: إن الضمير في «اضربه» متقدم لفظاً متأخر رتبة، وهذا الوضع جعل الفراء يقول في اسم الشرط إنه معرب بما قبله. وحقيقة الأمر أن ضميره هو المعرب بما ذكره الفراء من إعراب.

ثالثاً: إن فعل الشرط «كان» قد تضمن ضميراً يعود على اسم الشرط، وهذا عند الفراء يجعل اسم الشرط متعلقاً بفعل الشرط أيضاً.

ومن هذه النقاط الثلاث فصل إلى أن اسم الشرط عند الفراء متعلق بما قبله لوجود الضمير الذي يعود عليه، ومتعلق بما بعده لنسب نفسه وهذا الوضع يسمح بأن يجزم فعل الشرط بـ«من» ويستفاد من هذا أنه إذا تقدم جواب الشرط على اسم الشرط، وقد تضمن من فعل الشرط وجوابه ضميراً يعود على اسم الشرط امتنع جزم الفعل، وهو في المعنى مرفوع لأنه بمنزلة الاسم الموصول في نحو: جاء من ساعدته، غير أن الأول يقيد الشرط، والثاني لا يتحقق فيه هذا المعنى.

وكذا القول في: لا آتيك ما عشت. لتضمنه ضميراً محذوفاً يعود على «ما».

(١) الفراء 1/179.

وأستطيع القول في هذا كله أن الفراء أعرب اسم الشرط بإعراب الضمير العائد، ولم يخرج عن معنى الجزاء، ويؤكد هذا ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ عَلَى النَّاسِ مِثْقَالَ حَبِّ خَبْثٍ لَأَجَبْنَا عَلَيْهِمْ أَتَشْتَعَلُ مِنْ أَشْجَارٍ يُفِخُ مِنْهَا نَارًا لِيُحْمِلُوا مِنْهَا قِيعَانًا﴾ [سورة آل عمران: 197]، فقد أعرب «من» بدلاً من الناس<sup>(1)</sup>.

### أيما، متى، أي، ما، حيث، ما، كيف، ما، مهما.

ذكر الفراء أن حروف الاستفهام ويريد بها أسماء، إن اقترنت بهاء أفادت معنى الشرط، وإذا لم تقترن بهاء فالعالم أنها تفيد الاستفهام؛ وأجاز إفادتها معنى الشرط، قال: «إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بهاء مثل قوله «أيما، ومتى، وأي ما، وحيث ما، وكيف ما، وأيا ما ندعوا»، كانت جزاء، ولم تكن استفهاماً، فإذا لم توصل بهاء، كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز الجزاء<sup>(2)</sup>، وذكر في موضع آخر أن العرب تجعل «ما» صلة فيما يبتون فيه الجزاء وضمه إلى ما تقدم «مهما»<sup>(3)</sup>.

ونشير إلى أن النص قد تضمن «حيث»، وهو مما لم يشتهر في أنه يفيد الاستفهام، وقد يتضمن هذا المعنى إذا ما اقترنت بهاء، وجوابه بالفاء. دليلنا في ذلك هو أن الفراء قد ضمن «لولا» معنى الاستفهام إذا ما اقترنت جوابها بالفاء على أن يُنصب فعلُ الجواب، قال: «فإذا أدخلت في جواب الاستفهام فاء، نصبت، كما قال الله - تبارك وتعالى - ﴿لَوْلَا أَلَمَتْ لِرَبِّي لَذَلُّ لَيْلٍ فَاصْدَقْ﴾ [سورة السافقون: 10] فنصب»<sup>(4)</sup>.

وقد تضاف «أي» إلى الضمير، وتفيد معنى الشرط، ومثل له الفراء بقوله: أَلَيْسَ بِهِمْ يَوْمَ فَاصِرٍ<sup>(5)</sup>. كما جاز إصابتها إلى غير الضمير، منه قوله تعالى: ﴿وَأَنبَأَ الْآخِلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ﴾ [سورة القصص: 28]<sup>(6)</sup>.

(1) انظر الفراء 1/ 179.

(2) الفراء 1/ 85، وانظر الجزم به أيما الكتاب 3/ 59 - 60، إعراب القرآن للنحاس 1/ 633، تفسير القرطبي 7/ 267.

(3) انظر الفراء 3/ 189 - 190، وهناك شاهد شعري في «حيثما» شرطية ذكره، انظر 2/ 103.

(4) الفراء 1/ 85.

(5) انظر الفراء 1/ 179.

(6) انظر الفراء 1/ 305.

وقد تؤخر «ما» بعد المضاف إليه، وهو في قراءة عبد الله بن مسعود «أي الأجلين ما قضيت فلا عدوان علي»، وذكر الفراء أن هذا أكثر من الأول في كلام العرب، ويجعل منه قول الشاعر:

وَأَيْهَسَا مَا اتَّبَعْتُ مِثْلِي حَرِيصٌ عَلَى إِنْشَاءِ مَا تَابِعُ  
ومنه ما سمعه الكسائي عن أعرابي: فَأَيْهَسَا مَا أَخَذَهَا رَكِبَ عَلَى أَيْهَسَا<sup>(1)</sup>، ويريد:  
أَيْهَسَا أَخَذَ اللَّعْبَةَ رَكِبَ عَلَى أَيْهَسَا.

ويظهر أن تأخير «ما» مقصور على «أي»، وتعليل ذلك أنها تختص من بين الأدوات المتقدمة بإضافتها إلى الاسم. وما تفيد «ما» في هذه الأسماء لم يصرح به الفراء سوى أنه أشار إلى أنها صلة من صلات الجزاء<sup>(2)</sup>. والشرط من دونها - كما تقدم - قليل:

إِذَا:

شرطية ظرفية غير جازمة، تفيد معنى المستقبل. وإن اتصلت بالفعل الماضي، ولم يختلف الفراء عن غيره في أن «إذا» أداة شرط، وأشار إلى أنها ظرفية، وصرح بأنها تفيد معنى «في». وقد صرح بذلك في قوله: «وأكثر الكلام فيها الرفع؛ لأنها تكون في مذهب الصفة. ألا ترى أنك تقول: الرطب إذا اشتد الحر، تريد: في ذلك الوقت<sup>(3)</sup>، وقولك «الصفة» مصطلح عُرف بين الكوفيين أنهم يريدون به الظرف.

ولما كانت «إذا» ظرفية، فهذا يحتم أن تتعلق بما يفيد هذا المعنى، ولم يغفل الفراء هذا، فانصرف إلى الكشف عما يمكن أن تتعلق به «إذا»، وهو في ذلك يحكمه السعنى الذي يدفعه إلى تجويزه أن تتعلق بما قبلها، أو بما بعد الذي اتصلت به، حيث قال: «فلما كانت في موضع صفة، كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها، أو بعد الذي يليها، كذلك قال الشاعر:

وَإِذَا تَكُونُ شَدِيدَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يَحَاسُ الْخَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبٌ<sup>(4)</sup>.

ف«إذا» متعلقة بجوابها «أدعى» على معنى: أدعى في وقت تكون شديدة».

أما تعلقها بما قبلها، فهو محقق فيما ذكره في قوله «الرطب إذا اشتد الحر». ولم

(1) انظر الفراء 305/2.

(2) انظر الفراء 305/2.

(3) الفراء 158/3، وانظر «إذا» شرطية 241/3.

(4) الفراء 158/3.

يوضح كيفية تعلق «إذا» بالاسم الجامد «الرطب» والذي لا يتضمن معنى الفعل.

ولذا نسعى إلى توضيحه، فنقول: إن «الرطب» مبتدأ خبره «إذا اشتد الحر» لأنه على معنى: الرطب في اشتداد الحر. وبهذا فإن «الرطب» مرفوع بـ«إذا» لأنها بمعنى «في». وهذا مذهب الفراء في رفع المبتدأ إذا كان خبراً شبه جملة في نحو «زيد في الدار» وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [سورة يونس: 27]، قال: «... وإن شئت رفعت بالباء في قوله «فجزاء سيئة يمثليها»<sup>(1)</sup>.

و«إذا» تدل على معنى المستقبل، ولا يمنع أن تفيد هذا المعنى، وهي متصلة بالفعل الماضي شرط أن تتعلق بكلام يفيد معنى الشرط، وهذا مذهب الفراء في قوله تعالى: ﴿يَتْلُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَانُوا عِنْدَ آبَائِهِمْ كَفَرُوا وَقَالُوا لَاخُونَهُمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة آل عمران: 156]، حيث قال: «كان ينبغي في العربية أن يقال: وفانوا لآخوانهم إذ ضربوا في الأرض؛ لأنه ماضٍ، كما تقول: ضربتك إذ قست، ولا تقول: ضربتك إذا قمت، وذلك جائز، والذي في كتاب الله عربي حسن؛ لأن القول، وإن كان ماضياً في اللفظ، فهو في معنى الاستقبال؛ لأن «الذين» يذهب بها إلى معنى الجزاء من «من» و«أما»<sup>(2)</sup>.

وهذا الشرط الذي قدمه الفراء محصور إذا ما تقدم «إذا» ككلام، يفيد معنى الشرط بها، وهو غير مطلوب إذا لم يتقدمها هذا المعنى، نذكر منه: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [سورة النصر: 1].

قد يفهم من قول الفراء المتقدم في دلالة «إذا» في الآية المتقدمة أنه فسرهما بأنها تفيد معنى الماضي حيث ذكر «إذ ضربوا» وليس كذلك، لأنه وإن صرح أنها بمعنى «إذ ضربوا» غير أن وجود الاسم الموصول «الذين» قد منحها معنى المستقبل. وذلك لأن الاسم الموصول في الآية يفيد معنى الشرط، والشرط يفيد المستقبل وبهذا فـ«إذا» تفيد هذا

(1) الفراء 1/ 463، وانظر المصدر نفسه 3/ 59.

(2) الفراء 1/ 243: قد تفيد «إذا» و«إذا» معنى المفاجأة، وحاول الفراء أن يفرق بينهما وبين «إذا» الشرطية، وذلك أنه يذهب إلى أن «إذا»، و«إذا» إن أقادا المفاجأة، فهما ظرفان يفيدان معنى الماضي. ولذا أجاز أن يوصلا بالفعل الماضي «أوجعل من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَقْبَلْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءِ مِنْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ﴾ [يونس: 21]، حيث أجاز أن يقال: «بعد ضراء منهم مكروا» انظر 1/ 459 - 460.

المعنى، وضمن إلى هذا قول الشاعر:

إذا ما انشئتُما لم تِلِدْنِي لثيمةً      ولم تَجِدِي مِن أن تُقِرِّي بها بُداً  
قال فيه: «فالجزاء للمستقبل والولادة كلها قد مضت: وذلك أن المعنى معروف...»<sup>(1)</sup>

هذا وإنَّ القراء حاول أن يفرق بين «إذا» و«إذ»، وزمانهما أيضاً من خلال المخبر عنه، وأجاز أن تفيد «إذا» الاستمرارية، حيث قال: «وتقول ما هلك امرؤ عرف قدراً، فلو أدخلت في هذا «إذا»، كانت أجود من «إذ»؛ لأنك لم تخبر بذلك عن واحد، فيكون بمثابة، وإنما جعلته تائداً، فخرى الماضي، والمستقبل. ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل: كنت صابراً إذا ضربت؛ لأن المعنى: كنت كلما ضربت تصبر، فإذا قلت كنت صابراً إذ ضربت، فإنما أخبرت عن صبره في ضرب واحد»<sup>(2)</sup>.

أما قول الكميت:

ما ذاق بُؤْسَ معيشةٍ ونعيمها      فيما مضى أحدٌ إذا لم يَغشَقْ  
فإنه نفى المعاناة فيما مضى، ولن يتحقق ذلك في المستقبل إلا بالعشق، وليس هناك دلالة على أن «إذا» تفيد الماضي، أو المستقبل، وإن كان المخبر عنه غير محدد، قال القراء: «إنما أراد: لم يذوقها فيما مضى، ولن يذوقها فيما يستقبل إذا كان لم يمشق»<sup>(3)</sup>.

و«إذا» أداة شرط غير جازمة، وقد نص القراء على ذلك حين قال: «وأكثر الكلام فيها الرفع»<sup>(4)</sup> ويريد بالرفع أن «إذا» غير جازمة، وتوصل بالفعل المضارع «الرفع».

ولم يشتهر عن «إذا» أنها جازمة للفعل، وقد نص القراء على جوازها حيث قال: «من العرب من يجزم بـ «إذا»، فيقول: إذا تقم أقم، أنشدني بعضهم:

(1) القراء 1/ 61، ونذكر هنا ما جاء فيه الفعل المضارع ويفيد معنى الماضي بقرينة تضمينها قوله تعالى: «وَلَمْ يَقُولُوا أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ» [البقرة: 9]. والقرينة لفظية هي «من قبل» انظر 1/ 61.

(2) لقراء 1/ 244.

(3) القراء 1/ 244، ونشير إلى أن نقلاً قد ذكر أن «إذا» تستخدم في جميع حالات الزمان. انظر مجالس ثعلب 462 - 463.

(4) القراء 3/ 158.

وَإِذَا تُطَاوَعُ أَمْرٌ سَادَقِينَا لَا يَشِينَا جُبْنٌ وَلَا بُخْلٌ  
وقال الآخر:

واستغني ما أغناك ربك بالغنى وإذا تُصَبِّك خصاصةً فتجمل<sup>(1)</sup>  
والجزم به «إذا» يجعلنا نقول بأنها تُنزل منزلة «إن» الشرطية في أنها لا تلزم أن يتحقق  
ما بعدها علماً بأن ذلك محقق في «إذا» غير الجازمة.

### حتى إذا:

لقد ضم القرآن آيات الشرط فيها واقع بالحتى إذا، وكثيراً ما يكون الجواب  
بالواو. ولم يحاول الفراء أن يفسر علاقة «حتى» بـ«إذا»، وإنما سعى إلى بيان أن الواو  
تزداد في جواب «حتى إذا» من دون أن يجد تفسيراً لذلك سوى أنه شبه وجود الواو  
بالمستأنف من الكلام، ولم يصرح بزيادتها، أو أنها صلة<sup>(2)</sup>. نذكر منها قوله تعالى:  
﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ۖ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ  
الْحَقُّ﴾ [سورة الأنبياء: 96 - 97]<sup>(3)</sup>. وأشار إلى زيادتها في الشعر، وجعل منه قول  
الشاعر:

حتى إذا قبلت بطونكم ورأيتم أبناءكم شُبُورا  
وقلبتكم ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجز الخسب

هذا وإن الفراء قد ذهب إلى أنه لا تجاب «إذا»، وه «إذا» بالواو ذكر ذلك ردّاً على  
بعض المفسرين الذين ذهبوا إلى زيادتها في قوله تعالى: ﴿إِذَا النَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [سورة  
الأنشاق: 1 - 2]، حيث قال: «وقال بعض المفسرين جواب «إذا النماء  
انشقت» قوله «وَأَذْنَتْ»، وتري أنه رأي ارتآه المفسر، وشبهه بقوله تبارك وتعالى: ﴿حَتَّىٰ  
إِذَا جَاءَهُمَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهُمَا﴾ [سورة الزمر: 73]، لأننا لم نسمع جواباً بالواو في «إذا»  
مبتدأة، ولا قبلها كلام، ولا في «إذا» إذا ابتدئ، وإنما تجيب العرب بالواو في قوله

(1) الفراء 1/158، وانظر الكتاب 3/61، تفسير القرطبي 1/201، القضايا النحوية في تفسير القرطبي 303.

(2) انظر الفراء 2/50. ونشير إلى أن الواو تزداد في جواب «إذا» أيضاً، انظر ذلك في 1/238، 2/211، 3/249، 3/300.

(3) انظر الفراء 1/238.

«حتى إذا كان، وفلما أن كان، لم يجاوزوا ذلك»<sup>(1)</sup>.

إذ:

لم تشتهر «إذ» الظرفية بين أدوات الشرط، وقد أجاز الفراء هذا المعنى فيها، والنص المتقدم أشار إلى هذا الاستخدام فيها، ونص الفراء عليه في قوله تعالى: «فَأَوَّاهَ فَأَوَّاهَهُمْ وَمَا يَسْتَرْشِدُونَ إِلَّا اللَّهُ فَأَوْاهَ إِلَى الْكَهْفِ بِنَشْرِهِ» [سورة الكهف: 16]. فقد نص على أن قوله «فَأَوَّاهَ» جواب لـ «إذ»، ومثل له بقول القائل: إذ فعلت ما فعلت فشب<sup>(2)</sup>.

ويظهر أن اكتساب «إذ» معنى الشرط محقق في حال اتصالها بفعل ماضٍ، وأن يكون جوابها فعل أمر، تصدرته فاء الجزاء. فأكسبها هذا كله معنى «إذا» التي تفيد المستقبل، ولا يمتنع هذا المعنى فيها سواء أكانت أول الكلام أم تقدمها كلام، وقد ذكر الفراء هذا في قوله: «لأننا لم نسمع جواباً بالواو في «إذ» مبتدأ، ولا قبلها، ولا في «إذ»»<sup>(3)</sup>.

وهناك نص يشعر فيه الفراء أنه أراد بـ «إذ» الشرط أيضاً حيث قال: «وقوله: «وَإِذَا عَلِمَ مِثْرَ بَنِي إِسْرَءِيلَ» [سورة النقرة: 51]. «وَإِذَا رَفَعْنَا بَكُمْ الْأَشْرَ» [سورة النقرة: 50] يقول القائل: وأين جواب «إذ» وعلام غفلت؟ ومثلها في القرآن كثيراً بالواو، ولا جواب معها فذهب؟ والمعنى - والله أعلم - على إضمار «واذكروا إذ أنتم، فاجترئ بقوله «اذكروا» في أول الكلام، ثم جاءت «إذ» بالواو مردودة على ذلك... ولا يجوز مثل ذلك في الكلام بسقوط الواو إلا أن يكون معه جوابه متقدماً أو متأخراً، فتقولك: ذكرتك إذ احتجبت إليك. أو إذا احتجبت ذكرتك»<sup>(4)</sup>.

فقوله «جواب» يريد به ما تعلقت به «إذ»، وهو المضمير «اذكروا»، وتعلقها بالجواب لا يختلف عن «إذا» في تعلقها بجوابها. وقد تقدم جواز أن يتقدم عليها عند

(1) الفراء 3/ 249.

(2) انظر الفراء 2/ 136، ونشير إلى أن الآية تضمنت فعلاً مجزوماً «نشر» بعد «فأوواه»، ويعرب بدلاً من «فأوواه»، ولا يُظن أنه يعربه جواباً لـ «فأوواه» لأن نشر الرحمة تتحقق حين اعتزلوا الناس وأووا إلى الكهف.

(3) الفراء 3/ 249.

(4) الفراء 1/ 35.

الفَرَاء، ونلمس من النص أيضاً أنه ذهب إلى أن الواو تفي عن ذكر ما تعلقت به «إذا»، ونشير إلى أنه ذكر شواهد قرآنية في غير «إذا» أضمر فيها العامل، وإذا ما خلى النص من الواو أوجب ذكره.

### يوم بمعنى «إذا»:

لقد أجاز الفراء في «يوم» أن تفيد معنى «إذا» الشرطية، وهو ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتُخْرَجُ مِنْ فِي السُّنُوتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا الصُّورُ مِنْ يَنْفَخُ بَصُرَاتٍ مِنْ سُكُنَاتِهِ أَتْلَهُ﴾ [سورة النمل: 87]، قال: «ولم يقل: فينفخ، فجعل «فعل» ممدودة على «يفعل»، ودلت أنه في المعنى: وإذا نفخ في الصور فخرج؛ ألا ترى أن قولك: «يوم يوم تقوم، كقولك: أقوم إذا تقوم، فأجيت بفعل، لأن فعل، وبفعل تصلحان مع «إذا». فإن قلت: فإن جواب قوله: «يوم ينفخ في الصور»؟ قلت: قد يكون في «فعل» مضمرة مع الواو، كأنه قال: وذلك يوم ينفخ في الصور، وإن شئت قلت: جوابه متروك، كما قال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سورة سبأ: 151]<sup>(1)</sup>.

يشير النص صراحة تضمين «يوم» معنى «إذا» الشرطية، وأجاز أن يعطف الفعل الماضي على الفعل المضارع؛ لأنه يفيد معنى المستقبل. وجواب الشرط مفسر تارة عليه الواو المتقدمة «يوم» شأنه شأن «إذا» المتقدم الكلام عنها. وصرح الفراء بأنه «فعل». ثم قدر «ذلك يوم ينفخ في الصور». وكونه قدر «ذلك»، إشارة إلى الفعل المضمر. كما أجاز أن يكون الجواب متروكاً. ويختلف هذا عن الجواب المضمرة. لأن في «فنفخ» معنى يفيد ما يتضمنه جواب الشرط من دلالة، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سورة سبأ: 151]، فإن في «فلا قوت» من المعنى ما يشير إلى ما يمكن أن يتضمنه جواب الشرط.

ويمكن القول إن إفادة معنى الشرط قد يتطرد في الظرف إذا أفاد معنى «إذا» الشرطية.

### «لما»

أداة شرط غير جازمة، أشار الفراء إلى أن الجزء بها لا يقع إلا بالفعل الماضي في

(1) الفراء 2/ 300، 301.



نحو: فلما أناني آتيت. وجاء جوابها في القرآن. فعلاً مضارعاً في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشَرُ خَدَعَهُ فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ (سورة هود: 74)، وعلى الفراء ذلك بأنه متعلق بفعل محذوف، حيث قال: «لم يقل: جاءك ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعل ماضٍ... وقد يجوز: فلما أناني أئب عليه، كأنه قال: أقبلت أئب عليه»<sup>(1)</sup>.

والما إذا أفادت الشرط، فعالباً ما تتقدمها الفاء، وهو كثير في القرآن، منه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا هَمَّزَهُم بِجَهَنَّمَ﴾ [سورة يوسف: 70]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَانَا﴾ [سورة الصافات: 103]، وهو في الشعر أيضاً، منه قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجْزْنَا سَاخَةَ الْحَيِّ وَأَنْشَحَى      بِنَا بَطْنُ حَبِيبٍ ذِي قِفَافٍ غَفْنَقِلٍ  
وقد تكون بالواو، وهو في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾ [سورة البقرة: 89]. وما بعدها جاء بالفاء. ولم أقف على تفسير لذلك من الفراء<sup>(2)</sup>. ويمكن القول إنها تفيد تحقيق ما مضى، وقصد الإخبار بها، ليبين أن تحقيق فعل الشرط وجوابه كان نتيجة ما تقدم «لما». واستفدنا هذا من الآيات المتقدمة.

وقد توصل «لما» بـ«أن» المفتوحة الهمزة المخففة النون ولم يعالجها الفراء. وقد تعرضنا لها في بحثنا «الصلة في القرآن»، وذهبنا إلى أن «لما» ظرفية كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ كَلَّمَ اللَّهُ لُوطًا بِئْسَ بَهِيمٌ﴾ [سورة العنكبوت: 33]، والمعامل فيها جواب الشرط، وهي مضافة إلى المصدر المزيل من «أن»، والفعل. والجملة تحصل معنى الشرط، وليست شرطية، لأنها تفيد الإخبار عما مضى، ويكون المعنى الذي تفيد «الآية المتقدمة، سيء بالرسول عند مجيئهم»<sup>(3)</sup>.

ومن قضايا «لما» زيادة الواو في جوابها، إذ ما اتصلت بـ«أن» شأنها شأن «حتى» إذا، وقلل الفراء من زيادتها من دو أن توصل «لما» بـ«أن» قال: «وربما أدخلت العرب مثلها الواو، وهي جواب على حالها فقوله في أول السورة ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِرُءُوسِهِمْ﴾ وأنظر بحثنا

(1) الفراء 23/2، وانظر في «لما» الكتاب 234/4.

(2) انظر الفراء 59/1، 211/2، 304/2، 390/20.

(3) نشير إلى أن من النحاة من ذهب إلى أن «أن» زائدة، منهم الخليل، وسيبويه، وغيرهما من النحاة انظر الكتاب 83/3، والمصدر نفسه 222/4، والمفترض 188/1، والمصدر نفسه 359/2، وانظر ما جاء في زيادة «أن» معاني القرآن للأخفش. والمصدر نفسه 180، ومعني اللبيب 50، وانظر بحثنا «الصلة في القرآن».

يَعْمَلُوهُ فِي غَيْبَتِ الْخَبْرِ وَالْجَنَّةِ (سورة يوسف: 15)، والسعنى - والله أعلم - أوحينا إليه، وهي في قراءة عبد الله «فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية»، ومثله في الكلام: لفأناي وأيب عليه، كأنه قال: وثبت عليه<sup>(1)</sup>.

وأحاز الفراء أن تجاب «الماء بـ«لكن»»، فيقول الرجل: لما شتمتني لكن أيب عليه<sup>(2)</sup>. وحاول الفراء أن يفسر زيادة الواو. وكذا «لكن» بأن القائل كأنه تهم فأنزل جملة الجواب منزلة الجملة المستأنفة، ولم يلتفت إلى أنها جواب الشرط ونشير إلى عدم حصول هذا التوهم، لأنه لا يكون من الله سبحانه وتعالى. وبهذا نقول: إن التوهم قد يحصل عند السامع نفسه، وهو في غرض سعى إليه القائل لاستيعاب النص شيئاً يدعوا إلى الوقوف عليه. وهو أمر قد حصل وانتهى.

ونشير إلى أن زيادة الواو غير مطرد في «لما أن». كما هو في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا

أَن جَاءَهُمُ الْمُنَادُ فَأَوْفَى أَصْوَاهُ بِمَنْ هُمْ﴾ (سورة العنكبوت: 36).

## لولا

أداة شرط غير جازمة، تعرض الفراء إلى إفادتها معنى الشرط، وما يصلح أن توصل به كالاسم الظاهر، والضمير المتصل، وفرقها عن «قلأ».

فقد نص الفراء على أن «لولا» تفيد الشرط إذا ما وصلت بالاسم المرفوع، وأن جوابها يكون باللام في نحو: لولا عبد الله لضربتك، وصرح بأنها خبرية، وكذا كل «لولا» إذا ما وصلت باسم مرفوع، فهي خبرية. ولم يوضح الفراء وجه الرفع. ولا ريب أنه يذهب إلى رفعها بخبرها لاتمام المعنى به، ونشير إلى أنه أجاز حذف خبرها إذا عرف المعنى<sup>(3)</sup>.

## لولاك

لقد ذهب الفراء إلى أن «لولا» إذا ما اتصلت بالضمير المختص بالنصب والجر فإنها لا تختلف عن تلك التي توصل بالاسم الظاهر المرفوع، والتي توصل بالضمير المنفصل

(1) الفراء 2/51.

(2) أحوال الفراء 2/317.

(3) انظر الفراء 2/334.

المختص بالرفع وإنها تفيد الخبر<sup>(1)</sup> نحو: لولاك لمساعدت أخاك، وبذا يكون الفراء قد أجاز أن يقع الضمير المختص بالنصب والجر محل المختص بالرفع، ويعرب بإعرابه.

وعمل جواز ذلك بجواز استخدام الضمير «نا» في الرفع، والنصب والجر نحو: ضَرَبْنَا، وَضَرَبْنَا، وَفَرَّ بِنَا. وكذا استخدام الكاف في النصب والجر نحو: ضَرَبْتُكَ، وَفَرَّ بِكَ. وما كان ذلك إلا لكثرة الاستخدام، وكذا استخدام «لولاك»، وهو مما لا يرهق به، لكثرة استخدام الاسم المرفوع بعد «لولا». وخاصة أن الفسائر مبنية، لا تظهر عليها حركات الإعراب، وعبر عن هذا بقوله «إعراب الممكن بالدلالات لا بالحركات»، وقصد بذلك اتضاح إعرابها باتضاح دلالتها. وجعل من ذلك قول الشاعر:

أَيْطَمَعُ فَيْبَا مَنْ أَزَاقَ دِمَاءَنَا      وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لَأَخْسَائِنَا خَسَمٌ  
ومنه قول الآخر:

ومنزلة لولاي طَحَتْ كَمَا هَوَى      بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلْبِ السَّيِّقِ مِثْهَوَى<sup>(2)</sup>

**«لولا» بمعنى «هلا»**

لقد أجاز الفراء مجيء «لولا»، و«لوما» بمعنى «هلا». وصرح بأنهما إذا ما أفادا هذا المعنى، فإنهما يفيدان الاستفهام وفرقهما عن معنى الشرط بأنهما يوصلان بالفعل، «بجعل منه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ عِزَّ مَدْيَنَ﴾<sup>(3)</sup> رَاجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ<sup>(4)</sup>»<sup>(5)</sup> [سورة الواقعة: 86 - 87]. فهما بمعنى «هلا».

وتختلف «لولا» التي بمعنى «هلا» أيضاً عن الشرطية بجواز أن يكون جوابها بالفاء، ونفس عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْنَا مَلَكٌ فَبَكُوتَ مَعَهُ﴾ [سورة الفرقان: 7]. وتختص هذه الفاء عن التي تقع في جواب الشرط بجواز نصب الفعل بعدها<sup>(6)</sup>.

وقد يأتي بعد «هلا» اسم مرفوع وليس لها جواب باللام ظاهراً أو مقدراً فلا ينظر حينئذ إلى أنها قد أفادت معنى الشرط. وإنما هي المعرض، وهذا قول الفراء في البيت التالي:

(1) انظر الفراء 2/ 85.

(2) انظر الفراء 2/ 35، انظر الكتاب 374/2 تفسير القرطبي 2/ 91 - 92.

(3) انظر الفراء 1/ 334 - 335، والمصدر نفسه 2/ 84، 3/ 141.

(4) انظر الفراء 2/ 262، 263، ونشير إلى جواز أن يعطف فعل على ما اتصلت به «لولا» نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْنَا...﴾ أو يلقى إليه كترأ وتكون له جنة... [الفرقان: 7 - 8].

الآن بعد لجاجتي تلحؤئشي هلاً التقدّم والقلوب صحاح  
قال فيه: «بم رفع التقدّم؟ قلت: بمعنى الواو في قوله «والقلوب صحاح» كأنه قال:  
الجملة والقلوب فارغة، والربط والحر شديد، ثم دخلت عليهما «هلاً»، وهي على ما  
رفعها»<sup>(1)</sup>.

فقد أعرب «التقدم» مبتدأ مرفوع بما تفيده الواو من معنى المصاحبة. وكأنه يريد أن  
شأنه شأن «كل رجل وصيغته» غير أن الفرق بينهما أن «القلوب» خبره مذكور، ونشير إلى  
أن الفراء أجاز النصب في قول الشاعر بفعل محذوف<sup>(2)</sup>.

## لو

أداة شرط غير جازمة، والفراء نص على جواز أن يتضمن معنى الشرط، وأن تجاب  
بما تجاب به «إن». وقد تقدم الكلام عن هذا من خلال الكلام عن «إن» الشرطية.  
والفراء في هذا كله لم يحاول أن يوقفنا على ما تفيده «لو» من معنى سوى أنه نص على  
أنهما تجاب بالفعل الماضي إذا كانت بمعناها الذي جاءت به، قال: «وتجيب «لو»  
بالماضي، فتقول: لو قممت لقممت، ولا تقول: لو قممت لأقومن»<sup>(3)</sup>.

وقد تجاب بالفعل المضارع كـ«إن»، ونص فيه الفراء على أنه يتضمن معنى الفعل  
الماضي، حيث قال: «إذا أجيبت «لو» بجواب «لئن»، فالذي قلت لك من لفظ فعليهما  
بالمضارع: ألا ترى أنك تقول: لو قممت، ولئن قممت ولا تكاد ترى «تفعل» تأتي بعدهما،  
وهي جائزة»<sup>(4)</sup>.

كما أجاز أن تجاب بالجملة الاسمية كـ«إن» أيضاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ  
أَنَّهُمْ مَنَّوْاُ وَالْتَقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾<sup>(5)</sup> [سورة البقرة: 103].

أما قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء: 22]. فقد

(1) الفراء 1/ 198.

(2) انظر الفراء 1/ 198.

(3) الفراء 1/ 84، وانظر 1/ 233، وانظر في هذا الكتاب 3/ 108، إعراب القرآن للنحاس 1/ 221.

(4) الفراء 1/ 84.

(5) انظر الفراء 1/ 84.

اكتفى القراء في بيان أن «إلا» بمعنى «غير» أو «سوى»<sup>(1)</sup>.

وهذا التفسير غير كاف، لأنه أجاز أن يوصف ما هو محتج وجوده، وهي الآلهة، بما هو ثابت وجوده، وهو الله. وإنما نرى «إلا الله» متعلق بما تفيد الجملة الشرطية معنى، وهو «لا إله فيهما» والتقدير بهما معاً: لا إله فيهما إلا الله، وبذا تكون الجملة الشرطية قد أفادت معنى النفي. وقد انتقض النفي بـ«إلا»؛ فتحقق الحصر الذي يفيد التوكيد على وحدانية الواحد الأحد<sup>(2)</sup>.

أما:

بفتح الهمزة، وتشديد الميم أداة شرط غير جازمة، نص القراء على أنها مختصة بالأسماء من خلال كلامه عن «هل»، حيث قال: «...، لأن «هل» تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً، وكذلك «أما»، و«إما»، تقول: ما هو بذهاب أحد، أما هو فذهاب...»<sup>(3)</sup>، ويريد من قوله «فاعلاً» ما يعمل عمل الفعل، أو كان فعلاً صريحاً. والدليل أنه اصطلاح على المبتدأ بالأسماء.

وقوله هذا في «أما» يشير إلى أن الاسم بعدها مرفوع على الابتداء، خبره ما وقع بعد الفاء. وهي عنده مضارعة له «إما» الجازمة<sup>(4)</sup>.

والرفع بعد «أما» لا يمنع النصب. وهذا ما نص عليه القراء في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [سورة فصلت: 17]. قال: «وكان الحسن يقرأ «وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ» بنصب، وهو وجه. والرفع أجود منه؛ لأن «أما» تطلب الأسماء، وتستوعب من الأفعال. فهي بمنزلة الصلة للاسم. ولو كانت «أما» حرفاً يلي الاسم إذا شئت، والفعل إذا شئت كان الرفع، والنصب معتدلين»<sup>(5)</sup>.

(1) انظر الفراء 200/2.

(2) لقد عالجت هذه الآية بتوسع، ووقفنا على ما ذهب إليه بعض المفسرين والنحاة في بحثنا «الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي» انظر ص 122. ونشير إلى أن ما جئنا به من تقدير ذكره الزمخشري غير أنه لم يصرح بما ذكرناه من علاقة بين جملة الشرط و«إلا الله» انظر الكشف 568/2.

(3) القراء 52/1، وانظر 241/1، وانظر في «أما» المختضب 69/2، ومعني اللبيب 80.

(4) انظر الفراء 52/1، وانظر 241/1.

(5) القراء 14/3.

فالفراء لم يخطئ قراءة الحسن على الرغم من ذهابه إلى أن «أما» مختصة بالأسماء، فهي عنده مما يجب رفع الاسم بعدها، كما أنه لم يحاول أن يخطئ من ذهب إلى جواز دخولها على الأسماء والأفعال، غير أنه ضعف هذا بقوله: «ولا تقول: أما ضربت فعبد الله، كما تقول: أما عبد الله فضربت. ومن أجاز النصب وهو يرى هذه العلة، فإنه يقول: خلقة ما نصب الأسماء أن يسبقها؛ لا أن تسبقه، وكلُّ صواب»<sup>(1)</sup>.

وجواب «أما» لا يكون إلا بالفاء، وقد نص عليه الفراء<sup>(2)</sup>، كما نص على قبح أن يتقدم الخبر المبتدأ في نحو: أنا ذاهبٌ فريد<sup>(3)</sup>. وأشار إلى جواز أن تضر الفاء وجواب «أما»، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ بَيِّنَاتِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: 106]، قال: «يقال: «أما» لا بد لها من الفاء جواباً، فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قول مضمراً، فلما سقط القول، سقطت الفاء معه، والمعنى - والله أعلم - فأما الذين اسودت وجوههم، فيقال: أكثرتم، فسقطت الفاء مع «فيقال». والقول قد يضر، ومنه في كتاب الله شيء كثير»<sup>(4)</sup>.

والنص يشير إلى أن الحذف مقصور على القول. والآية تدعو إلى الوقوف عليها، وهي أن المبتدأ فيها اسم موصول قد حذف خبره، ومثل هذا قد تحقق في غير «أما»، نذكر منه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [سورة الزمر: 13]. فقد أعرب الفراء «الذين» مبتدأ، خبره محذوف، يدل عليه معموله «ما نعبدهم» مستقيماً ذلك من قراءة عبد الله بن مسعود، (إذا قرأها: قالوا ما نعبدهم)<sup>(5)</sup>.

وبذا يمكن القول فيما تقدم هو جواز أن تحذف الفاء، والخبر إذا كان الخبر قولاً، دليل عليه ما تعلق به، وهو مقول القول.

وهنا نكتة يجدر الالتفات إليها، وهي أن الفاء الواقعة في جواب «أما» إذا كانت هي التي تقع في جواب الشرط، فإن هذا يحتم على الفراء ألا يجيز النصب بعدها أو قبلها،

(1) الفراء 14/3، وانظر بحثنا «نظرة الفراء للاشتغال».

(2) انظر الفراء 1/228.

(3) انظر الفراء 1/52.

(4) الفراء 1/228، وانظر المصدر نفسه 3/49.

(5) انظر الفراء 2/414، وانظر بحثنا «الاسم الموصول وصلته».

وهو مذهب الذي وقفنا عليه في معرض ردة على الكسائي؛ لأن الأخير أجاز أن يتقدم الاسم المنصوب جواب الشرط، ومذهب الفراء أن جواب الشرط إذا لم يكن بالفعل المجهول قبله، والاسم مرفوع بعده<sup>(1)</sup>

كَلِمًا:

ليس هناك ما يذكر في «كَلِمًا» سوى ما جاء به الفراء من أنها بمنزلة «إِنَّمَا»، و«مَا» فيحكم الصفة<sup>(2)</sup>، واستفدنا من كونها تفيد الشرط من قوله «ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل: كُنْتُ صَابِرًا إِذَا ضَرَبْتُكَ، لأن المعنى: كُنْتُ كَلِمًا ضَرَبْتُ تَصْبِرُ»<sup>(3)</sup> فقد فسر معنى «إِذَا» الشرطية بها، وتفيد بيان حال المخير عنه. ويقرب هذا المعنى لـ«كَلِمًا» ما ذكره الفراء بأن العرب تجعل «مَا» صلة إذا نوى الجزاء.

### القسم الثاني:

#### جملة فعل الشرط وجوابه،

إن القضايا النحوية التي ضمهها كتاب الفراء في جملة فعل الشرط، وجوابه. بعضها يتعلق بزمان الفعل، وبعضها الآخر فيما يصلح أن يكون جواباً للشرط، والعطف عليه، وفي دخول الفاء على «الجواب». وتقديم الجواب على أداة الشرط، أو فعله في بعض المواضع، ومنطق على هذا مفصلاً.

أما جملة فعل الشرط وجوابه. فالقضايا فيها تختلف باختلاف أداة الشرط. وقد تقدم بعضها من خلال الكلام عن بعض أدوات الشرط، كما هو في «إِذَا» و«إِذَا» و«تَوَدَّ» و«لَمَّا»<sup>(4)</sup>.

وما جاء في هذه الأدوات، وما سنأتي به ينحصر في جواز أن يدل فعل الشرط الماضي على المستقبل، وأن يفيد المضارع منه معنى الماضي. وكذا فعل جواب الشرط، فإن كانت الأداة تفيد الإخبار عما مضى، فما جاء من فعل، فإنه يفيد معنى المذكور.

(1) انظر الفراء 2/378، وانظر بحثنا «نظرة الفراء للاستعمال».

(2) انظر الفراء 1/57، وانظر فيها الكتاب 1/102، مشكل إعراب القرآن لعلي بن أبي طالب 1/21.

(3) الفراء 1/244.

(4) انظر ما تقدم في هذه الأدوات.

كما هو في «إِذَا»، و«لَمَّا» و«لَوْ»، و«إِنْ» إذا أفادت معنى «لَوْ»، و«إِذَا» إذا أفادت معنى «إِذَا». وكذا إذا أفادت الأداة معنى الحال، والاستقبال. كما هو في «إِذَا» إذا أفادت معنى «إِذَا»، و«لَوْ» إذا أفادت معنى «إِنْ».

وقد أسهب القراء في بيان ما يمكن أن تفيد الأداة من معنى. هذا، وإن ما وقفت عليها من قضايا غير ما تقدمت في بعض الأدوات هي أن أكثرها جاءت في «إِنْ». وربما كان ذلك؛ لأنها أقل تقييداً من غيرها من أدوات الشرط لجواز أن الشرط بها يفيد العوض نحو: «إِنْ تَجْلِسْ أَجْلِسْ» والمفعول به نحو: «إِنْ تَأْكُلِ الطَّعَامَ أَكَلَهُ» والفعل نحو: «إِنْ تَجْلِسْ هُنَا أَجْلِسْ»، وإن تسافر غداً أسافرُ. وغيرها فهي كما قيل: أم أدوات الجزاء.

وبذا صرح أن يكون فعل الشرط أو جوابه ماضياً، أو مضارعاً، وقد نص على ذلك القراء في قوله: «...» لأن الجزاء يصلح في موضع فعل، يفعل، وفي موضع يفعل فعل، ألا ترى أنك تقول: «إِنْ ذَرَنْتَنِي ذَرْتُكَ»، «إِنْ تَزَرَنْتَنِي أَزَرْتُكَ»، والمعنى واحد... وكذلك جواب الجزاء يلقى يفعل به فعل، وفعل «يفعل» كقولك: «إِنْ قَسْتَ أَقَمْ»، «إِنْ تَقَمْ قَمْتُ»<sup>(1)</sup>. ومنه قول الشاعر:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَتَايَا يَتَلَبَّثُ      وَلَوْ تَالِ أَسْبَابَ السَّمَاءِ يُسَلِّمُ<sup>(2)</sup>  
وعلى هذا يمكن القول فيما أجازته القراء هو:

إِنْ فَعَلَ - يَفْعَلُ

إِنْ يَفْعَلُ - فَعَلَ

وأفضل من ذلك عنده، وأكثره بياناً أن يطابق فعل الجواب فعل الشرط في زمانه. قال: «وأحسن الكلام أن تجعل جواب يفعل بمثلها، وفعل بمثلها، كقولك: «إِنْ تَجَزَّزْ تَزَيَّجْ». أحسن من أن تقول: «إِنْ تَجَزَّزْ تَزَيَّجْتُ». وكذلك: «إِنْ تَجَزَّزْتُ تَزَيَّجْتُ». أحسن من أن تقول: «إِنْ تَجَزَّزْتُ تَزَيَّجْ». وهما جانزان، قال الله ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ نَأْتِهَا نَوْفَ إِنِّهِمْ﴾ [سورة هود: 15]، فقال: «نَوْفٌ»، وهي جواب لـ «كَانَ» وقال الشاعر:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةَ طَارُوا بِهَا قَرَحاً      مَنِ وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَعُوا

(1) القراء 276/2، وانظر 258/2.

(2) انظر القراء 5/2 - 6، وانظر ج 5/266 - 276.



فَرَّدَ الجواب «فَعَلَ»، وقبله «يُفَعِّلُ»<sup>(1)</sup>.

وبذا، فإن ما استحسنته الفراء هو:

إِنْ يُفَعِّلُ - يُفَعِّلُ.

إِنْ فَعَلَ - فَعَلَ

وقد يختار الفعل الماضي على المضارع، وإن جاء فعل الشرط، وجوابه في زمان واحد، وذلك إذا تقدم الفاعل، أو المنصوب بالفعل، على فعل الشرط نفسه. وذهب الفراء إلى هذا في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكًا﴾ [سورة النساء: 176]. حيث قال: «هناك» في موضع جزم، وكذلك قوله «وإن أحداً من المشركين استجارك» أو كان مكانهما «يُفَعِّلُ» كأننا جزمًا؛ كما قال الكمي:

فَإِنْ أَنْتَ تَفَعَّلَ فَلِلْفَاعِلِينَ أَنْتَ الْمَجِيزِينَ تَلْبِكَ الْغُمَارَا  
وَأَنْشُدْ بَعْضَهُمْ:

صَعْدَةُ نَابِتةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمَسُّهَا تَمِيلُ  
إلا أن العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزء أن يجعلوه «فعل»، لأن الجزم لا يثبت في «فعل»، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجزم، وما جزم<sup>(2)</sup>.

فالتص يتضمن قضيتين:

إحدهما: تمثل في جواز أن يفصل بين أداة الشرط، وفعل الشرط بالفاعل، ونشير إلى أن الفراء لم يصرح بأن ذلك الاسم المتقدم على الفعل فاعل. ودفعنا إلى هذا القول أنه نص على أن الفعل المذكور في موضع جزم، أو مجزوم بأداة الشرط نفسها، ولم يقدر فعلاً مجذوفاً<sup>(3)</sup>.

الأخرى: إن الفعل غير المجزوم في محل جزم على الرغم من أنه فصل بينه وبين أداة الجزم، وهذا غير محقق في غير هذا إذا لم يكن الفاصل أداة زائدة. كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْرَفَ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبَتْ إِلَهُنَّ وَالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِنَّ﴾ [سورة يوسف: 33]<sup>(4)</sup>.

(1) الفراء 276/2 - وانظر 6/2.

(2) الفراء 296/1 - 297. وانظر 422/1.

(3) قد يفهم جواز ذلك فيما أجزأه في نحو: البناث ذُفِفَتْ، انظر 460/1 الفعل سوى هذا الأسلوب.

(4) انظر الفراء 44/2.

أما بحسب الاسم فقد أجازته الفراء في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾ [سورة التوبة: 10] وهو قول الكمائي أيضاً<sup>(1)</sup>.

ومجيء الفعل الماضي دالاً على المستقبل لا يمنع من أن تقتضى الجملة الشرطية بالظرف، أو شبهه بالظرف الدال على المستقبل. وهو مستمع في غير الشرط، وحسن علمه الفراء في قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لَا يَأْتِيكَ إِلَّا لِحَاجَةٍ      يَبْرُوحُ بِهَا فِيمَا يَرُوحُ وَيَغْتَدِي  
فَبَانِي لَأَتِيَكُمْ تَشْكُرُ مَا سَضَى      مِنْ الْأَمْرِ وَاسْتِجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ  
قَالَ فِيهِ «لأنه لا يجوز لو لم يكن جزءاً أن نقول: كان في غده؛ لأن كاناً إما  
خُلِقَتْ لِلْمَاضِي (إلا في الجزء، فإنها تصلح للمستقبل)»<sup>(2)</sup>.

وهذا غير مستمع في الفعل المضارع الدال على معنى الماضي في غير الشرط، وقد  
نص على جوازه الفراء في قوله تعالى ﴿فَلَمْ يَقْتُلُوا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة البقرة  
91]<sup>(3)</sup>، إذ المعنى: فَلَمْ يَقْتُلُوا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ.

ويظهر أن الفراء يذهب إلى الفصل بين أداة الشرط، وفعلها بالاسم المرفوع أو  
المنصوب في «إن»، لأنه أسهل، حيث قال: «وذلك سهل في «إن» خاصة دون حروف  
الجزاء؛ لأنها شرط، وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح، فتلقى الاسم والفعل، وتدور  
في الكلام، فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين الجزم بالمرفوع والمنصوب. فأما  
المنصوب فمثل قولك: إن أحاك ضربت ظلمت...»<sup>(4)</sup>.

ونشير إلى أنه أجازته مع غير «إن»، نذكر منه قول الشاعر المتقدم:

إِسْمَا الرِيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ .....  
وَمِنْ قَضَايَا فِعْلِ الشَّرْطِ إِطْلَالُ مَعْنَى «كَانَ»، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ

(1) انظر الفراء 422/1 - 423. ونشير إلى أن سيويه والمبرد أجازا بحسب الاسم بعد «إن» الشرطية  
والفعل مضمر وجعلاً منه قول الشاعر:

لَا نَجْزِعِي إِنْ مُتَسَفّاً أَمَلَكْتُهُ      وَإِذَا هَلِكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

انظر الكتاب 1/ 134، المقتضب 2/ 78، إعراب القرآن للنحاس 2/ 5.

(2) الفراء 1/ 180.

(3) الفراء 1/ 60.

(4) الفراء 1/ 422.

تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْخَيْرَ لِدِينِهِ فَذُكِّرْ بِهِ يَسْمَعْ أَصْحَابَهُ﴾ [سورة هود: 15]، وهي عنده ثمين قال: إن كنت تعطيني سألتك، على معنى: إن أعطيتني سألتك<sup>(1)</sup>. والفراء بهذا القول أراد زيادة «كان» كما تشير إلى أنه نص في موضع آخر على أن «توف» جواب «كان»، وقد تقدم هذا.

ومن قضايا فعل الشرط جواز أن يليه فعل غير مجزوم، وكذا في جوابه من دون أن تشترك أداة عطف في ذلك، وحاول الفراء أن يعالج هذه القضية من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [سورة العنكبوت: 58]. فقد قرئ «يضاعف» بالرفع والجزم، حيث ذكر أن الفعل المذكور بعد فعل الشرط أو جوابه إذا لم يكن متعلقاً بأحدهما كأن يكون صفة أو حالاً، فهو بدل منه، نحو: إن تكلمني توصيني بالخير والبر أقبل منك، وفيه «توصني» بدل من فعل الشرط، ومثله في جواب الشرط قوله تعالى: «وَمَنْ يَفْعَلْ». وفيه «يضاعف» بالجزم بدل من «يلق». ومما يطلبه فعل الشرط قول الشاعر:

مَتَى تَأْتِيَوُا تَعْمَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عَشْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ<sup>(2)</sup>

ومن قضايا فعل الشرط ما ذكره الفراء عمن لم يسمهم بجواز تقديم جواب الشرط، وهو جملة فعلية على فعل الشرط نفسه، وأن تراد الواو بينهما ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُيِّتْتُم مِّنَ الْأَمْرِ وَعَسَّيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أُرْسِلْتُمْ مَّا تُحِبُّونَ﴾ [سورة آل عمران: 152]. قال: «يقال: إنه مقدم، ومؤخر، ومعناه حتى إذا تنازعتم في الأمر ففشلتم، فهذه الواو معناها السقوط»<sup>(3)</sup>.

وكان الفراء علق الفضل بالمتنازع، ويمكن أن يُعلل الدافع لهذا المعنى بسببين: أحدهما: أن الواو توجب الترتيب في ظاهر اللفظ، وهذا لا يتحقق في معنى الآية؛ لأن الفضل حادث نتيجة للتنازع.

الأخر: إن الآية لم تتضمن جواباً له<sup>(4)</sup>، وإذا، ويتحقق ذلك إذا ما حصل التقديم والتأخير، فاكتمى بما تضمنه النص، وليس هذا بخروج عن القاعدة طالما توقف الإعراب على السمع، وأهم يكن الإعراب طريقاً للموقف على المعنى لمن يتمتع بحسب لغوي أصيل.

(1) انظر الفراء 5/2 - 6.

(2) انظر الفراء 2/273.

(3) الفراء 1/238.

ومن قضايا فعل الشرط جواز إضمماره، وإضمماره وأداة الشرط، ومن الأول أجزائه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ يَغْفِرَ قَبْلَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: 9]، قال: «عاد في معنى جزاء، ولها فعل مضمر: كأنك قلت: ما يكن من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لا ير له من فعل مجزوم، إن ظهر، فهو جزم، وإن لم يظهر، فهو مضمر»<sup>(1)</sup>.

وإضممار أداة الشرط، وفعلها نص عليه في قوله تعالى: ﴿أَمْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنَا إِيذًا لَا يُؤْذُونَ النَّاسَ قَبْرًا﴾ [سورة النساء: 53]، فقد أعرب «إِذَا لَا يُؤْذُونَ...» جواباً لشرط محذوف، تقديره «ولئن كان لهم، أو لو كان لهم فلا يؤتون الناس إذا تقيراً»<sup>(2)</sup>.

بعد أن فرغنا من القضايا التي جاءت في فعل الشرط سوى ما سنقف عليه في اجتماع الشرط والقسم. نقف على ما جاء في جواب الشرط وهو متفرع بمتفرع أدوات الشرط التي تقدمت، وما تفيد من معنى، وقد تقدم شي منه عما يصير إليه جواب الشرط لبعض الأدوات كدخول اللام على جواب «لولا»، وأنها تختلف عن «لولا» التي بمعنى «هلا» بدخول الفاء على جواب الأخيرة. وجواز أن تجاب «إن» بجواب «لو»، والعكس كذلك. وإذا لا يريد أن تُعيد الكوة في التكرار، ونعرض قضايا أخرى غير مختصة بأداة ما، نذكر منها جواب الشرط بالفاء، وب«إذن»، وغيرهما من القضايا.

### جواب الشرط بالفاء:

إن دخول الفاء على جواب الشرط يُعَلِّل بأن ما وصلت به لا يصلح أن يكون جواباً للشرط من دونها، وهذا يشير إلى أن ما دخلت عليه الفاء ليس مما تقدم في جملة جواب الشرط عند الكلام عن الأزمنة التي يصلح أن يكون فيها فعل الشرط، وجوابه.

فإن تحقق جواب الشرط بحملة اسمية، أو فعلية تنفيذ الإنشاء، كالأمر، والنهي، والدعاء، فإنه يلزم أن تصدر بالفاء؛ لأن الجواب يمثل حدثاً صريحاً بفعل لفظاً ومعنى، ودخول الفاء على غير هذا يمكن الجملة من أن تنفيذ جواباً للشرط. كما يلزم الفراء الفاء إذا كان الجواب بفعل مضارع غير مجزوم. وكذلك يلزم الجواب بالفاء في كل فعل بفيء الإخبار لفظاً، والجملة الفعلية معنى، كالأمر، والنهي، والدعاء.

وقد نص الفراء على امتناع أن يتحقق الجواب بفعل غير مجزوم، أو بالاسم قال:

(1) الفراء 2/104.

(2) انظر الفراء 1/273.

... لأن الجزء له جواب بالفاء، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله، ولم يُلقَ باسم<sup>(1)</sup>.

كما نص عليه في الجملة الطلبية من خلال ما جاء به في قوله تعالى ﴿وَرَبِّكَ تَعْلَمُ فَاعْمَلْ﴾ [سورة المؤمنون: 94]. قال: «هذه الفاء للجزء تقواء» [إنا نربي، اعترض النداء بينهما كما تقول: إن تأتي يا زيد فحجّل، ولو لم يكن قبله جزء، لم يجوز أن تقول: يا زيد فقم]. ولا تقول: يا رب فاغفر لي...<sup>(2)</sup>.

وقد تفسر الفاء وأجزاؤه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْبِرُواْ فَنَعْبَرُواْ وَنُنْفِقُواْ لِمَا بُشِّرْتُمْ كَذَّبُواْ شَيْئاً﴾ [سورة آل عمران: 120]. وتقديره لها: فليس يضركم كيدهم، وجعل منه قول الشاعر:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قسطنري لا إخالك، واضيّا  
والتقدير: فليس أخ لك راضياً<sup>(3)</sup>.

وذهب الفراء إلى أن الجملة الاسمية تصلح أن تكون جواباً للشرط إذا تصدّرت بفاء الجزء: ذكر هذا في قوله تعالى: ﴿أَقْبَيْنِ مَتَّ فَهُمْ أَتَّكِلُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 164]، حيث دخلت الفاء في قوله تعالى «فهم» لأنه جواب الشرط وأجاز حذفها من وجهين. ستقف عليهما بعد حين.

وأجاز إضمار الفاء أيضاً إذا وقع جواب النداء جواباً للشرط ونص عليه في قوله تعالى: ﴿إِذَا نَزَّاتُ أَنْشَقْتُ﴾<sup>(4)</sup> [سورة الانشقاق: 1]. قال: «وإن شئت كان جوابه: يا أيها الإنسان، كقول القائل: إذا كان كذا وكذا فيا أيها الناس ترون ما عملتم من خير أو شر، تجعل «يا أيها الإنسان» هو الجواب وتفسر الفاء<sup>(5)</sup>».

وهناك قضية، وهي أن الجواب جملة طلبية وقعت بالفاء، غير أن هذا لا يمكنها

(1) الفراء 1/ 422؛ وانظر 1/ 475 - 476، وانظر 2/ 105، 2/ 619.

(2) الفراء 2/ 241، وانظر 2/ 19، ونشير هنا إلى أن كل ما لا يصلح أن يكون جواباً جيء بالفاء، وانظر الفراء 1/ 53، 1/ 477 - 478. وقد عالجت هذا في بحثنا «أساليب القسم في القرآن».

(3) انظر الفراء 1/ 232، وانظر 3/ 43.

(4) انظر الفراء 2/ 202.

(5) انظر الفراء 3/ 250.

من أن تكون كذلك إذا كان الأمر قد أسند إلى الغائب. ونعني به الفراء على وجوب إضمار لام الأمر، وجعل منه قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ      قَيِّدُنْ مَنِّي تَنْهَيْهِ الْمَرَاوِجِ

والتقدير: فليدُنْ<sup>(1)</sup>، وأجاز تقديم الفاء إذا كان الأمر يفيد الشرط وأضمر اللام في قوله تعالى: ﴿قَدْزَوْهَا تَاكُتْلُ﴾ [سورة الأعراف: 73]. وقدرها: ذروها فلتأكل<sup>(2)</sup>.

إذن:

قد تدخل «إذن» على جواب الشرط، وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مَعَهُ مِنْ شَيْءٍ إِذَا لُفَّتْ كُلُّ أَلَمَةٍ﴾ [سورة المؤمنون: 41]. فإذن «واقعة في جواب الشرط مضمر عند الفراء، تقديره: لو كانت معه إلهة إذا ذهب كل إله. ونرى أن «إذن» وإن تقدمت، فحقها أن تتأخر، لأن الجواب قد تحقق باللام.

وقد يتقدم «إذن» إحدى أدوات العطف التالية، وهي «الواو» والفاء. وثم، وأو. نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَأَمْ لَمْ تُصِيبْ مِنَ الْكَلَامِ فَادَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء: 53]. وقد نص الفراء على أن هذه الأدوات هي حروف عطف، وأجاز في الفاء والواو أن تكونا متقدمتين عن «إذن»، وذلك أن تتأخر «إذن»، والتقدير: فلا يؤتون الناس نقيراً إذاً. وقد تقدم أن هذا التقدير هو جواب لشرط محذوف. كما أجاز في هذه الأدوات كلها أن يفدن الاستئناف<sup>(3)</sup>.

وإذا عُدنا إلى ما جاء به الفراء في الآية، وجدناه لم يفسر استخدام الفاء نفسها، ويمكن أن تبقى على معناها، وهو العطف على أن تكون الجملة الشرطية كلها معطوفة على ما تقدم، والتقدير: وإن فعلوه لا يأتون الناس نقيراً.

(1) انظر الفراء 160/1 وأشار الفراء هنا إلى حواز أن يستعمل جواب الأمر بالواو واللام إذا أفد معنى الجزاء، وانظر الكتاب 13/3 - 14، المقضب 11/2 - 12.

(2) انظر الفراء 77/2، ونشير إلى أن الفراء منع أن تكون الواو مكان الفاء في غير الشرط انظر 59/1.

(3) انظر الفراء 273/1، ونشير إلى أنه أجاز النصب بإفداء في غير الآية كما أجاز النصب في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ كَادُوا يَسْتَخِرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجَهُمْ وَإِذَا يَلْسَنُونَ خِلَافَكَ لَا فِيلَافَكَ﴾ [الأنعام: 76] ولم يذكر الفراء وفيها شيئاً. انظر 129/2.

لقد تقدم أن الجواب يقع باللام في «لولا»، و«لو» وأجاز الفراء أن تجاب «إن» بجواب «لو»؛ لأنهما متقاربان في المعنى، وما سنذكره هنا إجازته دخول اللام في خبر ما تقدم. فقد نص الفراء على جواز أن تدخل اللام على أداة الشرط، وجوابها نحو لما فعلت فهو خير لك، وعدة وجهاً في اللغة العربية<sup>(1)</sup>.

وقبل أن أقف على ما جاء من قضايا نحوية في جواب الشرط، أود الوقوف على أية أجاز فيها الفراء أن يكون جواب الشرط به «إلا» وما وصلت به، علماً بأن «إلا» تفيد حصر الحال في ظاهر اللفظ. جاء ذلك في قوله تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ» سورة يس: 45-46. قال: «إلا كانوا عنها معرضين» جواب للآية، وجواب لقوله: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا»، فلما أن كانوا معرضين عن كل آية كفى جواب واحد من اثنين؛ لأن المعنى: وإذا قيل لهم اتقوا أعرضوا، وإذا أتتهم آية أعرضوا<sup>(2)</sup>.

يشير النص إلى أن الفراء قد ضمن الاستثناء الذي يفيد حصر الحال معني الشرط، وبذا أجاز أن يكتفي بالمحصور عن جواب الأول.

ومن قضايا جواب الشرط منع الفراء أن يتقدم جواب الشرط فاعله أو مفعوله خلافاً لما تقدم في فعل الشرط. فقد منع أن يقال: إن عبد الله يقيم أبوه يقيم، كما منع أن يقال: إن تأتني زيداً تضرب.

وأشار إلى أن من أجاز أن يتقدم المرفوع، أو المنصوب فعل الشرط أجاز أن يتقدم ذلك جوابه، ونص على أن الكسائي أجاز أن يتقدم المنصوب، ومنعه في المرفوع. لتضمن الأخير ضميراً يعود على الاسم المنقدم. واحتج الكسائي على جوازه بقول الشاعر:

وللخيل أيام فمن يضطرب لها ويعرف لها أيامها الخير تعقب  
فأعرب «الخير» مفعولاً به بفعل «تعقب» وهو جواب الشرط. وخالفه الفراء بإعرابه

(1) انظر الفراء 2/217.

(2) الفراء 2/379.

«الخبر» صفة للإيham. كما أجاز الرفع<sup>(1)</sup> على إضمار الفاء، والضمير العائد في كلا الإعرابين مضمراً، تقديره «تعبه».

ومن قضايا جواب الشرط، جواز العطف على المحل، وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُقِلِّ اللَّهُ فَكَلَّا هَآؤِىَ لَمْ يَذَرُهُمْ فِي طَعْنِهِمْ يَقُولُونَ﴾ [سورة الأعراف: 186]. فقد عطف «ويذرحهم» وهو فعل مضارع مجزوم على محل «فلا هادي»<sup>(2)</sup>، وهو الجزم ودلاً «تفيد في مثل هذا معنى «ليس»<sup>(3)</sup>.

وقد يلي فعل الجواب فعل تقدمته «ثم» كما هو في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُفْتَنُواكُمْ يُفْتَنُواكُمْ الْأَذْيَارُ ثُمَّ لَا يُضْمَرُونَ﴾ [سورة أن عسران: 111]. فقد أعرب الفراء «ثم لا ينسرون» مسانئة<sup>(4)</sup>. وبذا تكون «ثم» قد خرجت عن معناها وهو إفادتها للعطف. وشير إلى أن مثل ذلك تقدم من خلال الكلام عن «إذن».

ومن قضايا الشرط إجازة الفراء أن يجزم جواب الشرط الذي تقدمته أداة غير جازمة. فقد نص على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَقْسِرُوا وَتَشْقُوا لَا يَضُرَّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ [سورة آل عمران: 120]. قال: «إن شئت، جعلت جزماً، وإن كانت مرفوعة، تكون كقولك للرجل: مُدَّ يا هذا...» وقد قرأ بعض القراء «لا يضرهم»<sup>(5)</sup>.

وأجاز مثل هذا في المعلوم على المرفوع في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَشْكُفْ فَيُشْكِرْهُمُ إِلَى جَمْعٍ﴾ «ولا يجدون لهم من دون الله دلاً ولا نصيراً» [سورة النساء: 172 - 173]. فقد أجاز في «ولا يجدون» الجزم عطفاً على محل «فيسبحهم»<sup>(6)</sup>. ومثله أجاز في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبَدْنَا مَا أُبْدِيَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ إِنَّكُمْ عَلَى عَذَابٍ مُتَسَاوِينَ﴾ [سورة هود: 157]. فقد أجاز الجزم في «ولا تنصرونه»، محتجاً بقراءة عبد الله بن مسعود، إذ قرأها «ولا تنقصوه»<sup>(7)</sup>.

(1) انظر الفراء 422/1 - 423.

(2) انظر الفراء 19/2 وشير إلى أن الفراء أجاز رفع «ويذرحهم».

(3) انظر الفراء 161/1، وانظر المصدر نفسه 232/1، 48/2.

(4) انظر الفراء 229/1.

(5) انظر الفراء 232/1.

(6) انظر الفراء 297/1.

(7) انظر الفراء 19/2.



ويظهر أن ما جاء به الفراء في جواز الفصل محصور بـ «لا» غير أنه لم يفسر نوع «لا» هذه وغرضها، ولا يمكن أن يقال: إنها تامة لعدم اتساق المعنى إذا ما تجزم الفعل. كما لا يمكن أن تكون زائدة كالتي في قوله تعالى: ﴿لَمَّا تَلَّكَ آلَا نَسِيًا﴾ [سورة الأعراف: 12]، لأن الأخيرة قد سبقنا بما يفيد معنى النسي. فجاءت زيادتها ليعرض التوكيد. وأرى أنها كالتي في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَأَى الْأُكْتُلُ﴾ [سورة النقرة: 246] (1). وذلك أن «لا» على معناها تفيد النفي، ولم تحجب الجزم عن الفعل.

ويقرب هذا المعنى زيادة «لا» بين أداة الشرط، وفعله المجزوم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْرَفْ عَلَى الَّذِينَ آتَوْكَ الْيَمْنَ﴾ [سورة يوسف: 23]، وصرح الفراء أن الشرط فيها يفيد الدعاء (2).

ومن قضايا جواب الشرط ما ذهب إليه الفراء من تفسير في جواز حذف الفاء من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ مَاتَ فَهُمْ لَا يَخْلَدُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 31] فقد أجاز حذف الفاء من «فهم» من وجهين. أحدهما أنها مقدرة. والآخر: أن حذفها جاء على نية التقديم والتأخير وتقديره لها: أنهم الخالدون إن مات.

ولما جاز حذفها عنده وهي متقدمة إذن جاز حذفها، وهي متأخرة. وتعليله هذا لا يختلف عن الحذف في الوجه الأول سوى أنه هنا بين وجه الحذف. ونشير إلى أن الفراء ذهب إلى الفاء في «أفمن» أنها عاطفة (3).

وقريب من هذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ نِلٌّ الْأَرْضِ ذُهَبًا وَلَوْ اتَّبَعْتَ يَهُ﴾ [سورة آل عمران: 91]. قال: «... ولو افتدى به» الواو هنا قد يستغنى عنها. فلو قيل: ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً، وهو بمنزلة قوله: «وليكون من الموقنين»، فالواو هنا كأن لها فعلاً مضمراً بعدها (4).

ولتوضيح ذلك نقول: إن للفراء قولين في الواو، أحدهما أنه نص على إمكانية الاستغناء عنها، فهي استثنائية أو بحكم الزائدة، وقوله هذا يريد به أن جواب الشرط «فلن يقبل...» قد تقدم على أداة الشرط، وهذا يمنع بالواو «وفلن يقبل» فأعطاهما هذا الحكم.

(1) انظر هذا في بحثنا «الصلة في القرآن الكريم».

(2) انظر الفراء 44/2.

(3) انظر الفراء 202/2.

(4) انظر الفراء 226/1، وتقديم فاء الجزء أجزاء الفراء في قوله تعالى: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾، وقدرها: «ذروها فتأكل». انظر 1/229.

والآخر وهو «فالواو ها هنا كأن لها فعلاً مضمراً بعدها»<sup>(1)</sup> لا يختلف عن الأول سوى أنه أراد أن يؤكد تقديم جواب الشرط، وحقه أن يقع بعد الواو، ولما تقدمها، دفعه إلى أن يتصور وقوع فعل بعدها كأن يقول: «وقلن يقبل من أحدهم ملء الأرض من أفندي، وحال ذلك التقدير الفاء: لأنها واقعة في جواب الشرط، ودليله في هذا محي الواو في قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنعام: 75]. وهي زائدة تفيده التوكيد».

وبذا نقول إن الفراء أجاز أن يكون جواب الشرط متقدماً في المعنى، وإن تأخر لفظاً، وهذا ما يقتضيه المعنى، علماً بأن حق جواب الشرط أن يتأخر على فعل الشرط ونشير إلى أنه أجاز أن يتقدم جواب الشرط لفظاً في أكثر من موضع<sup>(2)</sup>.

ومن قضايا جواب الشرط جواز حذفه إذا دل عليه دليل كأن يعرف من المعنى، أو يدل عليه معموله. وقد تقدم الكلام عن ذلك من خلال بعض الأدوات: وإن لم يعرف أوجب الفراء ذكره، ومثل لذلك بقول الرجل: «إن تقم نصيب خيراً»<sup>(3)</sup>، فإنه لا بد من ذكر الجواب لما يترتب على القيام من دونه.

ومن قضايا جواب الشرط جواز أن يجاب به لأكثر من شرط. وقد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ...﴾ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا﴾ [سورة البقرة: 89]. قال: «وقبلها «ولمّا»، وليس للأولى جواب، فإن الأولى صار جوابها، كأنه في الفاء التي في الثانية، وصارت «كفروا» به» كافية من جوابيها جميعاً...»<sup>(4)</sup>.

فالفراء أراد أن يقرب جواب الأولى بجواب الثانية. ولما كانت الفاء المذكورة في النص ذهب إلى أنها تشعر أن ما بعدها جواب للأولى غير أن ما اتصلت به هو شرط آخر، فجاء جواب الأولى بجواب الثانية، القرينة في ذلك هي دخول الفاء. وفي هذا كله

(1) انظر الفراء 1/ 226 لقد ذهب محقق الكتاب إلى أن الفراء يذهب إلى أن جواب الشرط محذوف ونحن نخالفه القول كما بيناه. وانظر القراءة في السبعة في القراءات 298.

(2) انظر الفراء 2/ 63.

(3) انظر الفراء 1/ 331 - 332.

(4) الفراء 1/ 59.

ذكر شواهد قرآنية أخرى ثم عرج بأن الفاء لا تصلح أن تكون هنا ناسفة مستدلاً على ذلك بعدم صلاحية دخول الواو مكانها<sup>(1)</sup>

### القسم الثالث:

#### قضايا متفرقة

وجدت تحت هذا العنوان معالجة ما يفيد الشرط، كالأمر وجوابه، والاسم الموصول، كما سنقف على اجتماع القسم والشرط لبيان ما جاء به الفراء فيما جاز أن يكون فعل الشرط، وجوابه.

#### الأولى: الأمر يفيد معنى الشرط:

لا يمكن أن يجزم بأن كل ما اقترن فعل الأمر بفعل مجزوم يفيد معنى الشرط، فهناك، شواهد تتضمن هذا الأسلوب، ولا تفيد معنى الشرط وسنقف عليها بعد أن نذكر ما جاء به الفراء من جواز أن يفيد الأمر معنى الشرط.

ذهب الفراء إلى أن فعل الأمر إذا أفاد معنى الشرط لا يدل على الأمر، وقد نص على هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿أَتَقْبَلُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ﴾ [سورة التوبة: 53]، قال: «وهو أمر في اللفظ، وليس بأمر في المعنى» لأنه أخبرهم أنه لن يتقبل منهم، وهو في الكلام بمنزلة «إن» في الجزاء، كأنك قلت: إن أنفقت طوعاً أو نرهأ، فليس بمقبول منك، ومثله ﴿تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة: 48] ليس بأمر؛ إنما هو على تأويل الجزاء، ومثله قول الشاعر:

أبيي بنا أو أحسنني لا ملومةٌ لدينا ولا مُقْلِبِيَّةٌ إنْ تَقَلَّتْ<sup>(2)</sup>  
وتقديره: إن أسئت بنا أو أحسنت لست ملومة لدينا. وأن تقلبت لست مقلبة.

وما جاء في فعل الأمر إذا أفاد معنى الشرط نوضحه بالنقاط التالية لتوعها:

أولاً: أجاز الفراء أن يكون جواب الأمر الذي يفيد معنى الشرط منهياً بدلاً سواء أكان فعل الجواب مسنداً إلى الغائب أم المخاطب، وقد نص عليه في قوله تعالى:

(1) انظر الفراء 59/1.

(2) الفراء 441/1.

﴿وَاتَّقُوا يَوْمَهُ لَا تَجْعَلُونَ أَيْدِيَكُمْ مُسَكِّمَاتٍ﴾ [سورة الأنفال: 25]. قال: «أمر ثم نهى، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً. ومثله قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة التوبة: 1]. ثم نهاهم. وفيه تأويل الجزاء<sup>(1)</sup>، ونشير إلى أنه نص في موضع آخر على أنه شرط محض<sup>(2)</sup>.

ثانياً: أجاز الجزم، والرفع إذا وقع فعل الأمر على نكرة بعدها فعل في أوله، أو التاء، أو النون، أو الألف، نحو: أعزني ذابة أركبها، بالجزم، وأركبها، بالرفع، والأول جواب الأمر، والثاني صفة للذابة. ومثله قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [سورة مريم: 5-6]. حيث أجاز الجزم والرفع، وقوله تعالى: ﴿إِزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَتَكَ مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا بَيْدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [سورة البقرة: 248].

ثالثاً: استحسن الجزم على الرفع إذا وقع الاسم النكرة الذي وقع عليه الفعل أمر آية، وجواب الأمر أول آية، ونص على هذا في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [سورة مريم: 5-6]<sup>(3)</sup>.

رابعاً: استحسن الجزم على الرفع إذا صلحت جملة الجواب أن تكون حالاً للاسم الذي وقع عليه فعل الأمر، وهو معرفة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ذَرُوهَا يُأْكَلُوا﴾ [سورة هود: 64]. وقوله تعالى: ﴿ذَرُوهُمْ يُأْكَلُوا﴾ [سورة الحج: 13]. حجة في ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرُوهُمْ فِي خَوْفِهِمْ يَلْعَنُونَ﴾ [سورة الأعراف: 91]<sup>(4)</sup>.

خامساً: أوجب الجزم إذا كان فعل الجواب لا يصلح أن يكون صفة للاسم الذي وقع عليه فعل الأمر سواء أكان ذلك الاسم نكرة أم معرفة ومن الأول قوله تعالى: ﴿إِهْبِطْ لَنَا مَلَكًا نُنْزِلُ فِي سَكِينٍ﴾ [سورة البقرة: 246] ووجه منع الرفع عنه لعدم إمكان أن يفسر «مع» في الآية حتى يمكن أن تكون الجملة صفة للملك، وأجاز الرفع لقرئت بالياء «بفأقل» وجعل منه أيضاً قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ امْكُرُوهُ إِيمًا يَكُفَّ﴾ [سورة يوسف: 24].

- (1) انظر الفراء 1/407.
- (2) انظر الفراء 1/161.
- (3) انظر الفراء 2/162 وانظر المصدر نفسه 1/157، 2/306.
- (4) انظر الفراء 2/162.
- (5) انظر الفراء 1/158، وانظر المصدر نفسه 1/343.

وَيَعْلَمُ أَيْكُمْ ﴿[سورة يوسف: 9]. كما أجاز الرفع لو قرئت بالياء «تخل»<sup>(1)</sup>.

وجعل الجزاء من الثاني قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدًا بِزَعْمٍ وَيَلْعَبْ﴾ [سورة يوسف: 12]. ومثل له أيضاً بقول القائل: أبعث أخاك يُصِيبَ خيراً. فكل من «يرفع» «يُصِيب» لا يصلح أن يكون صفة<sup>(2)</sup>.

سادساً: أوجب الجزم إذا كان فعل الأمر يفيد معنى القول في نحو: «أوصي يات»، أو مره. أو أرسل إليه ووجب جزمه، لأنه شرط يفيد معنى: قل له يات. وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا الْذُنُوبَ لَا يَتَّخُونَ أَيْمَانَ اللَّهِ﴾ [سورة الجاثية 1-4]. على معنى: قل لهم اغفروا.

ومنع أن يكون التقدير: قل لهم ليغفروا. على لية الحكاية؛ لأنه يقال للرجل في وجهه: قل لك تقم، وأمرتك تذهب معنا. ومنه قول الشاعر:

فلا تُسْتَطِلْ مني بقائمي ومدتي      ولكن يكن للخير فيك نصيب  
والتقدير: ولكن يكن. ويصلح هذا في الشرط أيضاً إذا اقترن الجواب بالفاء، ومنه قول الشاعر:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ      فَلْيَذُنْ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرِ  
والتقدير: فَلْيَذُنْ مِنِّي<sup>(3)</sup>.

سابعاً: أجاز أن يعطف على فعل الأمر الذي يفيد معنى الشرط بلام الأمر مقدرة كانت أم ملفوظة، وجعل من هذا قول الشاعر:

فقللت ادعي وأدعُ فإنَّ أُنْذَى      لصوت أن ينادي داعيان  
قال فيه الفراء: «أدعُ: ولأدعُ. وفي قوله: وأدع طرف من الجزاء. وإن كان أمراً قد نُسق أوله على آخره، وهو مثل قول الله عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا مِثْلَ مَا نَحْنُ خَلْقُكُمْ﴾ [سورة العنكبوت: 12] والله أعلم<sup>(4)</sup>.

ثامناً: أجاز أن يكون الجواب منفياً بـ«لا» التي بمعنى «ليس»، وجعل منه قوله

(1) انظر الفراء 1/ 157، وانظر 2/ 162.

(2) انظر الفراء 1/ 156 - 158.

(3) انظر الفراء 1/ 159 - 160.

(4) انظر الفراء 1/ 160. وانظر المصدر نفسه 2/ 77، 314.

تعالى: ﴿وَأَمْرٌ أَهْلُكَ بِالسَّلَوةِ وَأَنْظِرَ عَلَيْهَا لَأَ شَتْلَكَ رِزْقًا﴾ [سورة طه: 132]، وقوله تعالى: ﴿فَقَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ [سورة النساء: 84] وغيرهما من الشواهد القرآنية<sup>(1)</sup>.

ثامناً: منع الفراء أن يقال: اتق الله محسناً، والصواب عنده: اتق الله تكثر محسناً<sup>(2)</sup>. وتفسير ذلك أن الإحسان يتحقق بشقوى الله، ولا يتحقق التقوى في حال الإحسان.

ويمكن القول فيما تقدم أن الفراء نص على أن الأمر إذا أفاد الشرط خرج عن معنى الأمر وأفاد الشرط صراحة.

وقبل أن أنهى الشرط بالأمر أشير إلى أن الفراء منع الشرط بالنهي لأن الجواب إذا ما كان متفياً، فإنه يجاب بالفاء، كما أجاز ذلك إذا ما تكررت «لا» نحو: لا تدغه لا يؤذك، بالجزم، والرفع، وهو كما يقال: دعه ينأم، ودعه يسم<sup>(3)</sup>.

### الاسم الموصول يفيد معنى الشرط:

أجاز الفراء في الاسم الموصول أن يفيد معنى الجزاء، وهو محكوم في هذا بما تضمنه القرآن من نصوص يفيد فيها الاسم الموصول هذا المعنى، وقد أثبت في نمطين.

أحدهما: أن يتقدم الاسم الموصول الجملة، شأنه في ذلك شأن الجملة الشرطية. وأوجب فيه ما أوجب في جملة الشرط، إذا تضمنت اسماً نكرة مرتبطاً بدلالة الاسم الموصول وذلك بأن يجر الاسم النكرة بـ «من» الجارة وقد أثبت ذلك من خلال تفسير وجود «من» الجارة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل: 49]، قال: «من دابة» لأن «ما» وإن كانت قد تكون على مذهب الذي فإنها غير مؤقتة، وإذا أبهت غير مؤقتة أشبهت الجزاء، والجزاء تدخل «من» فيما جاء من اسم بعده من النكرة، فيقال: من ضربه من رجل فاضربوه، ولا تسقط «من» في هذا الموضع، وهو كثير في كتاب الله عز وجل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ

(1) انظر الفراء 1/ 296.

(2) انظر الفراء 1/ 160.

(3) انظر الفراء 1/ 160، وهناك آية تدعو للإشارة إليها وهي قوله تعالى: ﴿فَأَضْرَبَ حِصَاكَ فَانْجَبَ﴾ [البقرة: 60] فإن الفاء حبيبة وليست جواباً للشرط انظر 1/ 40 - 41.

فَنَ الْوُ) [سورة النساء: 79] . . ولم يقل في شيء منه يطرح «من» ذراعية أن تشبه أن تكون حالاً «من»، و«ما»، فجعلوه «من» ليدل على أنه تفسير لـ«ما»، و«من»، لأنهما غير مؤقتين، فكان دخول «من» فيما بعدهما تفسيراً لبعثهما، وكان دخول «من» أدل على ما لم يؤقت من «من» و«ما» فلذلك لم تلقيا، . . . فدل مجيء أحدهما هنا على أنه لم يرد أن يكون ما جاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها ودل على أنه مترجم<sup>(1)</sup> . .

فالنص يشير إلى أن ما أوجب دخول «من» ثلاثة أسباب هي:

1 - أن «ما» غير مخصصة؛ لأنها أشبهت الجزاء على الرغم من أنها بمنزلة «الذي»، وتذكر في هذا أن «ما» قد تكون غير مؤقتة في غير الجزاء، وقد تقدم الكلام عن هذا.

2 - تضمن جملة الصلة اسماً نكرة.

3 - إخراج الاسم النكرة من كونه حالاً «إلى كونه من صلة الموصول بجزءه «من»».

وبهذه الأسباب نجد أن دخول «من» يعطي الجملة الشرطية جملة الصلة معنى كائناً بمقتدين إليه، وهو أنهما اكتسبتا العموم بدخول «من» الجنسية، وتوضح هذا الاكتساب ضرب المثال التالي:

مَا أُعْطِيَ دِرْهَمًا، فَهُوَ لَكَ.

نرى أنه لا يبيح إعطاء كل درهم له، إذ لا يفيد معنى أن كل ما أعطيته من درهم، فهو لك. وإذا أردنا أن نكسبه المعنى المتقدم، يُخَرَّج الاسم النكرة «درهماً» بـ«من» الجارة.

وهناك قضية تتعلق بما تقدم، وهي أن الاسم الموصول إذا ما أفاد معنى الجزاء فإنه يقتضيه خيره بالفاء، وجاز حذفها، وقد نص عليها الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ يَغْفِرَ مِنْ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: 53]، قال: (ولو جعلت «ما بكم» في معنى «الذي»، جاز، وجعلت صلتها «بكم»، و«ما» حينئذ في موضع رفع بقوله «فَمِنْ الْمَدِّ» . . . وكل اسم وصل مثل «من» و«ما» و«الذي» فقد يجوز دخول الفاء في خيره؛ لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بالفاء، . . . وَإِنْ أُلْقِيَ الْفَاءُ، فَصَوَابٌ<sup>(2)</sup>.

(1) الفراء 2/ 103.

(2) الفراء 2/ 105، وانظر المصدر نفسه 1/ 78، 1/ 742، 1/ 306، 2/ 52، وذكر هذا سيويه والأخفش،

انظر الكتاب 1/ 139 - 140، والمصدر نفسه 3/ 69، ومعاني القرآن للأخفش 103.

أما النمط الآخر الذي أجاز فيه الفراء أن يتضمن الاسم الموصول معنى الجزاء، فهو يختلف عن الأول بأن الاسم الموصول ليس له الصدارة في الكلام، كما هو معهود في الجملة الشرطية، وفي النمط المتقدم، وإنما يتوسط الجملة، ومثل له بقوله: (أَحِبَّ مَنْ أَحَبَّكَ)<sup>(1)</sup>.

ونشير إلى أنه اشترط في جواز هذا المعنى في الاسم الموصول أن يكون غير مؤقت، بمعنى أنه نكرة غير مخصصة، بإفادتها العموم، ولذا نجده قد فسر الجملة بقوله: (أَحِبَّ كُلَّ رَجُلٍ أَحَبَّكَ)<sup>(2)</sup>، وقد تضمن هذا التفسير لفظة «كل» بدل الاسم الموصول، ليشعر أن «مَنْ» تفيد العموم.

ولما كان «مَنْ» تفيد معنى الجزاء، والفعل «أَحِبَّ» يدل على الماضي، التفت الفراء إلى هذا وأشار إلى أن الفعل «أَحِبَّ» يدل على المستقبل.

### اجتماع القسم والشرط.

ليس هناك ما يمنع اجتماع القسم، والشرط وقد عالج الفراء هذه المسألة، وضم إليها اجتماع القسم، والاسم الموصوف، واجتماع القسم والاسم الموصول إذا كان نكرة موصوفة.

ويجسعهما ظاهرة واحدة، هي أن كلاً منهما يفتقر إلى جملة، تكون في القسم والشرط جواباً لهما، وللإسم الموصول صلته، وللإسم الموصوف صفته، وافتقار الأخيرين إلى ما تقدم جعل الفراء يُنزل الاسم الموصوف، والاسم الموصول منزلة القسم، والشرط.

أما اجتماع القسم والشرط، فقد نص عليه الفراء في أكثر من موضع، وكان اهتمامه منصباً على ما يتأثر به فعل الشرط، والجواب إذا ما اجتماعاً، ويتمثل القسم باللام، أو بالفعل، والشرط محصور بما يجزم من أدواته. هذا وإن اجتماع القسم، والشرط يغني القسم عن فعله، وأن جوابيهما يتمثل في جملة تصدر بأداة يجاب بها القسم، وهي عند الفراء جواب للقسام.

(1) الفراء 1/243.

(2) الفراء 1/243، وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ 4 [ال عمران: 156]، وانظر الفراء 1/243.



وحاول الفراء أن يوضح هذا كله من خلال آيات، وشواهد شعرية، نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلْقٍ﴾ [سورة البقرة: 102]، فاللام في «لمن» تفيد القسم، و«من» شرطية جازمة، وأشار إلى أن أكثر ما يكون عليه فعل الشرط فيما تقدم ماضياً. قال: «من» في موضع رفع، وهي جزاء؛ لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام، صيروا فعله على جهة «فعل»، ولا يكادون يجعلونه على «يفعل» كراهة أن يحدث على الجزاء حادث، وهو مجزوم، ألا ترى أنهم يقولون: مثل عتاً شئت، وتقول: لا أتيتك، ما عشت، ولا يقولون ما تعش؛ لأن «ما» في تأويل جزاء، وقد وقع ما قبلها عليها، فصرفوا الفعل إلى «فعل»، لأن الحزم لا يسنين في «فعل»، فصيروا حدوث اللام. وإن كانت لا تُعرب شيئاً. كالذي يُعرب، ثم صيروا جواب الجزاء بما تُلقي به اليمين يريد مستقبل به إما بلام، وإما بهلا، وإما بهإن، وإما بهلام<sup>(1)</sup>.

وفي هذا أشار إلى كتابة همزة «إن» الشرطية إذا اتصلت بها لام القسم، بأنها تكتب على الباء «لئن»، لينفرد بينهما، وبين «أن» المفتوحة الهمزة، لأنها تكتب هكذا «لأن». ونشير إلى أنه وصف جواب القسم كجواب<sup>(2)</sup> اليمين.

ونستطيع أن نعمل ما جاء به الفراء في النص المتقدم في استخدام الفعل الماضي فعل. بعد «لئن» أكثر من الفعل المضارع - يفعل - بأنه يهدف إلى صرف السامع من الشرط إلى القسم؛ لأن «إن» شرطية جازمة، ومجيء الفعل المضارع بعدها بتأثر بأن يكون مجزوماً، وهذا لا يعطي معنى للقسم، وذكر شواهد من القرآن الكريم جاء الفعل فيها بعد «لئن» ماضياً، نذكر منها قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [سورة الحشر: 12]، وقوله تعالى: ﴿لَمَّا تَبَيَّنَكُم مِّنْ سَيْئَةٍ وَجَاءَكُمُ﴾ [سورة آل عمران: 81]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ قُصِرْتُمْ لَيُوَلَّيْنَا أَلَدَبَرُ﴾ [سورة الحشر: 12]. وهو بهذا كله أخذ يؤكد أن اللام فيها تفيد القسم<sup>(3)</sup>.

وقد يأتي فعل الشرط مضارعاً مجزوماً به «إن» الشرطية، ونص عليه الفراء في أبيات من الشعر، وأشار إلى أن العرب إذا أجابته بهلا، دفعوا فعل جواب القسم، وبذا تكون

(1) الفراء 1/ 65 - 66.

(2) انظر الفراء 1/ 66.

(3) انظر الفراء 1/ 66، والمصدر نفسه 2/ 130، وأناد هذا المعنى الأخفش انظر معانيه 498.

«لا» نافية غير جازمة، وأجاز جزمه لفظاً، وهو في المعنى مرفوع في نحو: لئن تقم لا يقم، ومنه قول الأعشى:

لِئِنْ مُشِيتَ بِنَا عَنْ غَيْبٍ مَفْرَكَةٍ لَا تُلْفِكَا مِنْ دِمَاءِ النُّقُومِ نُلْتَقِلُ  
قال فيه: «فجزم «لا تلفكا» والوجه الرفع...، ولكنه لما جاء بعد حرف ينوي به  
الجزم، ضمير جزماً جواباً للمجزوم. وهو في المعنى رفع»<sup>(1)</sup>.

وهناك أنماط أخرى ذكرها، منها جواز أن يكون فعل الشرط ماضياً والجواب  
مضارع مجزوم غير متصدر بما يحاط به القسم، جعل منه قول الشاعر:

لِئِنْ كَانَ مَا خُدْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُمُّ فِي نَهَارِ الثَّقِيفِ لِلشَّمْسِ بِادِيَا  
وَأَزْكَبُ جَنَاراً بَيْنَ سُرُجٍ وَفَرْوَةٍ وَأَغْرِ مِنْ الْخَتَامِ صُغْرَى شَمَالِيَا  
وظاهر الكلام أن هذا الشاعر يختلف عما تقدم في أن فعل الشرط جاء ماضياً. لم  
يخضع لأداة الشرط. غير أنهما يلتقيان في أن جوابيهما مجزوم، وهذا يشعر أن لأداة  
الشرط أثراً قد افتقدته أداة القسم مما دفع القراء أن يصف اللام بأنها كالملة في وفسر  
الجواب بأنه للشرط، وليس للقسم فقال: «فالقي جواب اليمين من الفعل، وكان الوجه  
في الكلام أن يقول: لئن كان كذا لأتيتك، فتوهم إلغاء اللام... فاللام في «لئن»  
ملة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة «إن»<sup>(2)</sup>.

ويضم إلى ما تقدم مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه فعل مضارع  
مرفوع، قد دخلت عليه اللام، نذكر منه قول الشاعر:

لِئِنْ تَكْ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لِنَعْلَمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ<sup>(3)</sup>  
وقد يأتي الجواب متصداً بأداة ليست مما تصلح أن يصدر بها جواب القسم، نذكر  
منه قول الشاعر:

فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي ضَرِيحاً لِحَرَّةٍ لِئِنْ كُنْتُ مَقْتُولاً وَسَلِمَ عَامِرُ  
وهو عند القراء لا يختلف عما تقدم بأن اللام ملة، ولو أعدنا النظر في البيت،  
لوجدنا أن الجواب قد تقدم على القسم، والمعنى: «لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر فلا  
يَدْعُنِي قَوْمِي»، وجملة «يسلم عامر» حال لتاء الفاعل.

(1) القراء 1/ 68.

(2) القراء 1/ 67، وانظر المصدر نفسه 2/ 130 - 131.

(3) انظر القراء 1/ 66، والمصدر نفسه 2/ 31.

وإن كان القسم واقعاً بالفعل، يَز الفراء فيه أن حق الجواب لا يتأثر وإن جاء مجزوماً بأداة جزم، فإنه في المعنى ليس كذلك، كما هو في قول الشاعر:

حَلَفْتُ لَهُ أَنْ تُذِلَّجَ اللَّيْلُ لَا يَزُلْ      أَمَانُكَ بَيْتٌ مِنْ بَيْتِي سَائِرِ

«والمعنى: حلفت له لا يزال أمانك بيتاً، فلما جاء بعد المجزوم، ضمير جواباً للجزم»<sup>(1)</sup>.

ويمكن القول فيما تقدم أن فعل الشرط والجواب أكثر ما يكونان ماضيين، وتكون جملة الجواب جواباً للقسم، وإن جاء أحدهما مجزوماً كانت جملة الجواب في اللفظ جواباً للشرط، وفي المعنى جواباً للقسم. وهذا كله خاضع لما يطرأ على الفعل من أثر إعرابي بأداة الشرط. إذ لا يمكن تفسير الجزم في فعل الشرط، والجواب من دون أن نحكم هذين الفعلين بأنهما متعلقان بأداة الشرط الجازمة. هذا وإن الفراء يرى أن جواب الشرط هو في المعنى جواب للقسم.

وإذا ما جاء فعل الشرط، وفعل الجواب ماضيين، فإن الجواب محكوم للقسم. وهذا كله يشير إلى أن الفراء يذهب إلى أن الجواب للمتقدم، سواء أكان في ظاهر اللفظ جواباً للشرط، أم لم يكن كذلك.

أما اجتماع القسم، والاسم الموصول، والقسم والاسم الموصوف فقد تقدم الكلام عنهما في القسم بالحرف، وهما يختلفان عن اجتماع القسم والشرط، وذلك أن الجملة التي هي صلة الموصول مفسرة لجواب القسم، وكذلك نقول في الجملة التي هي صفة للاسم النكرة.

### ثمرة البحث

وتكمن في أن الفراء اهتم بأدوات الشرط، وأوضح ما تكون عليه من معنى، كما أجاز له أنه المصدرية، و«إذ» أن يفيدا معنى الشرط.

وأنه أجاز أن يكون فعل الشرط، وجوابه، ماضيين، أو مضارعين أو أن يكون أحدهما مخالفاً للآخر غير أنه استحسّن التقابل في الزمان كما أجاز أن يتقدم جواب الشرط على أداة الشرط، وأن يفصل بينهما أداة غير الفاء.

ومنح أساليب معنى الشرط، منها فعل الأمر، ونص على أنه إن أفاد الشرط خرج عن معنى الأمر إلى مفهوم الشرط، وليس هناك من عامل مضمّر في جواب الشرط والبحث غني بالقضايا التحوية التي ضممها الفراء الجملة الشرطية. ولم ييخل بمعالجتها.

(1) الفراء 1/69.

## المبحث الثالث

### أساليب القسم في القرآن

إن القسم موضوع هذا البحث. نال اهتمام الفراء، فانتسعت رؤيته له، حتى نجده قد ضم إليه أفعالاً لا تتضمن القسم في لفظها، وقد ضمنها الفراء هذا المعنى، لإقران معمولها باللام التي تفيد التوكيد، كما أجازها أيضاً في الأفعال التي تفيد معنى القول والظن واليقين، إذا ما علقت الأخيرة عن العمل وهناك أساليب أخرى تضمنتها قضايا نحوية.

ولم يقف الفراء عند هذا الحد، وإنما انصرف إلى بيان القسم الذي هو لغوي، والقسم الشرعي، وما يترتب على كل منهما من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدَكُمْ اللَّهُ بِالْقَوْلِ فِي آيَاتِكُمْ﴾ [سورة البقرة: 225]. حيث قال فيه: «قولان: يقال: هو مما جرى في الكلام من قولهم: لا والله وبلى والله. والقول الآخر: الأيمان أربع فيمينان فيهما الكفارة والاستغفار وهو قولك والله لا أفعل ثم تفعل، والله لأفعلن ثم لا تفعل. ففي هاتين الكفارة والاستغفار لأن الفعل فيهما مستقبل. واللذان فيهما الاستغفار ولا كفارة فيهما قولك: والله ما فعلت وقد فعلت وقولك والله لقد فعلت، ولم تفعل فيقال: هاتان لغو، إذ لم تكن فيهما كفارة»<sup>(1)</sup>.

يشير النص إلى أن القسم إن كان على شيء قد مضى مخالف لحقيقته يعد لغوياً. ويترتب عليه الاستغفار، ولا تجب الكفارة وإذا كان على شيء مستقبل مخالف لحقيقته تجب الكفارة والاستغفار، ويضم إلى اللغو قول من قال: لا والله وبلى والله.

هذا وإن ما جاء به الفراء في النص المتقدم يدفعنا إلى القول بأن الأنماط التي سنقف عليها في القسم لا تمثل القسم الشرعي الذي يترتب عليه الكفارة أو الاستغفار أو هما معاً سوى ما تضمنه القسم بالفعل الذي يفيد القسم بلفظه ومعناه، وتفسر الأنماط

(1) الفراء 1/144.

الأخرى بأنها تفيد تأكيد المخبر عنه المتمثل بمعمولها. هذا وإن الفراء قد استخدم أكثر من مصطلح على القسم نشير إليها لأهمية الموضوع. وهي «القسم واليمين والحلف والأيمان»<sup>(1)</sup>.

### أنماط القسم:

لم تحكم الفراء في معالجته القسم قاعدة نحوية ينطلق منها في تعريف ما هو قسم، وإنما كان يحكمه في معالجته النص القرآني ما يمليه عليه حسه اللغوي، والدوق السليم، اللذان يدفعانه إلى أن يضم إلى القسم أنماطاً لم تشتهر في كونها من القسم. ومن استقرائنا لها وجدنا أنها تنحصر في أنماط أربعة هي: القسم بالجملة الفعلية، والقسم بالمصدر، والقسم بالجملة الاسمية، والقسم بالحرف غير العامل.

### النمط الأول: القسم بالجملة الفعلية.

هناك ضربان من الأفعال يقع بهما القسم، يختلف أحدهما عن الآخر في أسلوبه وشروطه وهو مما يدعو إلى الفصل بينهما، ومعالجة كل منهما منفرداً عن الآخر، لتتضح صورة كل منهما، وما عليه من شروط، ومعرفة ما يلزم تحقيقه إذا ما أفاد القسم.

### الضرب الأول: القسم بالفعل الصريح.

ويقصد به الفعل الذي يفيد القسم صراحة. ويمثل هذا النمط حقيقة القسم في لغتنا العربية، وتتوقف عليه كثير من الموجبات العقيدية، وما يترتب عليها من أحكام. وتحققه يتم في شروط<sup>(2)</sup> وإن له من القضايا النحوية ما انفرد بها عن غيره من أنماط القسم. وضم القرآن الكريم آيات كثيرة يفدّن القسم المتمثل في هذا الضرب. وإذا أردنا أن نحصر الأفعال التي ورد فيها، فتكاد تكون محصورة في فعلين هما «أقسم» و«خلف» الأول منهما ثلاثي مزيد فيه الهمزة، التي أخرجته من كونه متعدياً بنفسه إلى متعدياً بأحد أحرف جر سندها، وقد ورد القسم به في القرآن في تسع عشرة آية على صيغة «أفعل»، وفي آية واحدة على صيغة «فاعل» هي قوله تعالى: ﴿وَقَسَمَهُمَا إِنِّي لَكَا لَمَنَ الشَّيْطَانِ﴾ [سورة الأعراف: 21]. ويفيد «فاعل» فيها موالاة الشيطان للقسم. وليس فيه معنى

(1) انظر الفراء 1/54، 1/66، 1/144، 2/187.

(2) ذكر ابن خالويه أن القسم يحتاج إلى سبعة أشياء، هي: حرف القسم، والمقسم به، والمقسم عليه، والمقسم عنده، وزمان القسم، ومكانه، انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن 55.

المشاركة من آدم وحواء عليهما السلام له<sup>(1)</sup>.

وهناك آية أخرى ورد فيها القسم على صيغة «تفاعل»، وهي قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللّٰهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ [سورة النمل: 49]، ويقيد «التفاعل» فيها التشريك بينهم<sup>(2)</sup>. ونشير إلى أن الفراء نص على أنه يفيد معنى «فعلوا» ويريد به المشاركة<sup>(3)</sup>.

أما الفعل «حلف» فهو ثلاثي مجرد مفتوح العين متعد بما يتعدى به الفعل «أقسم» في هذا الباب، وقد ورد في القرآن الكريم في الصيغة نفسها في ثلاث عشرة آية. وتعرض له الفراء من خلال ما يمكن أن يكون عليه جواب القسم، وأشار إلى جواز إفادته معنى القسم في صيغة «استغفل» في نحو: استحللتُ عبد الله لتقومن واستحلفته لأقومن وأجاز في الأخير أن يفيد معنى الأمر على تقدير: احلفي لأقومن<sup>(4)</sup>.

وحقيقة هذا الضرب من القسم أن دلالة الفعل تنحصر في هذا المعنى إذا تعدى بأحد أحرف جز ثلاثة هي الباء والتاء والواو<sup>(5)</sup>، وقيل: اللام<sup>(6)</sup>، وهنّ جازات للمقسم به. وهذا الوضع يدفعنا إلى معالجة هذا الضرب من خلال هذه الأحرف.

ولما كان الأمر كذلك في تأثير أكثر حروف المعاني في دلالة الفعل، وجدنا أن نشير إلى أن ما جاء في تعريف حروف المعاني بأنها لا تعطي معنى بنفسها، وأنها تكتسب دلالتها، وتتضح مقاصدها بما دخلت عليه<sup>(7)</sup> سواء أكانت هذه الحروف عاملة؛

(1) انظر دلالة «فعل» شذا العرف 22. 23 وانظر الآية في الفراء 54/1 وإعراب القرآن للنحاس 604/1.

(2) انظر دلالة «تفاعل» شذا العرف 25.

(3) انظر الفراء 54/1.

(4) انظر الفراء 54/1.

(5) قد يتعدى الفعل «أقسم» بحرف جز آخر. ولا يفيد القسم، منه ما جاء به سيبويه في نحو «أقسمت عليك لما فعلت» ويضم إليه ما يتضمن معناه وهو: «نددك الله لما فعلت»، ونشير إلى أن الزمخشري قرر هذا بأنه يفيد الاستعفاف، والاستنفاع بالله وهو من أساليب الحصر. انظر الكتاب 105/3، المتصل للزمخشري 72، ارتشاف الضرب لأبي حيان 639/1، وقد أجاز «بالله» لم فعلت، وإلا فعلت، وجمع النواصب 236/1، وانظر بحثنا «الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي» 179.

(6) ذكر ابن هشام أن من معاني اللام الجارة أنها تفيد القسم والتعجب في قول الشاعر:

لله يبقى على الأيام ذو جيبٍ بمشمرٍ به الظيان والآس

انظر معني اللبيب 283، وهو قوله سيبويه، والميزد انظر الكتاب: 3/397، والمقتضب: 2/322.

(7) علل ابن خفاجة تسمية أدوات المعاني بالحروف في قوله: (أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني =

أم غير عاملة فإنّ هذا التعريف قد يصح في حروف المعاني غير العامة كلها، غير أنه لا يشمل الحروف العامة كلها، وذلك أن منها ما توقفت دلالتها على ما تعلقت به من عامل نحو:

أقسمت بالله<sup>(1)</sup>.

استعنت بالله.

فالباء في المثال الأول تفيد القسم، وفي الثاني تفيد الاستعانة علماً بأن المجرور بهما واحد. وهو لفظ الجلالة. فاختلاف معنى الباء في المثالين ناتج عن اختلاف ما تعلق به. وهذا يشير إلى أثر ما تعلق به الحرف في دلالة الحرف نفسه.

وهذا التغيير الحاصل في دلالة الحرف قد نقف عليه في الفعل نفسه إذا ما تغير ما تعلق به من حرف نحو:

رغبت في زيد.

رغبت عن زيد.

فالفعل «رغب» في المثال الأول يفيد أنه أراده. وفي المثال الآخر يفيد أنه لم يرد<sup>(2)</sup> والذي أثر في دلالة الفعل هو التغيير الحاصل في حرف الجر الذي تعدّى به هذا الفعل.

وأحرف القسم هي جزء من حروف المعاني التي تتأثر بتغيير العامل سواء أكانت عاملة وهي الباء والتاء والواو أم غير عاملة مما سذكره بعد.

الباء: لم يلتفت القراء إلى الإشارة لما للباء من معنى القسم. وتعليل ذلك هو وضوح معناها إذا ما استخدمت في هذا الضرب، ونشير إلى أنها مختصة بالظاهر والمضمّر من الأسماء<sup>(3)</sup>.

= نحو «من وقد» حروفاً فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك، لأنها تأتي في أول الكلام، وآخره، فصارت كالحروف والحدود له) انظر سر الفصاحة ٢٤.

(1) ذهب المجاشعي إلى أن الباء في: «أقسمت بالله» هي نفسها في «مرت يزيد» وهي عنه تفيد الإضافة، ويقصد بها الإلصاق. انظر شرح عيون الإعراب 182.

(2) فذكر من هذا «لهو» بالشيء، و«لهو» عنه. انظر شرح ألفصائد السبع 252 وتكلمت فيك وتكلمت عنك. انظر القراء 32/1.

(3) ذكر ابن هشام أن الباء أصل في أحرف القسم. ولذا خصت بذكر الفعل، وجاز حذف الفعل. انظر مغني اللبيب 143، ونشير إلى أن المجاشعي قد ذكر جواز حذف الفعل. ويبقى الباء معلقة في المعنى انظر شرح عيون الإعراب 182.

التاء: أثبت الفراء القسم بالتاء في قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوْشِكُ﴾ [سورة يوسف: 85]. ونص على أنها محصورة في لفظ الجلالة في قوله: «العرب لا تقول: تالرحمن. ولا يجعلون مكان الواو تاء إلا في القسم بالله عز وجل»<sup>(1)</sup>.

وحاول الفراء أن يوضح استخدام التاء في القسم. فذهب إلى أنها مبدلة عن الواو، وعمل هذا في قوله «وذلك أنها في أكثر الأيمان مجرى في الكلام، فتوهموا أن الواو منها، لكثرتها في الكلام، وأبدلوا تاء كما قالوا التراث، وهو من ورث، وكما قال: ﴿رُسُلَنَا تَتَزَكَّى﴾ [سورة المؤمنون: 44] وهي من الحوارة، وكما قالوا: السخمة وهي من الوخامة والشجاء وهي من واجهك»<sup>(2)</sup>.

إذن لم تكن التاء عند الفراء أصلاً في أحرف القسم كالباء، وإنما هي مبدلة عن الواو، ولما كان مجرى القسم بالله سبحانه وتعالى واقعاً في «الله» أبدلوا الواو تاء، كما أبدلوا في موارد أخرى، ضمنها النص.

الواو: وهي كالباء تفيد القسم. ويحذف الفعل الذي تتعلق به وجوباً، ونص الفراء على الخفض بها في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَاسِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ [سورة طه: 72] قال: ولو أرادوا بقولهم «والذي فطرنا» القسم بها، كانت خفضاً، وكان صواباً، كأنهم قالوا: «لَنْ نُؤْثِرَكَ وَالله»<sup>(3)</sup>.

وتشير إلى جواز دخول النفي على فعل القسم الصريح، وقد ضم القرآن الكريم آيات تذكر منها قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة القيامة: 1] والتفت الفراء إلى هذه القضية. وحاول أن يعالجها بما يمليه عليه حسه اللغوي، وبما يتسق والمعنى القرآني.

ولأنه قبل أن يوضح رويته أمام هذا النص نسب إلى كثير من النحويين أنهم يذهبون إلى أن «لا» نافية زائدة. وقد أنكر عليهم هذا القول، انطلاقاً من أنه لا يجوز أن يعدّ النفي المبتدأ به زائداً، وعلل المنع بعدم معرفة الخبر الذي فيه جحد، من الذي ليس فيه

(1) الفراء 51/2.

(2) الفراء 51/2.

(3) الفراء 187/2، وانظر 319/1 وانظر في هذه الحروف الجارة في الآيات. المصدر نفسه 382/2، 94/3، 221/3، 389/3. وانظر ما جاء في الباء والتاء والواو. الكتاب 496/3 والمصدر نفسه 4/217، المقطع 317/2 - 319، وصف المباني 176، والمصدر نفسه 171، 420.



ذلك، حيث قال: «كان كثير من النحويين يقولون «لا» صلة، قال الفراء: ولا يبتدأ بجحد، ثم يجعل صلة، يراد به الطرح، لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه»<sup>(1)</sup>.

أما قوله في هذا، فقد ذهب إلى أن «لا» جواب لمن أنكر البعث والجنة والنار، ثم جاء القسم تأكيداً على وقوع ذلك قال: «ولكن القرآن جاء بأثره على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء القسم بأثره عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه، وغير المبتدأ، كقولك في الكلام: لا والله لا أفعل ذلك، جعلوا «لا» وإن رأيتها مبتدأة رداً للكلام قد مضى»<sup>(2)</sup>.

وحاول أن يفرق بين القسم الذي يؤتى به جواباً على منكر: وبين القسم الذي لم يكن كذلك به «لا» حيث قال: «فلو ألقيت «لا» مما ينوي به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً، واليمين التي تستأنف فرق، ألا ترى أنك تقول مبتدأ: والله إن الرسول لحق، فإذا قلت: لا والله إن الرسول لحق، فكأنك كذبت قولاً أنكروه، فهذه وجبة «لا» مع الأقسام، وجميع الأيمان في كل موضع ترى فيه «لا» مبتدأ بها وهو كثير في الكلام»<sup>(3)</sup>.

ونشير إلى أن ما جاء به الفراء لا يعني ألا يتقدم الجملة المثبتة النفي، فقد جاز ذلك، وهي مثبتة، سواء أكان النفي واقعاً بالحرف أم بالفعل، غير أنه يتفرض به «إلا» تذكر منه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: 144]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [سورة النجم: 39]. هذا، وإننا قد تناولنا هذه القضية في بحثنا (الصلة في القرآن الكريم)<sup>(4)</sup>.

وهناك قراءة أجازها الفراء، ونسبها إلى الحسن البصري، إذ قرأها الأخير «لأقسم بيوم القيامة» على معنى «لأما» دخلت على القسم، وهي عند الفراء صواب، وقد يكون أراد به «لأما» هو أن نفي النفي إثبات، وتفيد ما تؤديه لام التوكيد، وفسر هذا المعنى بقول

(1) الفراء 207/3.

(2) الفراء 217/3.

(3) الفراء 207/3.

(4) نشر في مجلة كلية الدعوة الإسلامية في العدد التاسع لسنة 1992.

العرب: «لأحلف بالله ليكونن كذا وكذا يجعلونه «لاماً» بغير معنى (1)»

### الضرب الثاني: القسم بالفعل المتضمن معناه.

يختلف هذا الضرب من القسم عن الذي تقدم بأنه يقع بأفعال تدل على معنى «بلعني» أو «قيل لي» أو «انتهى إلي» أو ما يفيد معنى التفتي والعلو، ونضم إليها الفعل «أخذ» و«وعد» على معنى سيتضح بعد. وشروط تحقق القسم في هذه الأفعال أن يكون ما أدلت معه القسم قد تصورت بما يجاب به القسم، وغالباً ما يكون المتصور بهذا معمولاً للفعل.

وما وقفنا عليه في هذا الضرب وجدنا أن الفراء قد أجاز في الأفعال المتضمنة المعاني المتقدمة عاملة كانت أم متعلقة عن العمل، سوى الفعل «أخذ» و«وعد». واستطعن أن يحصر إجازته في الأفعال العاملة إذا كان الفعل قد وُجِلَ بدالاً سواء كانت متصورة ناصبة بالفعل المضارع، أم محققة من الثبيلة. وقد نص على هذا في أكثر من مورد نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: «وَوَعَدْتُكُمْ بِبَيْتِكُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» (سورة هود: 119)، قال: صار قوله عن وجل. «وَوَعَدْتُكُمْ بِبَيْتِكُمْ» بمعنى أملأ جحماً تقول حللتني لأضربك. وبدل لي لأضربك، وكل فعل كان تأويله «بلعني» وقيل لي، وانتبهر إلي فإن اللام والألف تصلحان فيه فتقول: قد بدل لي لأضربك. وبدل لي أن أضربك. فلو كان «وَوَعَدْتُكُمْ بِبَيْتِكُمْ» أن يملأ جهنم كان صواباً. وكذلك، ثم بدل لهم من بعد ما رآوا الآيات «لَيَسْجُنَنَّهُ» ولو كان أن يسجنوه كان صواباً (2).

يضمن النص من الوضوح فيما يراه الفراء في هذه الأفعال من معاني مما لا يدعو إلى الخوض فيه، غير أننا نشير إلى أن الذي منح هذه الأفعال هذا المعنى هو وجود ال، وأنها وما وصلت به متعلقة بالفعل المتقدم، وأن الفعل الذي وصلت به ال قد أكد بوزن التوكيد الثقيلة.

ونضم إلى ما تقدم، الفعل «أخذ»، إذا كان يفيد العهد والميثاق وهو ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: «وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا خُنُوفَ عَلَيْكُمْ وَإِنَّمَا هِيَ إِسْرَءِيلُ» (سورة البقرة

(1) الفراء 3/207.

(2) الفراء 3/30، وانظر المنذر نفسه 7/258، 7/412. ونظر ما جاء في الآية القصص النورية في تفسير القرطبي 217-218.

[85] قال «وان شئت جعلت «لا تعبدون» جواباً باليمين. لأن أخذ الميثاق بين»<sup>(1)</sup>

وأحازه في الفعل «وعد» إذا كان مفعوله مصدراً مسؤولاً عن الأذ والفعل. لأن  
لعدة عنده قول يصلح فيها «أ» وجواب اليمين. فتقول: وعدتك أن تفعل<sup>(2)</sup>. لأن

والفرق بين الفعلين «أخذ» و«وعد» أن الأول أفاء معنى القسم بمفعوله  
«الميثاق» وليس هناك أداة من الأدوات التي اعتمدها في تحديد القسم في مثل هذا  
الضرب وغيره مما سيأتي. وهي مما يجب بها القسم. وتفسير ذلك هو أن «الميثاق» الذي  
حدده الفراء من خلاله معنى القسم يتضمن معنى «أن» والفعل.

أما الفعل «وعد» فهو كائمين في الالتزام بالإتيان بما وعد به، وما مكن هذا  
هو أن مفعوله الذي يُزال منزلة جواب القسم. قد تصدر بدان. التي يرى الفراء أنها  
إحدى الأدوات التي يجب بها القسم.

والنمط الأخير من هذه الأفعال هي التي تفيد العلم والعلم. سواء أكانت  
معلقة، وجاز في العامة إذا كان معمولاً قد تصدر «أن» المخففة من الثقيلة  
جسلة اسمية، وقد أثبت الفراء هذا في قوله: «والعلم والظن بمنزلة اليمين»<sup>(3)</sup>  
أدخلت العرب «أ» قبل «ما» فليس. عنمت أن ما فيك خير، وظنت أن ما فيك  
صواباً<sup>(4)</sup>.

فدخل «أن» على «ما» مكن كلاً من «علم» و«ظن» أن يعمل فيما بعدهما وقد كان  
معلقين من دونها، فصارت «أن»، وما دخلت عليه معلوماً لما تقدم، وهما بمنزلة  
القسم. وهذا في كل فعل يفيد معنى العلم والظن.

وكرر هذه الأفعال المتقدمة تفيد القسم إذا كانت معلقة سوى الفعل «أخذ»  
فقد أثبت الفراء، وذلك إذا تعلقت هذه الأفعال بدخول اللام، أو «ما» المتأخر  
معمولها، والنصوص المتقدمة خير دليل على صحة ما أثبتناه، ونزيد عليها قوله  
اللام في اليمين، وفي كل ما صارخ القول وقد ذكرناه، ألا ترى قوله: «وَصَوَّرَ»<sup>(5)</sup> ثم من

(1) الفراء 55/1 - 54، وانظر المصدر نفسه 225/1، 42/2 - 44، 70/2، 258/2.

(2) الفراء 258/2. ونشير إلى أنه أحازه أيضاً في قوله تعالى: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

التي لم تحدث يستحلهم» (سورة النور: 58).

(3) الفراء 207/2.

تجويد [سورة فصلت: 48] ﴿وَلَقَدْ عَكَبْتُمَا لَيْلٍ أُشْرِكْتُمْ﴾ [سورة البقرة: 102] دخلت هذه اللام وهما مع الظن والعلم؛ لأنهما في معنى القول واليمين<sup>(1)</sup>.

ونشير إلى أنه أجاز أن توصل اللام بـ«إن» الشرطية<sup>(2)</sup> في نحو: عملتُ لئن جاء زيد لفعلتُ كذا<sup>(3)</sup>.

ونضيف إلى ما أجاز أن يعلق به الفعل همزة الاستفهام الداخلة على «إن» الشرطية<sup>(4)</sup> في نحو: عملتُ لئن جاء زيد لفعلتُ، وليس غريباً أن يجوز انقضاء تعليق الفعل بـهمزة الاستفهام، لأنه أثبت في «أي» الاستفهامية في أكثر من مورد<sup>(5)</sup>.

أما اجتماع «أن» واللام فلا يصح، وإنما يكتفي بأحدهما دون الآخر، ولم يفرق انقضاء بينهما، علماً أنه أجاز فيما تقدم أن يكون جواب القسم متصداً بـ«أن» أو اللام، أو بـ«إن» وهما أو باللام و«إن» الشرطية، أو بـهمزة الاستفهام و«إن» الشرطية وفي الأخير تثار قضية. وهي اجتماع القسم، والاستفهام والشرط.

ونضيف إلى هذا أنه أجاز اجتماع «أن» و«لو» الشرطية في جواب القسم في قول الشاعر:

أما والله أن لو كنت حُرّاً وما بالحر أنث ولا العقيق<sup>(6)</sup>  
ومنع هذا إذا كان القسم بفعل القول فقد أُلزم أن يكون الفعل معقفاً في نحو أقول لو فعلتُ لفعلتُ، ولا يجوز أن تقع «أن» مكان «لو» في حين أنه أجاز: عملتُ لئن جاء زيد لفعلتُ، كذا كما تقدم<sup>(6)</sup>.

### النمط الثاني: القسم بالمصدر النائب عن فعله.

نشير إلى أننا لم نقف على ما يعني هذا النمط في القسم، سوى ما جاء به انقضاء

(1) القراء 44/2، وانظر المصدر نفسه 207/2.

(2) انظر القراء 207/2.

(3) انظر القراء 207/2.

(4) انظر القراء 46/1 - 47، 236/1، 169/3.

(5) انظر القراء 192/3، ونظر إعراب القرآن للنحاس 139/2، والاصناف في مسائل الخلاف 200/1.

ومعني اللبيب 50، والقضايا النحوية في تفسير الخطابي 118.

(6) انظر القراء 192/3.

في جواز أن يثبت المصدر المنصوب القسم سواء كان مُعرفاً بالألف واللام، أم كان مجرداً منه. وقد نص على هذا في قراءة نصب «الحق» في قوله تعالى: ﴿وَالْحَقُّ أَكْبَرُ﴾ [سورة ص: 84] حيث قال: «وعن نصب «الحق» فعلى قولك: حقاً لا أكْبَرُ والألف واللام طَرَحَهما سواء، وهو بمنزلة «حمداً لله» والحمد لله» (١).

وَنُضَمَّ إِلَى هَذَا إِجَازَتُهُ نَصَبُ «يَمِينِ اللَّهِ» فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ يَسْمِينُ اللَّهُ أَبْرَحَ قَاعِدًا وَلَوْ فَطَعُوا رَأْسِي لَنَدَيْكَ وَأَوْضَالِي وَأَشَارَ إِلَى أُلِّ النَّصِيبِ فِي «الْيَمِينِ» أَكْثَرُ<sup>12</sup> وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نُنْصِيبَ الْمَصْدَرِ الْمُتَقَدِّمَ سِوَاهُ أَكَّانَ فِي الْآيَةِ أَمْ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ بِالْفِعْلِ «قَالَ» عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ جَوَازُ الْقِسْمِ بِالْفِعْلِ الَّذِي يَتَضَمَّنُ مَعْنَى «الْقَوْلِ»، وَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ نَابَ عَنْ فِعْلِهِ الَّذِي يَفِيدُ الْقِسْمَ دَلًّا عَلَيْهِ جَوَابُهُ فِي الْآيَةِ، وَهُوَ «فَقُلْنَا لَهُمْ بَيْنَكَ» [سُورَةُ ص: 85] وَفِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ هُوَ «أَبْرَحَ...».

النمط الثالث: القسم بالجملة الاسمية..

لقد وقع القسم في القرآن بالجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ إِنَّهُ

وما يمكن الإشارة إليه هو أن القسم وجوابه قد جاءا في جملة واحدة في حين أن ما تقدم من أساليب كان فيها القسم في جملة، والجواب في جملة أخرى.

(1) الغراء 413/2، والنظم إحدى القرآن للحداد 800/2، والنظم القراء في السبعة في القراءات 557.

(2) لقد نص القرآن على أن كل مصدر جاء بمعنى (فعل) أو (فعل) النصب فيه حاشي الحق الحمد لله على معونه بحمد الله انظر 52/2.

(3) الفراء 2/ 247. وانظر الفراء في السبعة في القراءات 452 - 455.

ولمّا عدت إلى الآية التي تضمنت القسم، لوجدنا أن ما يفيد القسم هو مصدر مضاف، وهو مبتدأ خبره جملة، تصدرت بها إيجاب يد القسم ومنه ما مثله القراء في نحو: شهادة عبد الله لتقول. وأجازه في المصدر المعرف في نحو: الحق لأقومن. والمصدر المكرة الموصوف في نحو عزيمة صادقة لأقومن، وفي المصدر المكرة غير المنخفضة في نحو حلف لأقومن<sup>(1)</sup> وجاز في الأخير من دون وصف أو إضافة لأنه يتضمن معنى القسم صراحة.

وكرر القراء جواز هذا كله بأن يتضمن معنى القول لجواز أن يقع القسم في نحو: قل لي لأقومن. وقولي إنك لثائم<sup>(2)</sup>.

ونشير إلى أن القراء كان يؤكد هذا المعنى فيما تقدم بدخول اللام على خبر المبتدأ علماً بأن دخول اللام على الخبر غير مشهور كشهرة في دخولها على المبتدأ<sup>(3)</sup>. وهذا التوضيح دفع القراء إلى أن يحلل وجود هذه اللام في قوله: لأنه في تأويل عزيمة صادقة أن آتيك<sup>(4)</sup>.

وتأويله هذا لا يُفسر بأنه أصل اللام المفتوحة إعمال اللفظ المصدرية، وإنما أراد منه أن يوضح ما تؤديه اللام من ربط بين القسم، الذي هو مبتدأ، وجواب القسم الذي هو خبر المبتدأ، لأنه من دون «أن» أو اللام لا يصحح أن يكون الفعل «آتيك» خبراً لما تقدم. لأن المبتدأ ليس باسم عين أو ما يتول مقابلة مما صحح الأحبار عنه مجرداً منهما.

وحاول القراء أن يقرّب هذا المعنى من تمكين اللام ما بعدها أن يكون خبراً لما قبلها، بجواز دخولها على الجملة الفعلية لتمكينها من أن تكون فاعلاً للفعل متقدماً، كما هو في قوله تعالى: وَثُمَّ لَمَّا كَفُتْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيُجِزُنَّهُمْ ﴿٣٥﴾ [سورة يوسف: 35].

(1) انظر القراء 412/2.

(2) انظر القراء 247/2، ونشير إلى أن ما تقدمه مما يفيد معنى القسم جملة القراء معنى القول، وهذا يرجح أنه حمزة (إنه) علماً بأنه أحسن فتحه إذا كانت جواباً للقسم ولم يفتقر خبره باللام، وتما نحوه في مورد صحح فيه بالقول كسر حمزة (إنه) وأدخل اللام في خبرها، كما أنه منع أن تقع «أن» المفتوحة الهمزة المخففة التوكيد في مثل هذه الأفعال انظر 192/3.

(3) من الشارح على دخولها على المبتدأ قوله تعالى ﴿لِيُجِزُنَّهُمْ وَأَحْوَهُ﴾ [يوسف: 35] وقد صحح الأخفش بأنها تفيد القسم. انظر معانيه 209.

(4) القراء 413/2.

حيث قال: «ألا ترى أنه لا بُدَّ لقوله هذا لهم» من مرفوع مضمرة، فهو في المعنى يكون رفعا ونصباً، والعرب تشدد بيت امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي نديك وأوصالي

والنصب في «يمين» أكثر والرفع على ما أنبأك به من ضمير «أنا»... وكان القراء يريد أن يقول إن معنى الآية هو: بدأ لهم أن يسجنوه، واللام ألحقت عن ذكر «أنا» وإن لم توجد إحداهما وجب تقدير «أن» كما هو في قول امرئ القيس: ويكون «يمين» مبتدأ، خبره «أبرح» على معنى «أن أبرح» وليس «أن» المقصورة في المعنى عاملة في الفعل لفظاً وإنما الفعل مرفوع، والذي دعا إلى هذا التقدير في المعنى هو عدم صحة أن يكون «أبرح» خبراً لليمين، ولذا نجد القراء أكد أن النصب هنا أكثر من الرفع.

ويمكن القول فيما تقدم بأنه لا يصح أن يكون المبتدأ اسم عين، أو ما ينزل منزله، وإنما هو في المصدر الذي يفيد معنى القسم أو القول، ونذكر أنه جاء القسم في غير المصدر إذا تضمن القسم الحصر في نحو ﴿إِذْ كُلُّ نَفْسٍ لَّدُنَّهَا حَافِظٌ﴾ [سورة الضاري: 4]، وقد تقدم القسم في مثل هذا بـ«إن» و«إنَّ»، وجاز في لفظ الجلالة أن يكون هو المبتدأ كما سيأتي. وهناك ضرب آخر من القسم بالجملة الاسمية، وذلك بأن يكون القسم مركباً من المبتدأ والخبر وجوابه في جملة أخرى، وقد نص عليه القراء في قول الشاعر:

فإن علي الله إن يحملني علي خطيئة إلا نظفت أسيرها

فقد أجاز بالقاء «إن» أن يتضمن الكلام معنى القسم، ويكون المعنى علي الله ما يحملوني علي خطيئة إلا نظفت أسيرها، وفيه «إن» تفيد معنى النفي قال: «فلو أنثيت إن» لقلت: علي الله لأضربك أي: علي هذه اليمين. ويكون «علي الله أن أضربك»، فترفع «الله» بالجواب ورفعه به «علي» أحب إلي<sup>(1)</sup>.

يشير النص إلى أن «علي الله» - وهو الأحب إلى القراء - مبتدأ وخبر «إن» يحملوني... بمثابة «لأضربك» وهو جواب القسم وأجاز في الوجه الأول من الإعراب

(1) القراء 413/2، وقال بهذا سيبويه والمبرد، انظر الكتاب 504/3، المتعجب 305/2، المنص 348، شرح المفصل لابن يعنى 20/2.

(2) القراء 413/2.

أن يكون «الله» مبتدأ، ما بعده خبر، وهو مما قدمناه، غير أنه رُجِحَ الوجه الثاني لخموض معنى القسم في غير المصدر ولصعوبة تأويله.

أما جوازُه في لفظ الجلالة في الشاهد المتقدم، فإنه حاصل لأن ما تقدمه من معنى مكَّنه أن يفيد معنى القسم، ففي نحو علي الله لأفعلن، إذا كان لفظ الجلالة مبتدأ خبره «الأفعلن» فإن الذي منحه هذا المعنى الجار والمجرور المتقدم، بدليل أننا لا نستطيع أن نقول: الله لأفعلن وهذا يشعر أن الجار والمجرور يفيدان معنى القسم في لفظ الجلالة، ونشير إلى أن المُتَرَاء لم يشير إلى علاقة «علي» بما بعده حين إعراب لفظ الجلالة مبتدأ خبره ما بعده.

### النمط الرابع: القسم بالحرف

إن القسم بالحرف واقع في القرآن الكريم، وهو يختلف عن الأنماط المتقدمة بأن الحرف الذي يفيد هذا المعنى لا يتعلق بعامل متقدم، وقد حصره الفراء باللام المفتوحة، ونستطيع أن نضم إليها «إِنَّ» المكسورة الهمزة، المشددة النون والمخففة أيضاً، شرط أن يقترب الخبر باللام وهو جملة<sup>(1)</sup>.

وهذه اللام تستدّر الكلام، وتوصل بأداة الشرط الجازمة كـ «إِنْ» و«مَنْ» و«مَا» وإنها تفصل بين الاسم الموصول وصلته. والموصوف وصفته إذا كانتا جمعتين، وقد تجمع اللامات، فتفيد الأولى القسم، والثانية تقع في جوابه، وإذا ما وصلت بأداة الشرط فلها أثر في زمن فعل الشرط وجوابه وإعرابهما. وهناك قاسم مشترك بين لام القسم. ولام الجواب هو أنهما إذا تقدمهما عامل يعلقان الفعل عن العمل. ويتضح هذا كله من خلال ما جاء به المُتَرَاء من شواهد قرآنية، وأخرى شعرية، ونشير إلى أنه حاول أن يفصل بين اللامين من خلال وقوعهما في الجملة، فقد نص على أن لام القسم، قد اكتسبت هذا المعنى لتقدمها على محلها الذي كانت عليه، أوضح ذلك في تفسير اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ أُشْرِيَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [سورة البقرة: 102] والكلام هنا عن اللام في «المرء» حيث قال: «إنما هي لام اليمين، كان موضعها في آخر

(1) ذهب بعض النحاة إلى أن الهمزة في «الله» تفيد القسم، كما قيل ذلك في «أَيْمَنَ» و«أَيْم» وهي بدو عندهم من الباء، انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن 54، والجروف للمعزي 49، ووصف المعاني للعالمى 53.



الكلام فلما صارت في أوله صارت كائمين فثبت بما يلتقى به اليمين<sup>(1)</sup>.

ونشير إلى أننا سنترك الكلام على أثر هذه اللام إذا وصلت بالجملة الشرطية إلى مبحث اجتماع القسم والجواب.

أما أن تفصل هذه اللام بين الاسم الموصول، وصلته إذا كانت جملة فقد ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَنَّا يُؤْفِكُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلُهُمْ﴾ [سورة هود: 111]، فقد أجاز على قراءة تخفيف «لما» أن تفصل اللام في «يُؤْفِكُهُمْ» القسم، وقد فصلت بين الاسم الموصول «ما» وصلته «يُؤْفِكُهُمْ» قال «...» وجعل اللام في «يُؤْفِكُهُمْ» لا ما دخلت على نية يمين فيها، فيما بين «ما» وصلتها. كما تقول هذا من «ليذهبن» وعندني ما لغيره خير منه، ومثله «إن منكم لمن ليبطئن»<sup>(2)</sup>. هذا وإنه نص في مورد آخر على أن اللام في «اللبطئن» من صلة «مَنْ» وهي شبيهة باليمين، وأنها تدخل على صلة «مَنْ» و«ما» و«الذي»<sup>(3)</sup>.

وأما أن تفصل هذه اللام بين الموصوف إذا كان نكرة، وصفته إذا كانت جملة، فقد أجازها الفراء في نحو أرى رجلاً ليفعلن، وهو عنده أسهل من أن تفصل بين الاسم الموصول وصلته، لإمكان الوقوف على الموصوف، ولا يمكن ذلك في الاسم الموصول<sup>(4)</sup>، بل يلزم الوقف على صلته لم في انصلة من رفع الإيهام عن الاسم الموصول، ونرى أن جملة الصلة هي الأصل فيما قصد الإخبار عنه، والاسم الموصول في غرضه بمنزلة «أن» المصدرية الناصبة في أنها توصل ما قبلها بما بعدها من حيث الإعراب والمعنى، وجاء ذلك لتعذر ما وصلت به أن يكون في وضع يمنع هذا الإعراب والمعنى من دون «أن»<sup>(5)</sup>.

وتعليل ما أجازته الفراء من فصل في كل ما تقدم هو أن هذا النمط من اجتماع القسم والشرط، والقسم والاسم الموصول، والقسم والموصوف يقتدر إلى جملة تكون

(1) الفراء 1/66. ونشير إلى أن سيبويه نص على أن هناك لاماً نافية لليمين، انظر الكتاب 4/217.

(2) الفراء 1/65-66، وذهب إلى هذا الأخفش، فقد نص على أن اللام في «يُؤْفِكُهُمْ» نعيد القسم، انظر معانيه 359، وانظر القراءة في السبعة في القراءات 339.

(3) نظر الفراء 1/275. وانظر معاني القرآن للأخفش 242. فقد نص على أن اللام لليمين.

(4) انظر الفراء 1/275.

(5) وكذا القول في «أن» و«أن» الموصولتين بالجملة الاسمية والفعلية.

جواباً لنفسه. أو صلة للاسم الموصول. أو صفة للاسم الموصوف، وهذه المعاني كلها تتحقق في جملة واحدة إذا كانت من حيث المعنى جواباً للقسم. وصلة للاسم الموصول. وصفة للموصوف. وإن كانت معاني الجملة المفتقر إليها وأغراضها متعددة امتنع اجتماع القسم واشترط. أو القسم والاسم الموصول. أو القسم والاسم الموصوف المفتقر إلى الصفة. وهي جملة ووجب الفصل بينها للغرض الذي نبأنا عنه. كأن يكون جواب القسم متحققاً بالمتحيز. وجملة الصلة بالذهب، والصفة بالمساعدة. فإن مثل ذلك يوجب الفصل، ولا يتحقق ما يفتقر إليه في جملة واحدة.

وظاهرة القسم بالحرف عند الفراء لم تقتصر على ما تقدم في اللام. وإنما استطاع أن ينضم إليها ما كان خيره جملة متصدرة باللام. وقد وقفنا على هذا في «إل» المخففة من الثقيلة المكسورة الهمزة الداخلة على الجملة الاسمية، وفيها خبر المبتدأ جملة متصدرة باللام في نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْ تَنْتَ لَأَنْتَ عَيْنًا عَظِيمًا﴾ [سورة الطارق: 4] فقد صرح أن «لأ» قرئت مخففة. فاللام فيها وأفعه جواباً. وهو بهذا التصريح لم ينص على أن الآية تنفي القسم. وإنما استدلنا هذا المعنى من تصريحه بأن اللام جواب له «إن»، وما صلة زائدة<sup>(1)</sup>. وقوله هذا يجعل جملة «عليها حافظاً» خبراً للمبتدأ، والآية تنفي الحصر، ونشير إلى أن الحصر والقسم ضربان من التوكيد.

وكذا القول في «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون، فقد ذهب في قوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا لَأَيُّؤُفِينَهُمْ رَبُّدُ أَشْمَلَهُمْ﴾ [سورة هود: 111]. بتخفيف «لأ» إلى أن اللام جواب له «إن» وما اسم موصول، ولم يصرح بمعنى القسم علماً بأنه صرح بأن اللام في «لَيؤفِينَهُمْ» تنفي هذا المعنى<sup>(2)</sup>.

وما دفعه إلى أن يصرح بأن اللام جواب هو أنها وصلت بالجملة، وهذا يشير إلى أن كل لام وصلت بالجملة. وقد نعلقت بكلام مقدم بهذه اللام جواب لما تقدم.

أما لام «لقد» فلم يفسره بأنها تنفي القسم. وإنما هي، و«قد» عنده كالحرف الواحد، ولذا أجاز تكرارها في قوله الشاعر:

(1) انظر الفراء 254/3 - 255.

(2) انظر الفراء 28/2 - 29، ونشير إلى أن الأخفش ذكر في «إن كل لا كذب البكر» [سورة ص 14]. أن فوماً يزعمون أنها موضع قسم انظر معانيه 453.

قُلِّينَ قَرَمَ أَصَابُوا عَرَّةً وَأَصْبَنَا مِنْ زَمَانٍ رَقَقْنَا  
 لِلْقَدِّ كَانُوا نَدَى أَرْمَانَنَا لِضَلْبَمَعَيْنِ نَبَاسٍ وَتَلَّى<sup>(1)</sup>  
 إنَّ ما هو واضح في قول الشاعر هو أنَّ انطلام في النَّدَا قد وقعت في جواب القسم  
 والأولى زائدة<sup>(2)</sup>.

### جواب القسم:

لقد مثل جواب القسم في موارد ناسياً يحتكم به إلى بيان أنَّ النص يفيد القسم  
 وهذا القول يشير إلى أهمية الوقوف على ما جاء به الفراء في جواب القسم، ومعالجة ما  
 تضمنته من قضايا، بعضها في الأدوات التي يجاب بها القسم، وبعضها الآخر في جملة  
 جواب القسم.

### الأدوات التي يجاب بها القسم:

هناك أدوات اشتهرت في أنها تنصدر جواب القسم، ونشير إلى أنَّ بعضها عاملة،  
 وبعضها الآخر غير عاملة وهي بذلك تختلف فيما تفيد من معنى.

واهتم الفراء في بيان هذه الأدوات. غير أنَّ الكلام عنها جاء متفرقاً نذكر قوله في  
 بعضها، من خلال بيان أنَّ جواب القسم، لا يخلو منها، حيث قال: «ولم نجد العرب  
 تدع القسم بغير لام، يستقبل بها أو «لا» أو «إنَّ» أو «ما»<sup>(3)</sup>».

ويريد بـ«إنَّ» ههنا النافية، وبـ«لا» الناهية، والنافية وأجاز المعنى الأخير في قوله  
 تعالى: «وَأِنْ أَتَيْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ» [سورة البقرة: 83] ونشير إلى  
 أننا قدمنا الكلام عن هذه الآية.

وهناك أدوات لم يتضمنها النص، فذكر عنها إنَّ يكسر الهجزة إذا قرئت خبرها  
 باللام. وبفتحها، إذا لم يفتتن، والمفتوحة الهجزة المخففة النون<sup>(4)</sup>.

(1) انظر الفراء 67/1 - 69.

(2) لقد نص الأختل في أكثر من مرة على جواز أن تكون اللام الأولى للتركيب والناحية القسم في غير  
 هذا المورد، انظر معانيه 249، 295، 359.

(3) الفراء 254/3 وانظر المصدر نفسه 66/1، والمقتضب 2/333.

(4) انظر الفراء 60/1، 31/2، 237/2، 258/2، 259، 247/2، 45/2، 247/2، 66/3، 191/3.

وهناك أدوات لم نكتب لها الشهادة في أن تكون جواباً للفسم. وهي «إلا» و«لما» و«كم» الخبرية.

أما «إلا» و«لما» فقد نص الفراء على أن العرب قالت بهما، ولم يعرف لهما من وجه. قال: «ولما من جعل «لما» بمنزلة «إلا» فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لما قمت عنا وإلا قمت عنها»<sup>(1)</sup>.

ونرى أن هذا النمط قريب من قولهم: نشدتك الله لما فعلت، وأقسمت عليك لما فعلت. وقد قبل فيهما: إنيهما يفيدان معنى الاستعطف، والاستشفاع بالله تعالى وهما من أساليب الحمص<sup>(2)</sup>. ووجه التمازب بينهما يدفعنا إلى القول بأن الحاملين الأخيرين يفيدان القسم على رأي الفراء المتقدم، علماً بأنه لم يتطرق إليهما.

ومجيء «كم» الخبرية جواباً للقسم نص عليه الفراء صراحة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَذْكُرُونَ آيَاتِي الَّذِينَ كَفَرُوا فِي بَرٍّ أَوْ بِحَرٍّ صَالِحِينَ﴾ [سورة ص: 1 - 3]، قال: «ويقال: إن قوله. «والفرآن» يحسن اعتراضها»<sup>(3)</sup> كلام دون موقع جوابي، فصار جوابها للمعترض ولها، وكأنه أراد: والقرآن ذي الذكر لكم أهلكم. فلما اعترض قوله «بل الذين كفروا في عزة وشقاق» صارت «كم» جواباً للعهدة. واليمين»<sup>(4)</sup>.

ويشير النص إلى أن الفراء على الرغم من أنه صرح بـ«كم» جواباً للفسم، فإنه أضمر اللام في تفسيره المتقدم. كما أنه أعرب «بل الذين كفروا» عطفاً على القسم المتقدم «والفرآن» وكل منهما يفتقر إلى جواب، فاكتمت بـ«كم أهلكم» جواباً لهما.

كما يظلمنا النص المتقدم على أن الفراء قد قدر لآماً داخلية على «كم» ثم صرح بأن «كم» هي الجواب وبأن تكون «كم» قد أغنت عن ذكر اللام. فتصدت جواب القسم، وهذا يعني أنها إن لم تتضمن المعنى المذكور، لا يصح أن تكون كذلك.

نحن في تعليل ما تقدم نشير إلى أن الفراء كان يتوزن بعض الأدوات إذا ما اجتمعت

(1) الفراء 2/ 92، وانظر ما جاء في هامش 81.

(2) يشير إلى أن الفراء قد نص على أن «لما» بمنزلة «إلا» في الاستثناء. وذلك إذا أفادت الحمص انظر

2/ 277، وبحثنا الاستثناء في التراث التحوي والبلاغي 46.

(3) في النص «اعترض كلام» والصواب ما أثبتناه.

(4) الفراء 2/ 497.

منزلة الحرف الواحد، كما هو في «لقد» و«إلا»<sup>(1)</sup> وهذا يفيد أن «كم» و«لكم» بمنزلة الحرف الواحد. فاستغنى عن اللام بـ«كم»، وهذا التعليل لا يقال في كل ما ذهب إليه الفراء بأنه يفيد القسم، فقد اجتمعت في جوابه أداتان نحو «علمت أن ما قبك خير» وشهادتي أن لا إله إلا الله<sup>(2)</sup> وهو جائز على تفسير أن الأولى التي تصدر بها جواب القسم ناسخة عاملة واسمها ضمير الشأن محذوف، وأن الأداة الثانية، وما دخلت عليه وهو جملة خير للأولى، وليس هناك تكرار، وزيادة لاختلاف الأداتين.

وإن تكررت الأداة نفسها فقد ذهب الفراء إلى أن الأولى زائدة، وقد نص عليه في تكرار اللام في «لقد» في قول الشاعر:

فَلَمَّا قَوْمٌ أَصَابُوا عِرَّةً وَأَصْبَحْنَا مِنْ زَمَانٍ رَقَبًا  
لَلْقَدِّ كَانُوا لَدَى أَزْمَانِنَا لَصَيِّعِينَ لِأَسَى وَتَقَى  
والكلام على هذا الشاهد قد تقدم.

ومن قبيل الأدوات التي تدعو إلى الوقوف عليها هي أن الفراء قد نص على جواز أن تقع «أن» المفتوحة الهمزة المصدرية الناصية مكان اللام، والعكس كذلك على أن براغي ما يجري في تأثير «أن» في الفعل، ونشير إلى أنه لم ينص على جواز ذلك في غيرهما، وقد تقدمت الشواهد عليه<sup>(3)</sup>.

### قضايا في جواب القسم:

لا أسمى تحت هذا العنوان أن أعيد ما تقدم ذكره في جواب القسم من خلال ما جاء في الأنباط التي تضمنته، وقد وضح لنا أنها تكون جملة إسمية وفعلية، وهي في ذلك متصدرة بما يجاب به القسم.

وهناك أنماط، جواب القسم فيها تضمنته صلة الموصول، والصفة وهو ما ذهب إليه الفراء في بعض الأمثلة المتقدمة في لمط القسم بالحرف، منها قوله تعالى: ﴿وَأِنْ كَلَّا لَأَنَّا لَبِيقَاتِهِمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [سورة هود: 111] «وأرى رجلاً ليفعلن» وقد وصلنا بأنهما جملة<sup>(4)</sup>.

(1) انظر الفراء 2/377، وكذا القول في «كما» انظر 1/68 وانظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي.

(2) انظر الفراء 2/207، 2/247، 3/84.

(3) انظر الفراء 2/31، 2/258، 2/412.

(4) انظر الفراء 1/65 - 66، 1/275.

ومما جاء في جواب القسم ما ذهب إليه في جواز أن يكون المصدر المؤول من «أن» والفعل جواباً للقسم. ومما في موضع مفعول به في نحو: «وعدتُك أن أتيتك» إذ إنه يرى فيما تقدم أنه يقيد معنى القسم، وقد تقدم الكلام عن هذا.

ومن قضايا جواب القسم أن الفراء استبعد أن يكون جواب القسم غير متصدر بشا يجاب به القسم، وإن كان ذلك حاصلًا في التفسير، فإنه في الإعراب محذوف وقد نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ ذَاتِ الْوُجُحِ﴾ [سورة البروج: 1] وجوابه في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَحَدَّثَ الْأَحْذَرُونَ﴾ [سورة البروج: 4] قال: يقال في التفسير: إن جواب القسم في قوله: «أقبل» كما جاء جواب «والشمس وضحاها» في قوله: «قد أفلح» هذا في التفسير، ولم نجد العرب تدع القسم بغير لام يستقبل بها، أو «لا» أو «إن» أو «ما» فإن يكن كذلك، فكأنه مما ترك فيه الجواب. ثم استؤنف موضع الجواب بالخبر<sup>(1)</sup>.

ومن قضايا جواب القسم جواز أن تكون صلة الموصول، المعطوف على القسم، دالة على جواب القسم المحذوف. وهذا ما ذهب إليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ وَضَحَاهَا﴾ [سورة الشمس: 1-9]. فقلوه: «قد أفلح» عنده من صلة «ما» الموصولة في قوله «وما سواها» وهو كذلك؛ لأن الفلاح للنفس، وليس للشمس كذلك، وأجاز في «قد أفلح» تكون دالة على جواب القسم المحذوف، قال: «ومثله والشمس وضحاها» اعترض دون الجواب قوله «ونفس وما سواها فألهمها» فصارت «قد أفلح» تابعة لقوله «فالهمها». وكفى من جواب القسم. وكأنه كان: والشمس وضحاها «نقد أفلح»<sup>(2)</sup>.

ومن قضايا جواب القسم جواز أن يكون جواب القسم الثاني جواباً للقسم الأول، والعطف قد جاء بـ«بل» والجواب قد استقبل بـ«كم»، وقد أثبت الفراء هذا في قوله تعالى: ﴿صَدَقَ الْفَرُاقُ بِي الْبُكَرِ﴾ [سورة الفرقان: 1-3]. فـ«كم أهلكتنا» عنده جواب للقسم «بل الذين كفروا» ولما حذف جواب الأول، صار جواب الثاني جواباً للأول، وعند توضيحه لهذا المعنى قدر النام في «كم أهلكتنا» وما تقديره إنها بـ«الليالي» أن «كم» صلحت أن تكون جواباً للقسم، دليلنا

(1) الفراء 2/397، 3/253.

(2) الفراء 2/397، وانظر معاني القرآن للأخفش 539.

في ذلك أنه نصّ على أن «كم» جواب للقسم<sup>(1)</sup>.

ونحن نخالف الفراء في هذا الرأي، ونرى أن «بل الذين» «جواب للقسم وفيه «بل» بمنزلة اللام، أو «إن» في الجواب، ويكون المعنى: والقرآن ذي الذكر إن الذين كفروا في عزة وشقاق<sup>(2)</sup>». والقسم يفيد بيان حقيقة ما عليه الكفار من عزة ظاهرة، وشقاق مبطن.

ومن قضايا جواب القسم أنه إذا كان فعل القسم واقعاً على مستحلفٍ جاز أن يكون فعل جواب القسم للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، نحو استحلقت عبد الله، لأقومن، ولتقومن، ويقومن، على تقدير: أحلف لأقومن.

وإذا كان هو الحالف، وليس هناك مستحلف، جاز أن يكون فعل الجواب للمتكلم، والغائب، ولا يصح في المخاطب: نحو: حلف عبد الله لأقومن، ولتقومن، ولا يجوز للمخاطب، لأنه لا يصح أن يكون مخاطباً نفسه.

وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ [سورة النمل: 49]، وقال فيها ثلاثة أوجه: «لَنُبَيِّتَنَّهُ» و«لَنُبَيِّتَنَّهُ»، و«لَنُبَيِّتَنَّهُ»، بالياء والياء والنون، إذا جعلت «تَقَاسَمُوا» على وجه «افعلوا»، فإذا جعلتها في موضع جزم، قلت: تقاسموا لَنُبَيِّتَنَّهُ، و«لَنُبَيِّتَنَّهُ»، ولم يجزم بالياء، ألا ترى أنك تقول للرجل: أحلف لتقومن، أو أحلف لأقومن كما تقول «قل لأقومن»، ولا يجوز أن تقول للرجل: أحلف لتقولن، فيصير كأنه آخر فهذا ما في اليمين<sup>(3)</sup>.

## اجتماع القسم والشرط:

ليس هناك ما يمنع اجتماع القسم والشرط، وقد عالج الفراء هذه المسألة، وضم إليها اجتماع القسم والاسم الموصول، واجتماع القسم والاسم الموصوف إذا كان نكرة موصوفة. ويجمعها ظاهرة واحدة، هي أن كلاً منها يشتر إلى جملة، تكون في القسم والشرط جواباً لهما. وللاسم الموصول صلته. وللإسم الموصوف صفة. واقتضاه الأخيرين إلى ما تقدم جعل الفراء يُنزل الاسم الموصول والاسم الموصوف منزلة القسم

(1) انظر الفراء 397/2، وقد تقدم الكلام عن جواز أن يكون الاسم الموصول المقسم به. انظر 51/2.

(2) ويؤيد قولنا هذا ما ذكره الأخفش عن لم يسميهم بأن «بل» بمعنى «إن» انظر معانيه 20 - 21.

(3) الفراء 54/1، وانظر إعراب القرآن 527/2، والقراءات السبع 483.

والشرط. أما اجتماع القسم والشرط، فقد نص عليه الفراء في أكثر من موضع. وكان اجتماعه متصفاً على ما يتأثر به فعل الشرط، والجواب إذا ما اجتمع، ويتصل القسم باللام أو بالفعل، والشرط محصور بما يجزم من أدواته هذا وإن اجتماع القسم والشرط يعني القسم عن فعله، وإن جوابهما يتمثل في جملة تصدر بأداة يجاب بها القسم، وهي عند الفراء جواب للقسم.

وحاول الفراء أن يوضح هذا كله من خلال آيات وشواهد شعرية. نذكر منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ اللَّيْلُ فِي الْأَخِيرَةِ مِمَّنْ هَلْ فِي سَكْنٍ﴾ [البقرة: 102] فاللام في «لَمَنْ» تغيد القسم و«مَنْ» شرطية جازمة. وأشار إلى أن أكثر ما يكون عليه فعل الشرط فيما تقدم ماضياً قال: «مَنْ» في موضع رفع وهي جزاء، لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام، صيروا فعله على جهة «فعل» ولا يكادون يجعلونه على «يفعل» كراهة أن يحدث على الجزاء حادث، وهو مجزوم، ألا ترى أنهم يقولون: سئل عما شئت، ولا تقول «لا أتيتك ما عشت» ولا يقولون ما تعش، لأن «ما» في تأويل جزاء، وقد وقع ما قبلها عليها، فصرفوا الفعل إلى «فعل»، لأن الجزم لا يستبين في «فعل» فصيروا حدوث اللام، وإن كانت لا تعرب شيئاً. كالذي يعرب، ثم صيروا جواب الجزاء بما تُلقي به اليمين - يريد تسقبل به، إما بلام، وإما به «لا»، وإما به «إن» وإما به «ما»<sup>(1)</sup>.

وفي هذا أشار إلى كتابة همزة «إن» الشرطية إذا اتصلت بها لام القسم، بأنها تكتب على الياء «لَيِّن» ليفرق بينها وبين «أَنْ» المفتوحة الهمزة، لأنها تكتب هكذا «لَأَنَّ» ونشير إلى أنه وصف «لَيِّن» كاليمين<sup>(2)</sup>.

ونستطيع أن نعلل ما جاء به الفراء في النص المتقدم في استخدام الفعل الماضي - فعل - بعد «لَيِّن» أكثر من الفعل المضارع «يفعل» بأنه يهدف إلى صرف السامع من الشرط إلى القسم، لأن «إن» شرطية جازمة، ومجيء الفعل المضارع بعدها يتأثر بأن يكون مجزوماً وهذا لا يعطي معنى للقسم، وذكر شواهد من القرآن الكريم جاء الفعل فيها بعد «لَمَنْ» ماضياً. نذكر منها قوله تعالى: ﴿لَيِّنُ أَخْبِرُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [سورة الحشر: 12] وقوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَيْنَاكُمْ مِن صِغَرٍ وَجِئْتُمْ﴾ [سورة آل عمران: 81]،

(1) الفراء 1/ 65 - 66.

(2) انظر الفراء 1/ 66.



وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ نَّصْرُوهُمْ لَيُوَلِّيَنَّكَ الْآدْنَرَ﴾ [سورة الحشر: 12] . وهو بهذا كله أخذ يؤكد أَنَّ اللام تفيد القسم<sup>(1)</sup>.

وقد يأتي فعل الشرط مضارعاً مجزوماً بِ«إِنَّ» الشرطية، ونص عليه الفراء في أبيات من الشعر، وأشار إلى أَنَّ العرب إذا أجابته بـ«لَا» رفعوا فعل جواب القسم، وبذا تكون «لَا» نافية غير جازمة، وأجاز جزمه لفظاً، وهو في المعنى مرفوع في نحو: لئن تفهم لا يقم»، ومنه قول الأعشى:

لئن مُنيت بشا عن غبِّ فعركة لا تُلفنا من دماء القوم نشتقل  
قال فيه: «فجزم «لا تلفنا» والوجه الرفع، ولكنه لما جاء بعد حرف ينوي به الجزم صُرَّ جزءاً جواباً للمجزم وهو في المعنى رفع»<sup>(2)</sup>.

وهنا أمطأ أخرى ذكرها، منها جواز أن يكون فعل الشرط ماضياً، والجواب مضارع مجزوم غير متصدر بما يجاب به القسم، وجعل منه قول الشاعر:

لئن كان ما حُدثته اليوم صادقاً أضْم في نهار القَيْظ للشمس بادياً  
وأركب جماراً بين سرج وفزوة وأعر من الختام صُفْرى شمالياً  
وظاهر الكلام أن هذا الشاهد يختلف عما تقدم في أن فعل الشرط جاء ماضياً، ثم يخضع لأداة الشرط، غير أنَّهما يلتقيان في أن جوابيهما مجزوم، وهذا يشعر أن لأداة الشرط أثرًا. فقد اقتدته أداة القسم، مما دفع الفراء أن يصف اللام بأنها كالملغاة، وفسر الجواب بأنه للشرط. وليس للقسم، فقال: تأنى جواب اليمين من الفعل. وكان الوجه في الكلام أن يقول كذا. فاللام في «لئن» ملغاة، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة «إِنَّ»<sup>(3)</sup>.

وبضم إلى تقدم مجيء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجوابه فعل مضارع مرفوع، قد دخلت عليه اللام، فذكر منه قول الشاعر:

لئن نك قد ضاقت عليك بئوتكم لَيْعَلُم ربي أن بيستي واسع<sup>(4)</sup>

(1) انظر الفراء 1/ 66، والمصدر نفسه 2/ 130، وأداة هذا المعنى الأخفش. انظر معانيه 498.

(2) الفراء 1/ 68.

(3) الفراء 1/ 67 وانظر المصدر نفسه 2/ 130 - 131.

(4) انظر الفراء 1/ 66، والمصدر نفسه 2/ 31.

ونائبتي الجواب متصديراً بأداة ليست مما تصلح أن يتصدر بها جواب القسم، نذكر منه قول الشاعر:

فلا بدعيتي قومي صريحاً لحزة      لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر  
وهذا عند الفراء لا يختلف عما تقدم بأن انلام ملغاة، ولو أعدنا النظر في البيت، لوجدنا أن الجواب قد تقدم على القسم، والمعنى «لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر فلا يدعيتي قومي»، وجملة «يسلم عامر» حال لثناء الفاعل.

وإن كان القسم واقعاً بالفعل، يَرُ الفراء فيه أن حق الجواب لا يتأثر، وإن جاء مجزوماً بأداة جزم، فإنه في المعنى ليس كذلك، كما هو في قول الشاعر:

حلفت له إن تُدَلِّجَ الليل لا يَرُنَّ      أمامك بيتٌ في بيوتني سائر

والمعنى: حلفت له لا يزال أمامك بيتٌ فلما جاء بعد المجزوم. صيّر جواباً للجزم<sup>(1)</sup> ويمكن القول فيما تقدم أن فعل الشرط والجواب أكثر ما يكونان ماضيين وتكون جملة الجواب جواباً للقسم، وإن جاء أحدهما مجزوماً كانت جملة الجواب في اللفظ جواباً للشرط، وفي المعنى جواباً للقسم، وهذا كله خاضع لما يطرأ على الفعل من أثر أعرابي بأداة الشرط، إذ لا يمكن تفسير الجزم في فعل الشرط والجواب من دون أن نحكم على هذين الفعلين بأنهما متعلقان بأداة الشرط الجازمة: هذا وإن الفراء يرى أن جواب الشرط هو في المعنى جواب للقسم.

وإذا ما جاء فعل الشرط وفعل الجواب ماضيين، فإن الجواب محكوم للقسم، وهذا كله يشير إلى أن الفراء يذهب إلى أن الجواب للمتقدم: سواء أكان في ظاهر اللفظ جواباً للشرط، أم لم يكن كذلك.

أما اجتماع القسم والاسم الموصوف والقسم والاسم الموصوف، فقد تقدم الكلام عنهما في القسم بالحرف، وهما يختلفان عن اجتماع القسم والشرط. وذلك أن الجملة التي هي صلة الموصول مفسرة لجواب القسم، وكذلك القول في الجملة التي هي صلة للاسم المكونة.

(1) الفراء 2/69.

لقد عُدَّ الحذف ضرباً من الإيجاز، وهو أسلوب عرفتُه اللغة العربية. ولا يكاد ياب في النحو يخلو منه، كما هو في القسم، إذ يتحقق الحذف في الفعل الذي يفيد القسم صراحة، ويكون واجباً إذا تعدى بالواو، واثناء، وقبل الحذف إذا تعدى الفعل بالياء. وهو حاصل في جواب القسم أيضاً، وقد تقدمت الشواهد على مثل ذلك.

وقد يحذف الفعل والأداة التي يتعدى بها، ويبقى المقسم به مجزواً، وقد أجاز الفراء مثل هذا الحذف، وذكر أنه محكي عن العرب. ويظهر أنه محصور بالواو. وأثبت الفراء في القرآن بجواز خفض «الحق» في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ﴾ [سورة ص: 84] قال: «ولو خفض «الحق»، الأول خافض، بجعله الله تعالى، يعني في الإعراب، فيقسم به كان صواباً، والعرب تلقي الواو من القسم، ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله تَفْعَلُ، فيقول المجيب: الله لَا فَعَلْتُ. لأن المعنى مستعمل. والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريد: بخير؛ فلما كثرت في الكلام حذف»<sup>(1)</sup>.

ويشير النص إلى أن الحذف جائز لكثرة الاستعمال، ويقصد من هذا المعنى أنه إذا لم يكن القصد قد عُرِفَ لم يجز الحذف.

وقد يحذف الفعل الذي يفيد القسم والمقسم به معاً، ويدل عليهما جملة جواب القسم. وذهب في هذا الفراء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَفْتَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْبَغْنَ عَلَيْهِنَّ مَاءً ثَبِيحًا﴾ [سورة الجن: 16]. فقد أجاز أن تكون «أن لو استقاموا» مستأنفة، ومنقطعة عما قبلها إن كسرت همزة «إن» فيما تقدم من آيات، وتكون وأن لو استقاموا جواباً لقسم محذوف. قال: «وأما الذين كسروا كلها، فهم في ذلك يقولون: «وأن لو استقاموا» فكانهم أضمرُوا بيميناً مع «لو» وقطعوا عن النسق على أول الكلام. فقالوا: «والله أن لو استقاموا» والعرب تدخل «أن» في هذا الموضوع مع اليمين وتحذفها»<sup>(2)</sup>.

وتوضيح ما أجاز أن يفيد القسم في الآية هو فتح همزة «أن» وأنها مستأنفة في أول الكلام، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت معمولاً لعامل محذوف، أو أنها في تأويل مبتدأ.

(1) الفراء 2/413، وانظر المصدر نفسه 1/319.

(2) الفراء 3/192.

وهذان القولان لم يجرهما الفراء في «أن لو استقاموا» إذ أضمر القسم، لتكون «أن» وما وصلت به جواباً له.

وهناك رغبة في التحقيق من دلالة الواو في «وأن لو استقاموا». فالفراء حين قدر القسم جاء بالواو. وفسر القسم بأنه جملة مستأنفة ومنقطعة، وهذا يدفع إلى الظن بأن الواو في الآية تفيد القسم، لأنه لم يقدّر واواً أخرى. وظاهر الحال ليس كذلك لعدم جواز ذكر حرف الجر، وحذف المجرور.

ومن قضايا الحذف في القسم جواز حذف الأداة التي يجاب بها القسم إذا دل عليها دليل، وأجازه الفراء في «لا» و«أن» ومنعه في اللام.

ومن الشواهد على حذف «لا» قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَفَتَرُوا تَذْكُرُ بِيُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: 85] على تقدير لا تزال تذكر يوسف<sup>(1)</sup>. وإدخال عليها هو أن «تفتأ» ملازم للنفي. ومنه قول امرئ القيس:

بسمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لذيالك وأوصالي<sup>(2)</sup>  
واضمار «أن» نص عليه في قول الشاعر:

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْفَصِي مَنِي ذِي الْقَادُورَةِ انْمَقَلِي  
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِي أَنِّي أَبْرُ ذِيَالِكَ الصَّبِي

فالفاعل «تحلفي» منصوب بـ«أن» المضمر. وما جاء به الفراء من تقدير يحتمل أنه أراد «أو أن تحلفي» وتكون معطوفة على «لَتَقْعُدَنَّ» وجاز ذلك لجواز أن تقع اللام موقع «أن» في جواب القسم.

ويضعف هذا أنه - وإن صرح بتقدير «أن» - قد نص على أن «أو تحلفي» منقطع عما قبله، ويفيد معنى «وإلا تحلفي» أو «حتى تحلفي» وليس هناك عطف. ويؤكد هذا المعنى ما جاء به من شواهد. وبذا يكون المعنى لتقعدين مقعد الفصي وإلا تحلفي أو حتى تحلفي. وجواب القسم يكمن في «أني أبر ذياك الصبي» أنا منعه إضمار اللام في جواب القسم. فقد أثبت من خلال الكلام عن المقال التالي: «وأنه لأنيك» فلا يقال:

(1) انظر الفراء 54/2.

(2) انظر الفراء 192/3، وانظر الكتاب 105/3، وإعراب القرآن 100/2.

«والله آتيك»<sup>(1)</sup> في حين أجاز ذلك في تفسير «كم» جواباً للقسم، وقد تقدم الكلام عن هذا<sup>(2)</sup>. ونخلص منه أنه أجاز حذف اللام إذا حلت أداة مكانها.

وحذف جواب القسم قد نص عليه الفراء من خلال بيان أن العرب تترك الجواب إذا عرف المعنى، حيث قال: «وربما تركت العرب جواب الشيء المعروف وإن ترك الجواب»<sup>(3)</sup> ونص عليه في قوله تعالى: ﴿وَاللَّعْنَةُ غُرَابًا﴾ [سورة النازعات: 1]، قال: «ويسأل السائل أين جواب القسم في النازعات؟ فهو مما ترك جوابه لمعرفة السامعين المعنى، وكأنه لو ظهر كان لثبعت، ولتحاسن، ويدل على ذلك قولهم: إذا كنا عظماً نخرة ألا ترى أنه كالجواب لقوله: لثبعت. إذ قالوا: إذا كنا عظماً نحرق، نبعث»<sup>(4)</sup>.

### الخاتمة

إن ثمرة البحث تكمن بما استطاع أن يقدم لنا الفراء من تصور للقسم من خلال حسنه اللغوي، القائم على الشواهد القرآنية والشعرية، فحتجاً بما يذهب إليه العرب من تضمين لمعان، وحذف وإيجاز. وهو في هذا كله لم يحتكم إلى قاعدة نحوية أو فكرة سابقة. وإنما اعتمد ما يراه من معنى في النص، فجاء القسم عنده في الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، سواء أكان فعلها صريحاً في القسم أم مُتضمناً توكيداً فسرهُ الفراء بأنه يفيد معنى القسم.

أما القسم بالحرف فقد أثبت في اللام المفتوحة، واللام الموحدة للشرط، وأوضح ما يمكن أن يكون عليه فعل الشرط. وألزم فعل الجواب ما يتقدمه من أداة. وهذا دفعه إلى أن يفسره جواباً للقسم في موارد، وجواباً للشرط في موارد أخرى. يضاف إلى هذا ما تضمنه البحث من قضايا نحوية أغنت البحث بما اجتهد به هذا العالم الجليل.

(1) انظر الفراء 70/2.

(2) انظر الفراء 253/3.

(3) انظر الفراء 397/2.

(4) الفراء 7/2 - 8.

(5) الفراء 3/231 لقد ذكر الأختص أكثر من قول في جواب القسم انظر معانيه 535.

## المبحث الرابع

### الاسم الموصول وصلته

يمثل موضوع الاسم الموصول وصلته استمراراً للنهج الذي اتخذته على نفسي في دراسة كتاب الفراء للوقوف على الأسلوب الذي عالج به الفراء القضايا النحوية، وقد وجدت أنه يشكل موضوعاً، يستحق الدراسة لما فيه من قضايا تهتمُّ المدرس النحوي، وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث، عالجت في الأول ما جاء في الاسم الموصول نفسه، وفي الثاني القضايا التي جاءت في هذا الاسم كحذفه وتوكيده وإفادته معنى الجزاء، أما المبحث الثالث فعالجت فيه صلة الموصول، سواء أكانت جملة أم غير ذلك، وما جاء فيها من قضايا.

#### القسم الأول:

##### الأسماء الموصولة.

هناك قضايا في الاسم الموصول الذي دخلته الألف واللام، وأخرى تعلقَتْ به من «وما» وأخرى جاءت في «أي».

##### الذي اللذان، الذين:

أسماء موصولة تناول الفراء قضايا في تأصيلها وإعرابها واستخدامها مما تدعو إلى الوقوف عليها.

أما «الذي» فالفراء ينطلق من أن أصله «ذي» ثم زيدت عليه الألف واللام على أنهما غير مفارقتين له، وكذا القول في «الذين» ونضم إليهما «اللذين» وإن لم يذكره، وهذا القول أوقفنا عليه من خلال ما جاء به في أن زيادة الألف واللام في الأسماء المبنية لا

(1) منها هذا البحث، وبحثنا ضمير الفصل بين الصريين والكوفيين، والاستثناء في التراث النحوي والبلاغي والقضايا النحوية في تفسير القرطبي.

يؤثر على إعرابها. كما هي الحال في «الآن» و«الأمس» إذ قال: «كما رأيتم فعلوا في الذي» والذين: تركوهما على مذهب الأداة والألف واللام لهما غير مفارقتين<sup>(1)</sup>.

ونشير إلى أنه يريد بقوله «تركوهما على مذهب الأداة» أنهما مثنيان. ولذا لم يشير إلى «الذين»: لأنه معرب؛ وهذا يعني أنه أخرجه من هذا الحكم. هذا وإننا سنقف على أن أصل «الذين» عنده هو «الذي» ومن المناسب أيضاً أن أذكر أنه قرئ شذوذاً «حِصْرَطَ الَّذِينَ أَلَمَّتْ عَلَيْهِمْ» [سورة الفاتحة: 7]، مجرداً من الألف واللام<sup>(2)</sup>.

والمشهور في «الذي» أنه اسم موصول للمفرد العاقل وغيره، وأجاز الفراء استخدامه موصولاً لجماعة العقلاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [سورة الزمر: 33]. قال: «الذي غير مؤقت، فكأنه في مذهب جماع في المعنى، وفي قراءة عبد الله «والذي جاءوا بالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ» فهذا دليل أن «الذي» في تأويل جمع<sup>(3)</sup>.

وقد يفتن أن الذي أجاز هذا المعنى عند الفراء هو قراءة عبد الله بن مسعود فقد يكون هذا صحيحاً غير أن الذي يعتمد الفراء في هذا الاستخدام هو أن يكون الإخبار بالذي عن العقلاء، ليس غير، ولذا منعه في قوله تعالى: ﴿تَكُونُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْنِي عَنْهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [سورة الأحزاب: 19]. لأنه على الرغم من وجود التفسير «هم» في «بنورهم»، فإن يرى أن تشبيههم بما هم عليه ليس بالضرورة أن يمثلوا بالجماعة، لأن

(1) الفراء 467/1، وذكر ابن الأثير أن الكوفيين يذهبون إلى أصل «ذا» و«الذي» الذال، وحدهاء وذهب البصريون والأخفش إلى أن الأصل «الذي»، انظر الإنصاف: مسألة 40، وذكر مكي بن أبي طالب أن أصل «الذي» لـ «كففاض» ثم زيدت الألف واللام، فظهرت الياء ثم ضعفت إحدى اللامين، وظهرت اللام المحذوفة في الثانية، انظر مشكل إعراب القرآن 1/13، وانظر في هذا شرح الرضي 2/28، 37.

(2) انظر شرح ابن عقيل 1/159.

(3) الفراء 419/2، وذهب إلى هذا المعنى في الآية الأخفش. انظر معانيه 345 وهو قول الزجاج أيضاً انظر معانيه 58/1، ونشير إلى أن بعض النحاة ذهبوا إلى هذا المعنى في قوله تعالى «وخصتم كالذي خاضوا» انظر القوطي 1/212، ومنهم من ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾... ذهب الله بنورهم، وذكر أبي الشجري أن من العرب من يأتي بلفظ الواحد عن الجمع، واستشهد على ذلك بقول الشاعر

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

فالتصغير «هم» يعود على «الذي» انظر فيه 307/2 وانظر هذا المعنى ابن عيش 3/156.

التعجيل كان لفعلهم، وليس لهم، ولذا تجده يقول فيها:

(فإنما ضرب الخثر - والله أعلم - للفعل، لا لأعيان الرجال، وإنما هو مثل للنفاق. فقال: مثْلُهُم كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا، ولم يقل: الذين استوقدوا...) (1).  
ويريد بالفعل المصدر.

هذا، وإن الفراء أجاز في هذا الاسم أن يُنْزَلَه منزله اسم الفاعل الذي يفيد الجمع، أثبتته في قوله تعالى: ﴿نَسَاءً عَلَى النَّوَى أَحَسَّ﴾ [سورة الأنعام: 154]، إذ قال: (تماماً على المحسن، ويكون المحسن في مذهب جمع) (2).

وأجاز فيه أيضاً أن يكون بمنزلة «ما» المصدرية في الآية المتقدمة، قال: (إن شئت جعلت «الذي» على معنى «ما» تريد: تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تماماً على إحصائه) (3).

والفرق بين المعنيين هو أن الأول يقصد به المحسنين أنفسهم، أما الثاني، فقد قصره على فعل موسى عليه السلام والقول في هذا كله إن الفراء قد اعتمد على المعنى ولم ينطلق من قاعدة نحوية.

أما «اللذان» فقد تعرض الفراء إلى تشديد النون فيه من خلال بيان جواز تخفيف النون في قوله تعالى: ﴿فَلِلَّذِينَ كُفِرَتْ بِرُحْمَتُهُنَّ﴾ [سورة القصص: 32] قال: (اجتمع القراء على تخفيف النون من «ذالك» وكثير من العرب يقول: فذالك، وهذان قائمان، اللذان يأتيانها منكُم، فيشددون النون) (4).

وأجاز أن يعرب بالآلف رفعاً ونصباً وجراً، وقد استفدنا هذا الحكم من خلال إجازته ذلك في «هذان» (5) وهي لغة عرفتها بعض القبائل العربية، إذ تعرب المثنى بالآلف

(1) الفراء 15/1، ونعجب الأخفش إلى أنها مفردة. انظر معانيه 348، وهو قول الزجاج. انظر معانيه 1/58، والبيان في غريب إعراب القرآن 1/59، وأجاز فيها العكبري معنى الجمع، انظر البيان في إعراب القرآن 1/232.

(2) الفراء 1/365.

(3) الفراء 1/365.

(4) الفراء 2/306 وانظر القراءة في السبعة 493.

(5) الفراء 2/183.



رفعاً، ونصباً وجراً<sup>(1)</sup>. سواء أكان الاسم موصولاً أم غير ذلك.

أما ما جاء في «الذين» فقد اقتصر على بيان أصله وإعرابه. حيث قال: (كما قالت العرب «الذي». ثم زادوا نوناً تدل على الجماع، فقلوا: «الذين» في رفعهم، ونصبهم، وخفضهم. كما تركوا «هذان» في رفعه، ونصبه، وخفضه وكثارة يقولون: اللذان<sup>(2)</sup>). فقد أعربوه بإعراب جمع المذكر السالم.

الشيء. واللاتي: ذكر الفراء أنهما يتقارضان، إذ جاز لكل منهما أن يستخدم مكان الآخر غير أنه قلل من استخدام «التي» للنساء. قال: (والعرب تقول في جمع النساء «اللاتي» أكثر مما يقولون «التي» ويقولون في جمع الأموال، وسائر الأشياء سوى النساء «التي» أكثر مما يقولون فيه «اللاتي»<sup>(3)</sup>).

وفي «التي» أجاز أن تستخدم للأولاد. والأموال. وتثنيتهما، أو يكتفي بها من الأموال عن الأولاد، ذكر ذلك كنه في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِأَلْفٍ تُفَرِّقُكُمْ عِنْدَ رُفْقٍ﴾ [سورة سبأ: 37]. قال: (إن شئت جعلت «التي» جامعة للأموال، والأولاد، لأن الأولاد يقع عليها «التي» قلما أن كانا جمعاً، صلح للتي أن تقع عليهما ولو قال: «بالتين» كان وجهاً صواباً... لو وجهت «التي» إلى الأموال، واكتفيت بها من ذكر الأولاد، صلح ذلك<sup>(4)</sup>). والن واضح من النص أن الفراء أنزل الأولاد منزلة غير العقول.

وهناك مورد قد يظن فيه أن الفراء قد أجاز أن تستخدم «التي» لجماعة الذكور العقلاء هو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ مِّنْ فَرَقٍ مِّنْ أُمَّةٍ قَوَّةٌ مِّنْ قَرِينِكَ الْفَرْجُ﴾ [سورة محمد: 13]. إذ قال: «يريد: التي أخرجك أهلها إلى المدينة، ولو كان من قرينك التي أخرجوك، كان وجهاً، كما قال: فجاءها بأسنا بيتاً أو هم قائلون... فقال: «قائلون» وفي أول الكلمة «فجاءها»<sup>(5)</sup>.

ولتوضيح هذا نقول: إن هناك محذوفاً مضافاً إلى القرية، قلما حذفتم أعربت القرية

(1) انظر مصادر اللغة 128، فقد حصر من تكلم بهذه اللغة من القبائل العربية.

(2) الفراء 2/184.

(3) الفراء 1/257.

(4) الفراء 2/363. وانظر هذا المعنى في «التي» إعراب القرآن 2/476، القوطي 5/31.

(5) الفراء 3/59.

بإعرابه، ولما كانت جملة «يخرجونك» صلة لـ «التي» فظهر أن الواو تعود على القرية،  
والحقيقة ليست كذلك، لأن الواو تعود على المضاف المحذوف، والضمير العائد على  
«التي» محذوف أيضاً وتقديرها: قوم قريتك التي أخرجوك منها.

## مَنْ وَمَا

اسمان غير مؤنيتين. يدلان على الواحد، أو أكثر كما يستخدمان للعاقل وغيره.

أما مَنْ فله استخدامات، منها أنه يكون اسماً موصولاً للعقل، ولجماعة  
العقلاء، كما جاز أن يدل عليهما معاً من دون تكراره، هذا ما ذهب إليه القراء في قوله  
تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الأعراف: 8]. إذ دلت «فمن»  
على الواحد، وقد اتضح هذا من خلال صلتها «موازينه» وانتقلت إلى الجمع عند الإخبار  
عنها في «أولئك هم المفلحون»<sup>(1)</sup>.

ومجيء «مَنْ» لغير العاقل مشروط عند القراء بقراءة يتضمنها النص تمييزاً له هذا  
المعنى، وهي أن تكرر حيث ترد مرة للعقل، وأخرى لغير العاقل، وأثبت هذا في قوله  
تعالى: ﴿أَلَمْ يَخْلُقْكُمْ أَمْ لَا يَخْلُقْ﴾ [سورة النحل: 17]، فأعاد الأولى على الخالق، وهو  
الذي مكن الثانية أن تعود على غير الخالق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْبِئُ عَنْ بَطْنِهِ  
وَيَنْبِئُ عَنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَمَنْ يَنْبِئُ عَنْ آدَمَ﴾ [سورة النور: 45].

ونشير إلى أنه أجاز ذلك إذا لم تكرر، فقد أثبت عمن لم يسميهم في أحد وجهين  
ذكرهما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعْيِشًا وَمَنْ أَسْمَمَ لَمْ يَرْفَعْ﴾ [سورة الحجر: 20]  
إذ أجاز أن تكون «من» للبهائم، وما سوى الناس، ويكون بهذا قد ضم البهائم  
والإبل إلى العبيد<sup>(3)</sup>.

أما «مَا» فاسم موصول لغير العاقل، وأجاز استخدامها للعاقل أيضاً، وأجاز في غير  
العاقل أن يعود عليها ضمير الجماعة في قوله تعالى: ﴿إِنشِرْكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخَفَّوْنَ﴾

(1) انظر الفراء 373/1، والمصدر نفسه 372/2، 59/3.

(2) انظر الفراء 98/2.

(3) انظر الفراء 86/2، واتوجه الآخر للعبيد والإماء، وانظر المصدر نفسه 113/3. والتبيان في إعراب القرآن 779/2.

[سورة الأعراف: 191]، فالضمير «هم» يعود على «أما»، وهي تغير العاقل، لأن المراد بهم «يُخْلِقُونَ» الآلهة<sup>(1)</sup>.

وقد بوحد الضمير في مثل هذا، ثم يجمع على السعنى، ونص على هذا الفراء في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [سورة النحل: 73]، فقد وُحِدَ الضمير في «يملك» وجمع في «يستطيعون»<sup>(2)</sup>.

واستخدام «أما» للعاقل أثبت الفراء في آيات قرآنية، وذكر عن العرب أنهم لا يكادون يجمعون «أما» للعاقل، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلَامًا لَوَفِيهِمْ رُبُّكَ أَفَعَلَكُمُ﴾ [سورة هود: 111]، قال فيها: «وقرأت الفراء بتشديد. أما وتخفيفها وتشديد «إن» وتخفيفها، فمن قال: «وَإِنَّ كَلَامًا» جعل «أما» اسمًا للناس»<sup>(3)</sup> بتخفيف «أما».

وقد يعني بـ«أما» لفظ الجلالة، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُ﴾ [سورة إبراهيم: 22]، فقد فسرهما بقوله: (هذا قول إبليس).

قال لهم: إني كنت كفرت بما اشركتمون، يعني بالله عز وجل<sup>(4)</sup>، واستخدامها لهذا المعنى كثير في القرآن، وقد نص عليه<sup>(5)</sup>.

وقد يجتمع المعنيان في النص الواحد ب تكرارها، شأنها في ذلك شأن «من» قد نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَكْفُرُ الْكَافِرُونَ﴾ (١) لَا أَقْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ (٢) وَلَا أَشْهَدُ عِبَادَتَكُمْ مَا تَعْبُدُونَ [سورة الكافرون: ١ - 3]، فالأولى قصد بها غير العاقل، والثانية عني بها لفظ الجلالة<sup>(6)</sup>.

أما «أما» في قوله تعالى: ﴿فَأَنذِرُوا مَا حَاطَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ﴾ [سورة النساء: 3]، فله فيها قولان: أحدهما أنه ذهب فيها إلى أن «أما» للعاقل، وقد قال به أكثر من مورد<sup>(7)</sup>.

(1) انظر الفراء 400/1.

(2) انظر الفراء 110/2.

(3) الفراء 28/2، وانظر المصدر نفسه 263/3، وانظر الفراء في السبعة 334 - 340.

(4) الفراء 76/2، وأجاز مكي أن تكون «أما» مصدرية، انظر المشكل 506/2.

(5) انظر الفراء 263/3 - 264 والمصدر نفسه 370/3.

(6) انظر الفراء 416/2.

(7) انظر الفراء 28/2، وانظر في «أما» القضايا النحوية في تفسير القرطبي 57 - 61.

وأجاز في القول الآخر أن تكون «ما» مصدرية مؤولة مع الفعل الداخلة عليه بالمصدر  
 التصريح، قال: ﴿ما ضاب لكم﴾، وتم بقل: ﴿من ضاب﴾، وذلك أنه ذهب إلى الفعل.  
 كما قال: ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ يريد أو ملك أيمانكم. ولو قبل في هذين «من»، كان  
 صواباً، ولكن الوجه ما جاء به الكتاب، وأنت تقول في الكلام: أخذ بن غبيدي ما شئت  
 إذا أراة - مشيتك، فإن قلت: من شئت، فمعناه: أخذ الذي شئت<sup>(1)</sup>.

والواضح من النص أن المرجح عنده، هو أن تكون: «ما» مصدرية.

ونشير إلى أن ما جاز في «ما» امتنع في «من» كما نص في مكان آخر على أن «ما»  
 لا تصنع في كل مورد صلتحت فيه «من» كما هو في «إنما» إذا دخلت على فعل قد عمل  
 في معرفة عاقل نحو، إنما ضربت أخاك، ف«ما» ملغاة، وإذا قبلنا: إنما ضربت أخوك،  
 فتكون «ما» «إن»، وتفيد معنى العاقل، وقد منع انرفع في مثل هذا، قال: (إذا رأيت  
 «إنما» في آخرها اسم من الناس، وأشباههم مما يقع عليه «من»، فلا تجعل «ما» فيه على  
 جهة «الذي» لأن العرب لا تكاد تجعل «ما» للناس، من ذلك: إنما ضربت أخاك. ولا  
 تقل: أخوك. لأن «ما» لا تكون للناس<sup>(2)</sup>، وبهذا يكون قد منع استخدام «ما» للعاقل في  
 هذا ليس غير.

وقد يجتمع المعنيان في «ما» من دون تكرارها، واشتراط في إجازة ذلك أن يقرن  
 صلتها «من» المجارة وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَيْلٌ يُجَدُّ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ  
 دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل: 49]<sup>(3)</sup>.

وتعليق ذلك هو أن «ما» غير مؤقتة، أو مقصورة على جنس بعينه، وهذا يكسبه  
 الإبهام، ورفعه يتم ب«من» وهذا الشرط يتحقق أيضاً، إذ أفادت «ما» الموصولة معنى  
 الجزاء، وهو ما سيتضح من خلال بيان أن الاسم الموصول قد يفيد معنى الجزاء.

(1) انظر الجزء 1/ 251 - 253، والمصدر نفسه 263/3. ونشير إلى أن «ما» للعاقل كثير للورود. ولكن  
 كثير الخلاف في آية التكميل، فقد جاء فيها ستة أوجه من الإعراب. انظر القرطبي 12/5 - 13 وانظر  
 المصدر نفسه 3/ 263 - 264، وأجاز في موضع آخر أن تكون مصدرية أو زائدة، انظر المصدر نفسه  
 2/ 551، 2/ 574، 1/ 204، وذهب الطبري إلى أنها بمعنى: موافقوا بكلاماً. وبسبب أن يشير إلى  
 ابن السكيت أنها بمعنى «اللاتي» انظر شرح المفصل 3/ 245.

(2) القراء 1/ 102، وانظر قوله في «وقال إنما اتخذتموه من دون الله آوثاناً» 2/ 316.

(3) انظر الصراء 2/ 103.

بقي هنا أسلوب ضمه القرآن في «ما»، أحاول أن أوضح موقف الفراء منه، وهو في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَكَانَ ءَاثِمٌ﴾ [سورة ص: 24]، والغموض في «قليل ما هم» وفيه قال الفراء: (ويكون أن تجعل «ما» اسماً. وتجعل «هم» صلة لـ «ما». ويكون المعنى: وقليل ما تجدتهم، فتوجه «ما»، والاسم إلى المصدر. ألا ترى أنك تقول: قد كنت أراك أعقل مما أنت، فجعلت «أنت» صلة لـ «ما» والمعنى: كنت أرى عقلك أكثر مما هو. ولو لم ترد المصدر. لم تجعل «ما» للناس<sup>(1)</sup>).

وليس هناك من شك أن «ما» اسم موصول، وقد أنزله منزلة المصدر الموصول، وليس هذا غريباً، لأنه قال به في «الذي» والمشكل هنا هو تفسير صلتها بـ «هم». وما استغذته من النص المتقدم، هو أن «هم» في محل نصب مفعول به بفعل محذوف تقديره: تجدتهم، ويؤكد هذا ما جاء به من أمثلة تفيد هذا المعنى، منها: قد كنت أراه غير ما هو، والمعنى عنده هو: كنت أراه على غير ما رأيت منه، أي: على غير رؤيتي منه، وشرط هذا أن تكون «ما» للعاقل.

أي:

لأن معنى، منها أنها تكون اسماً موصولاً<sup>(2)</sup>، ولم أقف على شيء يذكر فيها عند الفراء سوى ما جاء به في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [سورة مريم: 69].

فقد أثبت جواز نصبها ورفعها، ولكل معناه، إذ ذهب في الأول إلى أنها مفعول به للفعل «لنزعن» ولم يصرح بمعناها، وليس من شك أنها اسم موصول. وبذا يكون الفعل «لنزعن» قد اكتفى بالجار والمجرور.

أما رفعها فله فيها ثلاثة أوجه، أحدها أنها مرفوعة بما بعدها، ويريد بها أنها مبتدأ، وهذا الإعراب يجعلها اسم استفهام لتعلق الفعل «لنزعن» عن العمل بها والدليل إلى هذا المعنى ما استشهد به من آيات فيها «أي» اسم استفهام. منها قوله تعالى: ﴿يَتَفَوَّتُ عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَيْسَ لَهِمْ أَقْرَبُ﴾ [سورة الإسراء: 57]، وقوله تعالى: ﴿يَلْفُتُونَ أَفْتَنِهْمَ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْثًا﴾ [سورة آل عمران: 44].

(1) الفراء 2/ 400 وله قول آخر هو أن «ما» زائدة.

(2) تشير إلى أن الفراء حاول أن يفسر تعلق الفصل في «أي» إذا كانت استفهامية، انظر 1/ 46 - 48 والمصدر نفسه 1/ 46، 47، 352/1.

والوجه الثاني قال فيه: (فإن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ لَنُنَزِعَنَّ مِنَ الَّذِينَ تَشَابَعُوا عَلَىٰ هَذَا يَنْظُرُونَ بِالتَّشَابُعِ إِلَيْهِمْ أَشَدُّ، وَأَخِثَ وَإِلَيْهِمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَتِيًّا)<sup>(1)</sup>.

إن ما تضمنته النص لا يشير إلى ما تفيد «أي»<sup>(2)</sup>، سوى ما مثله الفراء في تفسير دلالتها ومنه أستطيع أن أقول إن الفراء أعرب «أي» بإعراب الضمير في «تشابعوا» وهذا يعني أنها تفيد الاسم الموصول، وليس هناك معنى آخر، يمكن أن تفسر فيه «أي»، وخاصة إذا عرِّدنا أن الاسم الموصول يؤتى بها في حال أن المخبر عنه قد عرف بحدث كما هو في قولنا: جاء الذي ساعدته، إذ المقصود بالإخبار عنه هو ما وقعت عليه المساعدة، ولما كان لا يصلح أن يستند الإخبار إلى مثل هذا الوصف جيء بالاسم الموصول للموصول به إلى هذا المعنى، شأنه شأن الجملة المصدرة بحرف موصول في نحو: وددت أن تذهب، غير أن الفرق بينهما أن الأول يفيد الوصول إلى الموصول بالجملة، والثاني يقصد به الوصول إلى فعله، وهذا يفسر أيضاً جواز مجيء الألف واللام اسماً موصولاً في نحو: جاء القائم.

والوجه الثالث في الرفع، فقد صرح الفراء أنه غير المقصود في الآية، حيث قال فيه: (وفيه وجه ثالث من الرفع أن تجعل ﴿ثُمَّ لَنُنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ بالنداء، أي لتنادين إليهم أشد على الرحمن عتياً، وليس هذا الوجه يريدون)<sup>(3)</sup>.

وهناك مورد أعرب فيه الفراء «أي»، لأن الفعل الذي تقدمها يصح أن يعمل في «أي» قال: (ولو قلت: اضرب إليهم ذهب، لكان نصيباً؛ لأن الضرب لا يحتمل أن يضمر فيه النظر، كما احتمله العلم والسؤال والبلوى)<sup>(4)</sup>.

فالنص يشير إلى أن الفراء أجاز إضمار الفعل في الأفعال التي تدل على العلم،

(1) الفراء 48/1، وهذا القول نسبته النحاس لبعض الكوفيين، وزاد عليه أنهم ذهبوا إلى أنها تفيد الشرط، انظر إعراب القرآن 2/322 - 323، ونسب مكِّي ما ذكرناه عن الفراء إلى المبرد، انظر المشكل 12/2 وانظر ما جاء في الآية الكتاب 2/398، وما بعدها، شرح الكافية 2/58، شرح المنقصل 3/145 - 146، والقضايا النحوية 61 - 64.

(2) لم يحاول محقق الكتاب تشكيل «أي» من أجل تحديد دلالتها.

(3) الفراء 48/1.

(4) الفراء 3/170.

والسؤال والبلوى، ومعه في الضرب لعدم إمكان إضمار فعل بعده. (1)، وهذا يقطع بأن  
«أي» هنا اسم موصول، وإذا ما تقدمها فعل مما أوردته فهي أقرب إلى الاستفهام.

## القسم الثاني:

### «قضايا في الاسم الموصول».

هناك قضايا نحوية في الاسم الموصول، أفردت لها هذا العنوان، لتعددتها وتنوعها  
وكان أبرزها حذف الاسم الموصول، إضافة إلى غيرها مما سنقف عليه.

#### أولاً: حذف الاسم الموصول.

إنه ليس غريباً الحذف. والغريب هو أن يحذف الاسم الموصول وإبقاء صلتها، وقد  
نسب إلى القراء والكوفيين جواز ذلك.

وحقيقة هذه المسألة الخلافية تتضح من خلال تفسير ما جاء به القراء في بعض  
التنصوص القرآنية، وهي في نمطين: أحدهما نص فيه القراء على إضمار «من» و«ما»  
والآخر فسر فيه النص بجملة تضمنت الاسم الموصول «الذي» بتضح الفروق بينهما من  
خلال الوقوف على ما ورد فيهما.

أما ما جاء في «من» و«ما»، فقد نص على إضمارهما من دون أن يصرح بأنهما  
اسمان موصولان، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ  
عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [سورة النساء: 46]. حيث قال فيها: «إن شئت جعلتها متصلة بقوله «الم  
نزل إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب... مستأنفة. ويكون المعنى: من الذين هادوا من  
يحرفون الكلم، وذلك من كلام العرب أن يضمروا «من» في مبتدأ الكلام فيقولون: منا  
يقول ذلك، ومنا لا يقوله، وذلك أن «من» بعض لما هي منه. فلذلك أدت عن المعنى  
المشروك، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا بَدَأَ إِلَّا تَمَّ مَقْدَمُ مَعْنَاهُ﴾ [سورة الصافات: 164]  
وقال: ﴿وَلَنْ يَنْفَكُوا إِلَّا وَلَدْعَاً﴾ [سورة مريم: 71]، وقال ذو الرمة:

فظنُّوا ومنهم دُمعه سابق له      وآخر يُشنى دُمعه العين بالهمل

يريد: منهم من دُمعه سابق، ولا يجوز إضمار «من» في شيء من الضمات إلا على  
المعنى الذي نبأك به. وقد قال الشاعر في الهجاء، ولست أشتهيها، قال:

(1) انظر في حلا القراء 46/1 - 47، 197/1، 236/1، 169/3.

لو قلت ما في قلوبها لم تأثم بفضلها في حسب وميئسهم  
ويروي أيضاً «ثبتم» لغة، وإنما جاز ذلك في «في» لأنك تجد معنى: «من» أرى  
بعض ما أضيفت إليه<sup>(1)</sup>.

يشير النص إلى أن القراء قد أضمر «من» غير أن هذا مشروط عنده، ولمعرفة هذا  
هو أننا لو تأملنا النص، لانتضح لنا جملة أمور منها:

الأول: أنه اشترط في تقدير «من» وجود «من» التي تفيد التبعية، وضعف ذلك  
في «في» التي تضمنت دلالة «من»<sup>(2)</sup> وشرطه هذا ل«من» كي تدل على محذوف، لأننا لو  
أخذنا قوله «من الذين هادوا»، لكان المعنى: من اليهود، وركبناها مع «يحرفون»،  
لأصبحت: من اليهود يحرفون، وهذا يتطلب تقدير «من» كي تصبح اندلالة: من اليهود  
من يحرفون، وعلى هذا فإن شرط وجود «من» الجارة يلزم هذا التقدير، لأننا لو جردنا  
«من» لم نحتاج إلى تقدير. إذ العبارة، تكون: اليهود يحرفون وهذا التحليل يشير إلى أن  
«من» المقدرة نكرة أكثر من كونها اسماً موصولاً، لعدم الوقوف على من حُرِفَ.

الثاني: أن تقديره ل«من» لا يدل على أنه يريد بها الاسم الموصول، بل إنه يريد بها  
التي تفيد النكرة، دليل ذلك قوله: ولا يجوز إضمار «من» في شيء من الصفات إلا على  
المعنى الذي نبأته به.

الثالث: ولو جاز أن القراء يريد ب«من» هنا اسماً موصولاً، لأخذ عليه تجويزه  
حذف الاسم الموصول وعائده في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَكُوا إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [سورة مريم:  
71]، لأنه يتناقض مع ما ستقف عليه في منعه أن تكون الصلة اسم فاعل، ندخل عليه  
الألف، واللام في نحو «قائم»<sup>(3)</sup>.

الرابع: أنه لم يستخدم مصطلح «صلة»، وإن استخدم في مكان آخر، فله عند  
القراء أكثر من معنى<sup>(4)</sup>.

الخامس: أن القراء لم ينفرد في تقدير «من» في هذا، وإنما قال به الأخفش<sup>(5)</sup>.

(1) القراء 1/ 271 والمصدر نفسه 1/ 384، 2/ 264، 2/ 323، وانظر في هذا الإنصاف 721 - 722.

(2) أود أن أشير إلى أن القراء لم يشترط تقدير من «الجارّة» في ما كما سيأتي.

(3) سيأتي الكلام عن هذا في بحث «صلة الموصول».

(4) انظر استخدامات مصطلح «صلة» عند القراء 1/ 95، 1/ 345، 2/ 264، 2/ 266، 2/ 315، 2/ 323.

400/2.

(5) انظر معاني القرآن للأخفش 163.



وغيره<sup>(1)</sup>. وذهبوا إلى أنها نكرة محذوفة، وقدر سيويه «واحدًا»<sup>(2)</sup>، والصبر «أحدًا»<sup>(3)</sup>. وهناك مورد ذهب فيه القراء إلى تقدير «من» من دون أن يتضمن النص وجود «من». انجازه جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة العنكبوت: 22]، قال فيها: (قال المعنى - والله أعلم - ما أنت بمعجز في الأرض ولا في السماء بمعجز، وهو من غامض العربية للتضجير الذي لم يظهر في الثاني - ومثله قول حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ  
وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ  
أراد: وَمَنْ يَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ، فأضمر «من» وقد يقع في وهم السامع أن الممدح والنصر لمن هذه الظاهرة، ومثله في الكلام: أَكْرَمَ مَنْ أَتَاكَ، وَأَتَى أَبَاكَ، وَأَكْرَمَ مَنْ أَتَاكَ، وَلَمْ يَأْتِ زَيْدًا، تَرِيدُ: وَمَنْ لَمْ يَأْتِ زَيْدًا<sup>(4)</sup>.

وأرى أنها لا تختلف عن سابقتها بأنها تفيد النكرة، أما عدم اشتراطه «من» هنا، فلأنها تختلف عن سابقتها بأنها معطوفة على «وما أنتم» وقد كرر النفي بالـ«لا». وهذا يعطيها تأكيداً على أنها نكرة لاختصاصي «لا» بدخولها على النكرات، يضاف إلى هذا أن القراء قدر ولا من في السماء بمعجز فقد أفرد «معجز» وهذا يعطي «من» معنى «أحد»، ويكون التقدير: ولا أحد بمعجز في السماء.

أما قول حسان، فهو في تقدير: أَحَدٌ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ، وأحد ينصره ويمدحه سواء، وقد اشتركا في خبر واحد هو «سواء» وكذا لا قول في الأمثلة التي ضربها القراء، فإنه لا يصلح أن تعطف الجمل المتأخرة على المتقدمة لعدم انسجام المعنى مما دفعه إلى تقدير «من» التي تفيد معنى «أحد» وليست اسماً موصولاً.

(1) انظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 266، والبيان للعكبري 1/ 362، 363، المعنى 815 - 336.

(2) انظر الكتاب 2/ 345، 846.

(3) انظر المقتضب 2/ 135، ونشير إلى أن ابن خازن ذكر إضمار «من» من خلال كلامه عن إضمار الأسماء. انظر الصحاحي في فقه اللغة 387، وذهب ابن حني في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ إلى أن يؤول من به إلى أنه بمعنى «إلا من...» ومثله في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ إنه بمعنى «إلا من...» انظر الجمع 274. وما جاء به ابن جني ذكره الزجاج من قبل. انظر معانيه 2/ 142.

(4) القراء 2/ 315، وانظر هذا في المقتضب 2/ 135، المعنى 815 القوطي 13/ 337.

والحذف لم يقتصر على «ما» كما ذكرنا. وإنما هو في «ما» أيضاً، فقد نص الفراء على إضمارها في أكثر من مورد. ولم يذكر في أحدها أنها اسم موصول، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نِعَمَ رَبِّكَ وَنُكْرًا كَثِيرًا﴾ [سورة الإنسان: 32]. فقد ذكر إضمار «ما» عن لم بسميهم حيث قال: (يقال: إذا رأيت ما لم رأيت نعيماً، وصلح إضمار «ما» كما قيل: لقد تقطع بينكم والمعنى: ما بينكم، والله أعلم)<sup>(1)</sup>.

فالبواضح أنه لم يصرح بأن «ما» هنا اسم موصول، ولذا جاز أن تفسر بأنها تفيد النكرة أي: إذا رأيت شيئاً هناك رأيت نعيماً، وملكاً، كثيراً إذ أكد الوفا البصرية بالنعيم والملك، ويستدل على هذا المعنى: بما جاء به في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 94]. قال: (قرأ حمزة ومجاهد «بينكم» يريد: «وصلكم» وفي قراءة عبد الله «لقد تقطع ما بينكم»، وهو وجه الكلام، (إذا جعل الفعل لين، ترك نصباً)<sup>(2)</sup>.

فانحصر بشير إلى أن الفراء جعل قراءة عبد الله تفسيراً للمعنى الأول، وعندها يكون المعنى: لقد تقطع وصلكم بينكم.

ونخلص مما تقدم إلى أن الفراء لم يصرح فيما تقدم من تقدير لـ «ما» بأنها اسمان موصولان، كما أنه لم ينفرد في هذا التقدير، إذ قال به غيره من النحاة، ونصروا بأنهما نكرتان موصوفتان.

أما النمط الآخر من هذه المسألة، فهي أن الفراء قد صرح بتقدير الاسم الموصول «الذي» من خلال بيان ما عليه النص من دلالة، وقد وقفنا على هذا في موردين، لم بحثنا في غرضهما، ولا في دالتهما وهما قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [سورة البقرة: 175]. وقوله تعالى: ﴿فَقُلْ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُ﴾ [سورة عبس: 17]. فقد ذكر في الآيتين وجهين من الإعراب، أحدهما أن «ما» اسم استفهام، قال: (أحذف معناه: فما الذي صبرهم على النار؟)<sup>(3)</sup>.

ومع التفسير لا يستدل به على أن الفراء قد أجاز إضمار الاسم الموصول «الذي».

(1) الفراء 218/3.

(2) الفراء 345/1، وانظر القراءة في السبعة 263، وانظر الشكل 278/1 - 279.

(3) الفراء 103/1، وانظر المصدر نفسه 237/3، والوجه الآخر في «ما» أنها تعجبية.

بدليل أنه ليس من صيغة الفعل، ولذا يقال فيما جاء به أنه أراد أن يقرب معنى النص من الاستفهام.

## ثانياً: الاسم الموصول يفيد معنى الشرط.

أجاز الفراء في الاسم الموصول أن يفيد معنى الجزاء. وهو محكوم في هذا بما تضمنه القرآن من نصوص يفيد فيها الاسم الموصول هذا المعنى، وقد أثبت في نمطين. أحدهما: أن يتقدم الاسم الموصول الجملة، شأنه في ذلك شأن الجملة الشرطية. وأوجب فيه ما أوجبه في جملة الشرط، إذا تضمنت اسماً نكرة مرتبطاً بدلالة الاسم الموصول وذلك بأن يجر الاسم النكرة بـ «من» الجارة وقد أثبت ذلك من خلال تفسير وجود «من» الجارة في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ﴾ [سورة النحل: 49]، قال: (من دابة. لأن «ما» وإن كانت قد تكون على مذهب الذي فإنها غير مؤقتة. وإذا أُنْهَمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء والجزاء تدخل «من» فيما جاء من اسم بعده من النكرة: فيقال: من ضرب من رجل فاضربوه، ولا تسقط «من» في هذا الموضوع. وهو كثير في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَقِّهِ قِوَالَهُ﴾ [سورة النساء: 79]، ولم يقل في شيء منه يطرح «من» كراهية أن تشبه أن تكون حالاً لـ «فمن» و«ما» فجعلوه بـ «من» ليدل على أنه تفسير لـ «ما»، و«من»: لأنهما غير مؤقتتين، فكان دخول «من» فيما بعدهما تفسيراً لـ «ما» وكان دخول «من» أدل على ما لم يؤقت من «من» و«ما» فلذلك لم تلقيا. فدل مجيء أحدهما هنا على أنه لم يرد أن يكون ما جاء من النكرات حالاً للأسماء التي قبلها. ودل على أنه مترجم عن معنى «من» و«ما»<sup>(1)</sup>.

فالنص يشير إلى أن ما أوجب دخول «من» ثلاثة أسباب وهي:

- 1- إن «ما» غير مخصصة، لأنها أشبهت الجزاء على الرغم من أنها بمنزلة «الذي».
- 2- تضمن جملة الصلة اسماً نكرة.
- 3- إخراج الاسم النكرة من كونه حالاً إلى كونه من صلة الموصول بجره بـ «من».

وبهذه الأسباب نجد أن دخول «من» يعطي الجملة الشرطية. وجملة النصلة معنى كأننا مفتقدين إليه، وهو أنهما اكتسبنا العموم بدخول «من» الجنسية، ولتوضيح هذا الاكتساب نضرب المثال التالي:

ما أعطيت درهماً فهو لك.

نرى أنه لا يبيح إعطاء كل درهم له، إذ لا يفيد معنى: إن كل ما أعطيتك من درهم فهو لك، وإذا أردنا أن نكسبه المعنى المتقدم، يجر الاسم النكرة «درهماً» باسم «الجار».

وهناك قضية تتعلق بما تقدم، وهي أن الاسم الموصول إذا ما أفاد معنى الجزء، فإنه يقتضيه خبره بالفاء، وجاز حذفها، وقد نص عليها الفراء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يُتِمُّوْا قَوْلَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: 53]، قال: (ولو جعلت ما يكتم في معنى «الذي»، جاز، وجعلت صلة «بكم»، و«ما» حينئذ في موضع رفع بقوله «فمن الله»، وكل اسم وصل مثل «من» و«ما» والذي فقد يجوز دخول الفاء في خبره، لأنه مضارع للجزء والجزء قد يجاب بالفاء... وإن القيت الفاء، فصواب<sup>(1)</sup>.

أما النمط الآخر الذي أجاز فيه الفراء أن يتضمن الاسم الموصول معنى الجزء، فهو يختلف عن الأول بأن الاسم الموصول ليس له الصدارة في الكلام، كما هو معهود في الجملة الشرطية، وفي النمط المتقدم، وإنما يتوسط الجملة، ومثل له بقوله: (أحب من أحبك)<sup>(2)</sup>.

ونشير إلى أنه اشترط في جواز هذا المعنى في الاسم الموصول أن يكون غير مؤقت، بمعنى أنه نكرة غير مخصصة، بإفادتها العموم، ولذا نجده قد فسر الجملة بقوله: (أحب كل رجل أحبك)<sup>(3)</sup>، وقد تضمن هذا التفسير لفظة «كل» بدل الاسم الموصول، ليشعر أن «من» تفيد العموم.

ولما كان «من» يفيد معنى الجزء، والفعل «أحب» يدل على انماضي، لتفت الفراء

(1) الفراء 105/2، وتظهر المصدر نفسه 78/1، 242/1، 306/1، 52/2 وذكر هذا سيبويه بالأخفش، انظر الكتاب 139/1، 140، والمصدر نفسه 69/3 ومعاني القرآن 103.

(2) الفراء 243/1.

(3) الفراء 243/1، ونشير إلى أنه جعل من هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ 243/1.

إلى هذا وأشار إلى أن الفعل «أحب» يدل على المستقبل.

### ثالثاً: الاسم الموصول مبتدأ:

لا غرابة في أن يكون الاسم الموصول مبتدأ غير أني من هذا العنوان أردت أن أدخل إلى قضيتين، اهتم بهما القراء.

إحدهما أن يقرن خبر الاسم الموصول بالالف واللام، ونص عليه في قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ أَلْسِنَةٌ﴾ [سورة يونس: 81]، ثم راح يعلل دخولهما بقوله: وإنما قال: «السحر بالالف، لأنه جواب لكلام، قد سبق، ألا ترى أنهم قالوا: لما جاءهم به موسى: أهذا سحر؟ فقال: بل ما جئتم به السحر، وكل حرف ذكره متكلم نكرة، فرددت عليها لفظها في جواب المتكلم، زدت فيها ألفاً، ولأماً، كقول الرجل: قد وجدت درهماً، فنقول أنت: فأين الدرهم؟»<sup>(1)</sup>.

يشير النص إلى أن دخول الألف واللام يفيدان التعريف، وقد استفاد ذلك من خلال طرح السؤال في نكرة، ثم يجاب عنها، فتكتسب التعريف بالجواب غير أن المثال الذي ضمه النص يختلف عن الآية، لأن ما جاء به موسى عليه السلام، وهو ما وصف بالسحر، يختلف عما جاء به السحرة، لأنه السحر عينه، والقراء لم يفرق بينهما.

وما أثبتته القراء لا يطرد في كل اسم موصول خبره معرف، من هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [سورة الرعد: 1].

أما القضية الثانية فهي جواز حذف خبر الاسم الموصول، وقد أثبتته القراء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [سورة الزمر: 3]، فقد أعرب «الذين» مبتدأ، خبره محذوف، يدل عليه معموله «ما نعبدهم» مستقياً ذلك من قراءة عبد الله بن مسعود، إذ قرأها: قالوا ما نعبدهم<sup>(2)</sup>.

(1) القراء 475/1 ونذكر هنا أن مكي بن أبي طالب ذكر أنها أوجهاً أخرى، انظر المشكل 388/1 . 389.

(2) انظر القراء 414/2، وهذا قوله أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشَأْ فِي الْحَبْلِ﴾ انظر 29/3 انظر الآية في المشكل 282/2، ونضم إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْخَرُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾ فقد ذكر فيها الجائز خمسة أوجه من الإعراب، منها أنها مبتدأ، خبرها محذوف، يدل عليه ما تضمنته القرآن من معنى انظر إعرابه 367/3. والمشكل 257/2.

## رابعاً: ما ينزل منزلة الاسم الموصول.

أجاز القراء أن ينزل الاسم المعروف بالالف واللام، واسم الإشارة منزلة الاسم الموصول في افتقارهما إلى جملة.

أما المعروف بالالف واللام، فقد ذكره في تعطين، كل يختلف عن الآخر. والنسب الأول يكون فيه الاسم المعروف بمنزلة الاسم النكرة في افتقارها إلى الصفة، وإن كان الاسم معروفاً، وأجاز هذا في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَبِلُوا الذُّرَّةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوا كَثَلَهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ تَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [سورة الجمعة: 15] فإن فيها: «وإن شئت جعلت تحمّل» صلة للجمار كأنك قلت: كمثال جمار يحمل أسفاراً، لأن ما فيه الألف واللام قد يوصل، فيقال: لا أمر إلا بالرجل يقول ذلك، كقولك: بالذي يقول ذلك. لا يجوز في «زيد ولا عمرو أن يوصل، كما يوصل الحرف في الألف واللام»<sup>(1)</sup>.

فالقراء أعرب جملة «يحمل» طعة للمعرف بالالف واللام. وذلك جائز عنده، لأنه اسم جنس يتفقر إلى الصفة كافتقار الاسم الموصول إلى صلته، فهو بمنزلة الاسم الموصول في احتياجه إلى الصفة، ونظم إلى هذا قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لُتْلُ شَيْخٍ يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لَهَا عِبْرَةٌ لِّمَن يَتَذَكَّرُ﴾ [سورة يس: 37]، وقول الشاعر:

وَأَعْدُ أَمْرٌ عَلَى السُّبْحِيِّ فَنَضِيتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي

أما النمط الآخر فهو يختلف عن الأول اختلافاً جزئياً، وذلك أنه غير مؤقت، فهو بمنزلة «أي» و«من» في حين أن الأول بمنزلة النكرة، قال في هذا: (فإذا جعلت مكان أي أو من الذي أو أنفاً، ولأما، نصبت بما بفع عليه، كما قال الله تبارك: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ أَنَّهُ لِلَّيْنِكَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة العنكبوت: 13]، وأجاز ذلك لأن في «الذي» وفي الألف واللام تأويل «من» و«أي» إذا كانا في معنى انقضاء من الفعل<sup>(2)</sup>.

ثم شرع يبين امتناع ذلك في العلم إلا إذا دل على معنى «أي» في نحو: إنما سألت لأعلم عيد الله من زيد، أي: لأعرف ذا من ذا<sup>(3)</sup>.

(1) الفراء 1/ 219، وانظر أيضاً 1/ 276، وهناك وجه آخر في «يحمل» هو أنها حال. ونشير إلى أنه نسب إلى الكوفيين خلاف ما أوقفنا عليه القراء، انظر إعراب القرآن للتحاسن 3/ 428، والمشكل 2/ 377.

(2) انظر شرح ابن عثيل 2/ 196.

(3) الفراء 1/ 234 - 235.

(4) انظر الفراء 1/ 235.

ونشير إلى نكتة تخص هذا الموضوع، وهي أن ليس كل ما يجعل مكانه اسم موصول، أراد به القراء أن يعامل معاملة الاسم الموصول، وإنما يهدف فيه إلى أنه يقتدر إلى الصفة كافتقار الاسم الموصول إلى صلته.

ويعرف هذا إذا كان ذلك الاسم نكرة غير معرف بالألف واللام كالذي أثبتته في قوله تعالى:

﴿أَبَعَثَ لَنَا طَائِفًا مُّتَجِدِينَ لِيُجِيبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة البقرة: 246)، فقد قرئت بانياء والرفع، قال فيها: (وأما الرفع فإن تجعل «يقاتل» صلة للملك، فإنك قلت: أبعث لنا الذي يقاتل<sup>(1)</sup>).

ومما جاء به في اسم الإشارة في افتقاره إلى الصلة ما أثبتته في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَلْبَسُ بِبَيْمَيْنِكَ يَتُومَنُ﴾ [سورة طه: 17]، قال: (وقوله «ببَيْمَيْنِكَ» في مذهب صلة لتلك»، لأن تلك وهذه توصلان، كما توصل «الذي» قال الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِبُعْدٍ عَلَيْكَ أَمَارَةٌ      أَمِنْتُ وَهَذَا ثَخَسَلَيْنِ طَلِيْقٌ  
وعدس: زجر للبغل يريد: الذي تحمّلين طليق<sup>(2)</sup>.

وهذا الافتقار محصور في: هذا وهذه، وتلك، لأنها مما يستخدم للمفرد والجمع وللعاقل وغيره مما بدعو إلى بيان المشار إليه إذا خفي على السامع، والقراء في هذا لم يتطرق إلى إعراب مثل هذه الصلة ولا ريب أن يعربها صفة.

## خامساً، توكيد الاسم الموصول.

من القضايا التي عالجها القراء هي توكيد الاسم الموصول توكيداً لفظياً، وقد أثبت هذا الضرب من التوكيد من خلال بيان ما يمكن توكيده توكيداً لفظياً، فقد ذهب إلى

(1) القراء 1/157.

(2) القراء 2/177 وانظر المصدر نفسه 1/138، وذهب إلى هذا المعنى الزجاج. فقد أزل «تلك» بمزلة «التي» وبميينك، صلتهما «انظر المشكل 2/65، وذهب إلى هذا المعنى بعض النحاة منهم الزجاج في قوله تعالى: ﴿هَذَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جِئْتُمْ عَنْهُمْ﴾ انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1/141 والمصدر نفسه 1/475، وإعراب القرآن للنحاس 1/193، والمشكل 1/59، والبيان في إعراب القرآن 1/104، والنيب في إعراب القرآن للعكبري 1/86، والقرطبي 5/379، والفضاء المحوية في تفسير القرطبي 41.

جواز توكيد الاسم الموصول بشرط أن يختلف لفظه، ويتفق معناه، وجعل منه قول الشاعر:

من النفر الـلاء الذين إذا هُم      نهاب الشام خلقة الباب قُغغِعُوا  
قال فيه (ألا ترى أنه قال: الـلاء الذين، ومعناها: الذين، استجيز جمعها لاختلاف  
لفظهما ولو اتفقا، لم يجز. لا يجوز: ماما قام زيد، ولا مررت بالذين الذين  
يطوفون)<sup>(1)</sup>.

وإذا ما تكرر اللفظ نفسه من دون أن يتغير فيه شيء، فإنه ذهب إلى تفسير ذلك  
باختلاف الدالين، قال: وأما قول الشاعر:

كَمَا مَا أَمِرُوا فِي مَغْشَرٍ غَيْرِ زَهَبُهُ      ضَعِيفُ الْكَلَامِ شَخْصُهُ مُتَضَائِلُ  
فإنما استجازوا الجمع بين «ما» وبين «عنه»، لأن الأولى وصلت بالكاف، كأنها هي،  
والكاف اسماً واحداً، ولم توصل الثانية، واستحسن الجمع بينهما، وهو في قول الله «كلا  
لا وزره، كانت الاء موصولة، وجاءت الأخرى مفردة، فحسن اقترانهما، فإذا قال قائل:  
ما ما قلت بحسن، جاز ذلك على غير عيب، لأنه يجعل «ما» الأولى جحداً، والثانية في  
مذهب «الذي» وكذلك لو قال: مَنْ مَنْ عِنْدَكَ، جاز، لأنه جعل «مَنْ» الأول استفهاماً،  
والثانية على مذهب «الذي» فإذا اختلف معنى الحرفين، جاز الجمع بينهما<sup>(2)</sup>.

فالواضح من النص أن القراء أنزل «كما» منزلة الحرف الواحد، وأعرب «ما» الثانية  
مؤكدتها، وكذا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تَتَذَكَّرُ﴾ [سورة القيامة: 11]، فقد جعل «كلا»  
بمنزلة الحرف الواحد وأكدها بـ «لا»، ولذا وصفها بأنها موصولة.

أما إذا تكرر اللفظ نفسه من دون تغيير أو زيادة عليه كما هو في نحو: ما ما قلت  
بحسن، فقد فسر «ما» نافية، ومعناه: ما الذي قلته بحسن، وجعل «مَنْ» الأولى في مَنْ  
مَنْ عِنْدَكَ؟ استفهامية، مبتدأ، و«مَنْ» الثانية اسماً، موصولاً، خبراً لـ «مَنْ».

### سادساً: التعت بالاسم الموصول.

أجاز القراء التعت بـ «الذي» ومنعه في «مَنْ»، لأن الأخير يكون معرفة ونكرة،  
ومجهولة<sup>(3)</sup>، ولذا، لا يكون تعتاً، ومثل للأول بقول مَنْ قال: سرت بأخيك الذي قام،

(1) القراء 1/ 176، وانظر المصدر نفسه 3/ 84 - 85.

(2) القراء 1/ 176 - 177.

(3) أرى أنه أراد بالمجهولة هنا هي النكرة غير المقصودة.



ولا تقول: بأخيك من قام، ولما كانت لا تصح أن تكون نعتاً، منع نعتها أيضاً، وإذا جاء من ذلك شيء، فيعرب بدلاً، وجعل من هذا قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ لِلزَّكَاةِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [الَّذِينَ آمَنُوا وَهَلَبُوا] [سورة التوبة: 19 - 20]، فقد أعرب «الذين» بدلاً من «من» ومنع أن تكون صفة<sup>(1)</sup>.

ويظهر أن هذا المنع ليس محصوراً بـ«من» لأنه ذكره بـ«ما» في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَأْتُونَنَا﴾ [سورة الصافات: 102]، فقد فسرهما: فعمل الأمر الذي تومروا، فجاءت «ما» صفة لموصوف محذوف، والذي حدا به إلى هذا هو أن الفعل «تومروا» تعدى إلى المفعول الثاني بنفسه، بدليل أنه لم يذهب إلى تقدير محذوف، إذا كان متعدياً بحرف الجر، وهو ما جاء في قراءة عبد الله بن مسعود لهما، إذ قرأها: إني أرى في المنام أفعلي ما أمرت به<sup>(2)</sup>.

أما النعت به فقد أثبتته، وأجاز فيه أن يفصل عن السعوت بالواو من دون أن يصرح بزيادتها جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكَ الْكَلْبِ﴾ [سورة الرعد: 1] فقد أجاز أن يكون «الذي» في محل خفض على أنه نعت للكتاب مستنداً لذلك بقول الشاعر:

إلى الملك القرم وابن الهمام      وليث الكنيسة في المزدحم  
فإن صفة إلى الملك، وقد فصلت بالواو<sup>(3)</sup>.

## سابعاً، نداء الاسم الموصول.

ذكر الفراء عمن لم يسمح جواز نداء الاسم الموصول، وقد استحسنته في قوله

(1) انظر الفراء 427/1 - 428 ونشير إلى أن القرطبي ذكر النعت بـ«من» و«ما» ونسب بعضها إلى الأخفش انظر 212/1، 291/2، 192/5، 400/6.

(2) انظر الفراء 390/2، ونشير إلى أنه أجاز في قوله تعالى: ﴿أَحْسِنْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَتَّبِعُوا بِأَمْرِ الْكَلْبِ﴾ أن يكون المفسر المؤول «أن يتبعوا» بدلاً من «ما»، أو عطف بيان، أو صلة وقد أطلق عليه بالتفسير انظر 261/1.

(3) انظر الفراء 58/2، وأجاز مكي الخنصر، عصفاً على الكتاب انظر المشكك 440/1، وانظر البيهقي الشعري في الإنصاف 419/2، القرطبي 278/9 الخزائنة 451/1، وزيادة الواو منه سيبويه والبصريون. وأجاز الكوفيون بشرط ونسبه ابن بعش إلى الجهاديين. ونسبه القرطبي. وابن هشام إلى الأخفش. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 641 وشرح الحفص 93/8، والقرطبي 4/93، والمفتي 473.

تعالى. ﴿مَنْ هُوَ قَبْلُ مَا تَشَاءُ نَبِيًّا﴾ [سورة الرعد: 9]. إذا ما خففت، وهي قراءة يحيى بن وثاب عن نافع، وحمزة وتفسيرها يا من هو قالت. وذهب إلى أن النداء فيها يفيد النداء<sup>(1)</sup>.

ونصه إلى هذا قوله تعالى: ﴿مَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْثِفُ النُّتَى﴾ [سورة النجم: 62]. ولم يتطرق إلى إعرابها، ويمكن أن نسم إليه أيضاً ما جاء به الخليل في قوله تعالى: ﴿لَنَرْفَعَنَّ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَهْلَهُ أَهْلًا أَتَدْرِكُونَ﴾ [سورة مريم: 69]، فقد أجاز رفع آتية على النداء، وقد ضعفت في الآية، لأنه غير المقصود<sup>(2)</sup>. وتقول إن أراد أي: مسمى موصولاً، فإنه يستفاد بهذا جواز ندائها، وإن لم يقصد به ذلك، فلا خلاف في جواز ندائها من أجل الوصول به إلى نداء الموعود في نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾.

### ثامناً: ماذا، ومن ذا.

اختلف النحاة في إعراب «ماذا» و«من ذا» والمفراء رأوا فيهما، يتضح من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [سورة البقرة: 215]، فقد أجاز في «من الرفيع، والنصب، والاعمال في الأخير هو الفعل «ينفقون» وتقديره لها: يسألونك أي شيء ينفقون، ونجد أنه ذهب إلى أن «ما» استفهامية.

أما رفع عنده، فمن وجهين، أحدهما أنه مرفوعة بهذا على أن «ذا» بمنزلة الاسم الموصول، ونص على هذا المعنى أيضاً في «من ذا».

والرجه الآخر أن تكون «ماذا» بمنزلة لأحرف الواحد الذي يفيد الاستفهام، وهو مرفوع به «ينفقون» وكذا القول في «من ذا»<sup>(3)</sup>.

(1) انظر الفراء 416/2، والقراءة في السبعة 561.

(2) انظر ما تقدم في «أي».

وتذكر جواز نداء «شيء» في قول الشاعر:

من أجلك يا شيء تيممت قلبي

انظر الكتاب 197/2، الإنصاف 336/1، ابن يعيش 8/2، القرطبي 135/1، الخزانة 292/2.

(3) انظر نحر، 158/1، وسببها 157/1، 162/2، وانظر في «ما» ومن ذا الكتاب 416/5.

417، معاني الأخفش 123، معاني الزجاج 72/1، وانظر الآية في معاني الزجاج 70/1 - 71.

المشكل 1/ 31 - 32، ثبيان في غريب إعراب القرآن 1/ 65 - 66 وذهب الرضي في «ذا» إلى أنه

اسم إشارة، انظر شرح الكافية 58/2.

## القسم الثالث:

### «صلة الموصول»

العنوان الذي أكرته على جملة الصلة بروحي إلى أن ما يفتقر إليه الاسم الموصول لا يشترط فيه أن يكون جملة، أو شبه جملة، وإنما أجاز التثنية غير ذلك فيما ستقف عليه.

هذا وإن ما جاء في صلة الموصول لا يمكن حصره في قضية، وإنما هو متفرق في قضايا متعددة رأيت معالجتها في نقاط منفصلة بعضها عن بعضها الآخر، تتضح رؤية الفراء في معالجة هذا الموضوع، فهو يطلق من أن الاسم الموصول يفتقر إلى صلة من دون أن يحدد طبيعتها أو ماهيتها. كأن تكون جملة، أو غير ذلك. وقد نفذت الشواهد على الجملة وكان يطلق عليها في بعض الموارد بالفعل، منها ما جاء في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُدْعُونَكَ لِيَتَّبِعُواكَ إِنِّي أَخَذْتُ مِنَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ [سورة الإسراء: 57] قال (قائدعون) فعل للذين يعبدونهم و«يتبعون» فعل للذين نه ارتضوا<sup>(1)</sup>، أي: إن جملة يتبعون «خير لأولئك». وأجاز غير الجملة في الصلة، وهو في هذا لم يقف على شاهد في القرآن الكريم فقد اعتمد الشعراء، وما استطاعه من أمثلة محكي فيها اللغة العربية. ومن أبرز القضايا التي جاءت في الصلة هي

### أولاً: جواز أن يدل الفعل الماضي على المستقبل.

هائلي لأتبيكم تشكراً فما مضى من الأمر واستجاب ما كان في غد

فالتعل «كان في غد» بمعنى «يكون»، وهو صلة «ما»، ودليبه في ذلك «غداً» ولو أراد به الماضي، لقال: في أمس<sup>(2)</sup>.

(1) الفراء 2/ 125.

(2) انظر الفراء 1/ 243 - 244.

وقد يكون الاسم الموصول غير مؤقت، ولا يدل فيه الفعل الماضي على المستقبل، وذلك يعود إلى المعنى. وقد أثبت الفراء هذا في قول الكميت:

ما ذاق يؤمن معيشة ونعيمها      فينما غضى أحد إذا لم يغش  
فجملة «غضى أحد» جملة لما «أحد» غير مؤقت، وهذا يمنع «أما» أن تكون غير مؤقتة. وعلل الفراء هذا بأن معنى البيت هو: (لم يدوقها فيما غضى. ولم يدوقها فيما يستقبل إذا كان لم يعش)<sup>(1)</sup>.

وما أجاز الفراء في الفعل الماضي مكر عطف الفعل المضارع عليه؛ لأنهما يدلان على زمن واحد. وهو الاستقبال، وأثبت هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصَدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة الحج: 25]<sup>(2)</sup>، فالفعلان «كفروا» و«يصدون» من صلبة «الذين» وهو اسم غير مؤقت.

## ثانياً: حذف صدر الصلة.

لا يختلف الفراء عن غيره من النحاة في جواز حذف صدر الصلة غير أنه يحالفهم في بعض الأنماط. هذا وقد نسب إلى الكوفيين قضايًا تشير إلى مخالفتهم النحاة في هذا الموضوع، وما جاء به الفراء يثبت خلاف ذلك في بعضها لموافقته غيره من النحاة.

فقد أجاز حذف صدر الصلة إذا كان مبتدأ، وخبره ليس ما يعمل عمل الفعل المتعدي، وهذا غير مطرد عنده، لأنه محصور في أسلوب، يتضح من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿فَقَامًا عَلَى الْوَيْلِ أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: 154] إذا قرئت رفعاً، قال: (ويكون «أحسن» مرفوعاً، تريد: على الذي هو أحسن)<sup>(3)</sup>.

ولم يشر النص إلى تعليل ذلك واستطعنا من خلال ما جاء به في إجازته انصب، على أنها اسم أن نعرف السبب في إجازة الرفع والحذف، وذلك أنه أنزل «أحسن» منزلة المعرفة التي لا يدخلها الألف واللام، كما هو في «خير منك» و«شر منك». وكذا في النكرة التي لا يدخلها الألف واللام نحو: «مثلك»، علماً أن الفراء أجاز في الأمثلة المتقدمة

(1) الفراء 1/ 244.

(2) الفراء 1/ 243 - 244.

(3) الفراء 1/ 365، وانظر الفراء في القراءات 7/ 142. وأجاز ما ذهب إليه الفراء في الآية رفعاً نظراً

إلى الكتاب 2/ 107.

أن تكون صلة الاسم الموصول وأعربها بإعرابه، وسيأتي الكلام عليها.

ومنع ما تقدم في (قائم) وبابه، ولم يعلل وجه المنع، ويمكن تفسيره من وجهين:

أحدهما: أن «قائم» اسم فاعل، لا يصلح أن يكون خبراً لاسم الاستفهام «من». وذكر عن العرب أنهم لا يقولون: «من قائم؟» ويقولون: «من القائم، ومن يقوم، ومن قام؟» وتفسير هذا هو أن «من» غير مؤقّدة «القائم» نكرة فلا يصلح أن يكون خبراً لأنه لا يتول منزلة الجملة الفعلية، ولذا أجازته في «من هو قائم». وأكد هذا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ [سورة هود: 93]. في حين أنه أجازته في «أحسن» لأنها تصلح أن تكون خبراً، والتقدير: هو أحسن من كذا، وأنها بمنزلة المفعول كما تقدم.

أما الوجه الثاني فإن «القائم» ليس مما يتول منزلة المفعول بالأنف واللام، لا يمكن دخولهما عليه، وأنه ليس مما يتول منزلة النكرة التي لا تدخلها الأنف واللام، وهذا يشير إلى خلاف ما نسب إلى الكوفيين في إجازتهم أن تكون الصلة من «قائم»، وبابه.

وهناك آية توضح مذهب الفراء فيها، لما جاء به فيها من أوجه إعراب، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [سورة النبقرة: 26] فقد أجاز في «بعوضة» النصب، والرفع، وضم إليها قول حصان بن ثابت:

فَكُنْشَى بِشَا فُخْرًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا  
وذكر في «غيره» النصب، والرفع والجر.

أما نصب بعوضة فمن ثلاثة أوجه، أحدها أنها بدل من «مثلاً» وما زائدة، والآخر أن تكون «بعوضة» صلة لـ «ما» فتعرب بإعرابها، ولم يوضح في هذا الإعراب دلالة «من» فإن كانت اسماً موصولاً، يكن قد أجاز فيها ما أجاز في «مرث بالذي أخيك»<sup>(1)</sup> أو منصوبة بفعل محذوف وفي الأول يكون قد أجاز في الاسم الجامد «بعوضة» ما أجاز فيما لا يمكن تعريفه.

(1) انظر الفراء 26/2، ومنع هذا التحليل في «منظرة» انظر الكتاب 168/2، والمصدر نفسه 404/2.

وانظر الآية في إعراب القرآن لـ نحاس 593/3، القرطبي 143/7، البحر المحيط 255/4، 256.

أما «من» في الشاهد فقد أعربها الخليل نكرة، ورفعها سيربه على أنها حبر لبحثاً محذوف غير أنه ضاعف، انظر الكتاب 105/2، المصدر نفسه 107/1، وانظر الشاهد في مجالس ثعلب 273/1،

وابن السجري 169/2، وابن يعيش 12/4، والخزاعة 120/6.

(2) سيأتي الكلام عن إعراب صلة الموصول.

والموجه الثالث أنها منصوبة على نية حذف الظرف وتقديره لهذا ما بين بعوضة إلى ما فوقها. وهذا أحب الأقوال إليه.

ما رفعها نجاء فيه قوله (وترفع في "بعوضة" هنا هذا جدير، لأن الصلة تُرفع واسمها منصوب ومختوض<sup>(1)</sup>، ويُفسر هذا بأن "بعوضة" خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير، التي هي بعوضة، وهذا الإعراب يشعرنا بأنه أجاز إضمار صدر الصلة في الاسم الجائد أيضاً. وبهذا التفسير لأوجه الإعراب في الآية يعرب قول حسان "على من غيرنا" ويختلف عنها بأنه لم يصرح بزيادة "من" فالرفع وانصب يعرب بإعراب "بعوضة" والجبر يكون "غير" قد أعرب بإعراب "مررت بالذي أخيتك"، وهو جائز عنده، لأن "غير" ليس مما يعرف بالالف واللام، وهو مغرق في التذكير كـ"مثلك".

### ثالثاً: إعراب صلة الموصول.

أعربت صلة الموصول بأنها لا محل لها من الإعراب، وموقف القراء من هذا غير واضح إذا كانت الصلة جملة، وإذا كانت غير ذلك، فقد أجاز فيه أن يعرب بإعراب لاسم الموصول، وهو قول الكسائي أيضاً، وشرط ذلك أن يكون هذا المعرّب بمنزلة لمعرفة أو نكرة وألا يقبل دخول الألف واللام. ذكر ذلك القراء من خلال إحذنه خفف "أحسن" في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الْكَوْنِ أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: 154]، قال: وتنصب "أحسن" هنا هنا تنوي بها الخفض، لأن العرب تقول: مررت بالذي هو خير منك. وشر منك، ولا يقولون: مررت بالذي قائم، لأن خيراً منك، كالمعرفة، إذ لم تدخل فيه الألف واللام، وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيتك. وبالذي مثلك، إذا جعلت صلة "الذي" معرفة أو نكرة. لا يدخل الألف واللام، جعلوها تابعة للذي، أنشدني الكسائي:

إِنَّ الزُّنْبِيرِيَّ الَّذِي مَثَلَ الْخَلْمِ      مَشَى بِأَسْلَابِكَ فَهِيَ أَهْلُ الْعَلَمِ<sup>(2)</sup>  
ونشير إلى قضية أخرى. وهي أن القراء قد أجاز في المعطوف على صلة الاسم الموصول القطع. والنصب على المدح. وقد أثبت في نصب "الصابرين" في قوله تعالى:

(1) القراء 22/1.

(2) القراء 368/1، وما ذهب به القراء معه النحاس. لأن اتعت عنده حاد قبل أن يتم الكلام. وأظن أنه لم يستوعب كلام القراء، انظر إعرابه 593/1، وانظر البحر المحيط 255/4، 256.

﴿وَلَكُمْ آيَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَآلَتُمُ الْآخِرُ﴾... ﴿وَالْمُؤْمِنُكَ يَهْدِيهِ إِذَا عَمَلُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْآسَاءِ﴾ [سورة البقرة: 177] فقد عطف «المؤمنون» على «آمن» وهو بعمل عمل الفعل ونصب «الصابرين» على المدح<sup>(1)</sup>.

وتفسير هذا هو أن «الصابرين» منصوب بتعل محذوف معطوف على «آمن» وليس مما جاء في «مررت بالذي أخيك».

#### رابعاً: حذف الصلة.

وهذه المسألة من القضايا البارزة في صلة الاسم الموصول التي احتواها كتاب الفراء، فقد أجاز حذف الصلة من دون أن يصرح بهذا، وأن يدل عليها ما يتعلق بها، أو ما يشتق من فعلها، وذلك محصور في الجملة الفعلية وهو في ضربين:

أحدهما: أنه محصور في أسلوب أوقفنا عليه الفراء في «ما» إذا جاء بعدها ضمير رفع منفصل وقد تقدم الكلام عن هذا الضرب في بيان أن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَا هُمْ﴾ [سورة ص: 24]، اسم موصول، وكان تقديره لها هو: قليل ما تجدنيهم، على أنه مؤول بالمصدر - الصريح.

أما الضرب الآخر فقد أجاز فيه أن يحذف الاسم الموصول وصلته على أن يدل عليه ما يشتق من فعله وقد أثبت هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاذِبِينَ﴾ [سورة البقرة: 41]، إذ قدرها: ولا تكونوا أول من يكفر به، ولم يترك هذا التقدير من دون أن يجد له تفسيراً، فقد أوضحه بقوله: (فوجد الكافر، وقبلة جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل، مثل الفاعل، والمفعول، يراد به: لا تكونوا أول من يكفر، فتحذف «من» ويقوم الفعل مقامها، فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت «من» عنه من التأنيت والجمع، وهو في لفظ التوحيد)<sup>(2)</sup>.

ولنا أن نقول في هذا هو أن ما جاء به الفراء في الضرب الثاني يهدف فيه إلى بيان ما عليه الآية من معنى، لأن «أول» مضاف إلى «كافراً»، وليس هناك ما يتعلق بمحذوف، وهو يختلف عن الضرب الأول، لأن «هم» فيه متعلق بفعل محذوف، تقدم تقديره.

(1) انظر الفراء 1/105، وأعرب بهذا مكي انظر المشكل 82/1.

(2) الفراء 1/32-33، وذكر مكي هذا عن لم يسمهم انظر 43/1.

## خامساً: حذف الضمير العائد.

ليس هناك ما يثار في حذف الضمير العائد على الاسم الموصول وقد حصروه النحاة في «من» و«ما» و«الذي»<sup>(1)</sup> وتعرض إلى حذفه إذا كان مجروراً من خلال الكلام عن حذف الضمير العائد على الاسم الموصوف من جملة الصفة وأشار فيه إلى مذعب الكشاف، حيث أثبت عنه منع حذف الضمير العائد على الاسم الموصول في قول من قال: أنت الذي تكلمت. ويريد، تكلمت فيه، لأن المعنى يحتمل أن يكون الكلام فيه، أو عنه، وذكر عن غيره من البصريين أنهم لا يجيزون حذف الضمير وحده في مثل هذا. ورد النحاة بأن ذلك جائز إذا كان حرف الجر قد تضمن معنى المجرور به، كقول من قال: أتيتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، ومنعه في «كلمتك»، وأنت تريد، «كلمت فيه»<sup>(2)</sup>.

فالغناء أجاز حذف حرف الجر، ونصب مجروره، إذا كان لا يتحدد به معنى الفعل، ومنعه إذا كان معنى الفعل يتوقف على حرف الجر نفسه، كما هو قول من قال: أنت الذي أنا راقب، لأنه يحتمل أن يكون راقباً فيه، أو عنه.

ولما كنا في حذف الضمير العائد نشير إلى ما يؤثره حذف الضمير على الإعراب، ولمعنى كما هو في قوله تعالى: ﴿أَفَعَلَّ مَا تُؤْمُرُ﴾ [سورة الصفات: 102]، فقد أجاز الغناء أن تعرب «ما» صفة لموصوف محذوف، تقديره: أفعل الأمر الذي تؤمر، وإذا ما ذكر الضمير مجروراً بحرف الجر، فقد أعرب «ما» مفعولاً به وتقديره هو: أفعل ما تؤمر به، وأكد الثاني بقراءة عبد الله بن مسعود لها، وهي: «هي أرى في المنام أفعل ما أمرت به»<sup>(3)</sup>. والفرق بين اندلالتين هو أن في الأولى الأمر محصور بواحد، وفي الثانية ليس محصوراً بواحد وإنما هو مطلق.

ومما جاء في الضمير العائد هو جواز عدم مطابقته الاسم الموصول، وقد أجازوا النحاة في قوله تعالى: ﴿وَكُنْ مِنْ قَرْنٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْنِكَ أَنْتَ الْمُرْسِلُ﴾ [سورة محمد: 13]، فالتي «صفة للقرية، وأجاز فيها «من قريتك التي أخرجوك»<sup>(4)</sup> فالضمير التואر يضاف «التي» في التذكير والتأنيث، ولم يتطابق في الأفراد والجمع، وتفسير هذا هو أنه

(1) نظر الغراء 377/2، واستفتح المحامي حذف الضمير على «ما» من أجل الفرق بين كونهما اسماً وكونهما استهنامية نظر إعرابه 153/1، ونظر الآية في المشكور 31/1 - 32، وأجاز سحبط 1/22.

(2) نظر الغراء 32/1.

(3) الغراء 380/2.



هناك مضافاً محذوفاً والتقدير غير. من قوم قريش التي أخرجوك منها. وهذا جدير إذا أمس اللبس.

## سادساً: دخول اللام على الاسم الموصول وصلته.

لقد تضمن القرآن الكريم آيات دخلت اللام فيها على الاسم الموصول، وصلته من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَكُوا وَلَنْ يُلَاقُوا﴾ [سورة النساء: 72]، وقد فرق الفراء بين اللامين إذا فسر الأولى بمنزلة «إن» في إفادتها التوكيد، وذهب في الثانية الداخلة على الصلة إلى أنها تفيد القسم، قال فيها: (ودخلت اللام في «ليبعثن»، وهي صلة لـ «من» على إضمار شبهة باليمين. ما تقول في الكلام: هذا الذي ليفوض، وأرى رجلاً ليفعلن ما يريد<sup>(1)</sup>).

إن ما تضمنه النص يشعر أن الفراء قد أجاز أن تكون جملة ليبعثن جواباً للقسم محذوف غير أنه صرح بأنها صلة للاسم الموصول، والتوفيق بين المعنيين نقول، إنه ذهب إلى إضمار القسم، وإن جملة الليبعثن صلة للاسم الموصول، ومفسرة لجواب القسم المحذوف.

## سابعاً: حصر الصلة.

لقد عرفت اللغة العربية الحصر بـ «ما» و «إلا» و «إنما» وغيرها، وقد جاز حصر مبتدأ، والخبر والفاعل والمفعول به والحال وغيرها<sup>(2)</sup>.

ويضاف إلى هذا ما ذهب إليه الفراء في تضمين الصلة الحصر إذا كانت جملة، وقد استندنا هذا من خلال ما جاء به من تفسير في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ [سورة البقرة: 218]، فقد ذهب إلى أنها بمعنى: ومن لا يتق الله إلا في الجنة<sup>(3)</sup>، وهذا الشط يمكن أن يضاف إلى أساليب الحصر.

ونشير إلى أن هذا المعنى يجعل «من» مبتدأ خبره محذوف، ولم يقل به الفراء وقد يكون «من» معطوفاً على ما قبله.

(1) انظر الفراء 3/59.

(2) الفراء 1/275.

(3) انظر الاستيلاء في التراث النحوي والبلاغي 227 - 263.

(4) انظر الفراء 3/29.

## المبحث الخامس

### الإشتغال في القرآن

هذا المبحث محاولة أهدف فيها إلى معالجة موضوع لا يقل أهمية عن غيره من الموضوعات النحوية التي شغلت حيزاً في كتب النحو، فالمستيع لها يجد النجاة قد عالجوا موضوع الإشتغال بشيء من التوضيح والتفصيل من خلال بيان ما وجب فيه النصب، أو الرفع، أو ترجيح أحدهما على الآخر، أو ما تساوى فيه الوجهان وهو بهذا لم يغفلوا قضية العامل، وبيان أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين فيها حتى نجد أن صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف قد أفرد مسألة لها وحصرت دراسة هذا الموضوع عند الفراء من خلال كتابه "معاني القرآن" لأنني وجدت أن الذين أسهبوا في شرح هذا الموضوع من النحو لم يحاولوا أن يلقوا الضوء على رؤية الكوفيين له، والكيفية التي تم من خلالها معالجته كما لا يخفى أن الفراء يمثل أحد أعمدة هذه المدرسة، وكتابه يمثل خلاصة لأراء المدرسة الكوفية لكثير من أبواب النحو، ويضاف إلى هذا أن معالجته لهذا الباب من النحو تختلف في موارد كثيرة عن غيره من النحاة، وذلك أنه كان يعرضه من خلال العلاقة الموجودة بين الاسم المنصوب، أو المرفوع، وما يحيطه من معنى سواء أ تقدم الاسم أداة أم غير ذلك، وعلاقته بالجملة التي تضمن العائد على ذلك الاسم المتقدم. وسيوضح هذا أكثر من خلال المباحث الثلاثة التي جاء بها هذا البحث

#### التمط الأول: ما تساوى فيه الرفع والنصب.

لقد عالج الفراء هذا التمط من الإشتغال من خلال العلاقة التي تتم بين الاسم الذي تساوى فيه الرفع والنصب، وما تقدمه من كلام على أن يكون هناك فعل قد عمل في عائد ذلك الاسم المتقدم وأطلق الفراء على ما يتقدم الاسم سواء أكان أداة أم غيرها ما يصلح أن يتقدمه كلام، ذكر ذلك في بعض الموارد من دون أن يوضح القصد منه حيث

قال: «وإذا رأيت اسماً في أوله كلام، وفي آخره فعل، قد وقع على راجع ذكره، جاز في الاسم الرفع والنصب»<sup>(1)</sup>.

واستخدامه كلاماً في هذا النص نقف عنده، لأننا نعلم أن النحاة أرادوا به اللفظ المقيد الذي يحسن المسكوت عليه. في حين أن القراء أرادوا به مطلق ما يشتمل الاسم سواء أكان جملة أو أداة، والمعنى الأخير أكثر استخداماً في هذا البحث.

نفس القراء على جواز الرفع والنصب بعد الأداة من دون أن يستخدم مصطلح حروف أو أداة وإنما وصفه بقوله: «إذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل، والاسم، جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يقلب واحد على صاحبه»<sup>(2)</sup>.

وهذا الإعراب يتحقق إذا تقدمت الأداة الاسم، وإذا ما تأخرت عنه ودخلت على الفعل كتقدم الاسم على أداة الشرط فذلك وضع آخر تعرضه في حينه.

ولما كان الكلام هنا عن الأداة التي يصلح دخولها على الاسم، والفعل فإنني أذكر بأن هناك خلافاً بين البصريين، والكوفيين في بعض هذه الأدوات كالخلاف في «إن» و«إذا» الشرطيتين، علماً بأنهم متفقون على تقسيمها من حيث اختصاص بعضها بالاسماء، وبعضها الآخر بالأفعال ومنها ما هو مشترك، والقراء أشعروا بهذا التمييز من خلال بيان وجه الرفع، والنصب في بعض الشواهد القرآنية من دون أن يصرح به، وهذا يدعو إلى أن تعرض الأدوات التي أوقفنا عليها القراء والتي تخص هذا البحث<sup>(3)</sup>.

وكان منها الواو التي نالت اهتمام القراء، لأنها أكثر استخداماً في هذا النصب من غيرها، ونحن نعلم ما للواو من دلالات، غير أن القراء لم يحاول أن يوقفنا على ما يفيد من معنى في هذا النمط من الاشتغال سوى أنه وصفها بأنها شبيهة بالظرف، ولا أفن أنه أراد بهذا الوصف معنى للواو، لأننا لم نقف عليه في مصادر أخرى<sup>(4)</sup>، ولذا نقول إنه سعى إلى أن يقرب علاقة الواو بالاسم، أو الفعل الذي وضعت عليه، ومن خلال هذه العلاقة يعرف وجه الرفع أو النصب.

(1) القراء 1/ 240 - 241.

(2) القراء 1/ 241، وانظر الكتاب 1/ 90.

(3) انظر القراء 1/ 240 - 241.

(4) انظر معاني الواو في معني البليبي 463 وما بعدها وذكر هذا المعنى أبو بكر الأثيري انظر شرح المعلقات 12.

ويتضح هذا الرأي الذي قدمناه في الواو من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿رَأْسُهَا بِأَيْتٍ وَيَا لُمُوبِئُونَ ۚ وَالْأَرْضُ قَرَسَتْهَا﴾ أسورة الدريات: 47 - 48، إذ قال في إعراب «السماء» و«الأرض» ما نصه: «يكون نصباً ورفعاً، فليس نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل، متصلة بالفعل ومن رفعها جعل الواو للاسم ورفعه بعائد ذكره»<sup>(1)</sup>.

يشير الفراء إلى علاقة الواو بالجملة التي بعدها، وأنها على رفع الاسم ونصبه إذا ما نصب الاسم، فالواو داخلة على الفعل، والجملة فعلية، والاسم المنصوب مرتبط بذلك الجملة الفعلية بواسطة عائد الياء الذي عمل فيه الفعل، وعلى هذا جعل الفراء الواو كالظرف للجملة الفعلية، وهو في هذا الإيضاح لم يشير إلى التعامل في الاسم المنصوب في حين أنه ليس بأن رفع الاسم يكون بما عاد عليه، وعلة عدم بيان وجه المنصب أنه لم يفصل بين الاسم المنصوب، والجملة الفعلية، فير من متعلقات هذه الجملة، ومربط بدلائنها، لأن الفعل قد عمل في عائد، وهذا في حكمه النصب، ونسب إلى أن الفراء في هذا كله لا يتعامل مع النص من خلال نظرية العامل المعروفة في متون النحو، وإنما التعامل عنده هو العلاقة بين الاسم وما يحيطه من معنى، وفي ضوء ذلك ينفرد رفع الاسم ونصبه، أما تعليله الرفع فلأن الواو عنده داخلة على ذلك الاسم المرفوع، والجملة اسمية، خبرها الجملة الفعلية.

والواو هنا لا تختلف عن سابقتها بأنها كالظرف، وإن لم يشير الفراء إلى هذا المعنى في هذا النص، فقد أثبتته في مورد آخر حيث قال: «والرفع أن تجعل الواو ظرفاً للاسم الذي هي معه»<sup>(2)</sup> كما أنه لم يأت إلى أن مثل هذا كثير في القرآن<sup>(3)</sup>.

وأحاول أن ألقى الضوء على ما تنفيه الواو من معنى قبل أن انتقل إلى أداة أخرى، فبعد زمن خلال الشواهد التي وقفت عليها أستطيع القول بأن الواو لا تقع إلا وهي مسبوقة بكلام، وليس لها أن تكون ابتدائية، وإنما هي استئنافية، أو عاطفية، والمعطف قد يكون من باب عطف جملة على جملة، أو مفرد على مفرد، ولكل استخدام.

ونوضح هذه الاستخدامات من خلال الشواهد القرآنية، نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا جَدُّكَ يُزَيْرٌ وَإِنَّ لَمُؤْمِنِينَ ۚ وَالْأَرْضُ قَرَسَتْهَا فَلَعَمَّ الْكُفْرُوتَ﴾ أسورة الدريات

(1) الفراء 1/ 241، وذكر النحاس نصبها بفعل مصدر، انظر إعرابه 244/3.

(2) الفراء 2/ 95.

(3) انظر الفراء 2/ 95، والمصدر نفسه 233/3.

47 - 48] فالواو في «السما» استثنائية، ولا يمكن القول بأنها عاطفة لعدم اتساق المعنى بما قبلها أما الواو في «والأرض» ففيها وجهان، أحدهما أنها استثنائية، والآخر أنها عاطفة وذلك بعطف جملة «الأرض فرسناها» على جملة «السما بنيناها»، ولا يمكن في هذه الآية عطف «الأرض» وحدها على السماء، وإنما جاز عطف الجملة لتوافق الغرض الذي تبيان عنه، وهو إعجاز الله في خلقهما خلال بيان الصورة التي تم عليها ذلك الخلق.

وامتناع عطف المفرد في الآيتين لما في الفعلين «بنيناها وفرسناها» من دلالة تحيل ذلك، وهذا لا يعني امتناع مثل هذا العطف في هذا الضرب، فقد نص الفراء على جواز في قول: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [سورة يس: 39]، قال: «الرفع أعجب إلي من النصب لأنه قال: آية فهم الليل» ثم جعل الشمس والقمر متبعين ليل، وهذا في مذنب آيات مثله<sup>(1)</sup>.

فالشمس والقمر لا يختلفان عن الليل في كونهما آيتين، لذا أجاز الفراء عطفهما على الليل، والذي عكس هذا العطف هو المعنى الذي يربط بين الليل والشمس. ونشير في كونهن آيات. وعلى هذا الإعراب تكون جملة «تجري لتستقي بها» من الآية (38) حالاً للشمس، وجملة «قدَرْنَاهُ مَنَازِلَ» حال للقمر. كما حاز أن يكون العطف من باب عطف الجملة على الجملة والذي مكس الواو هذا الاستخدام ما تقدمها من كلام.

ومن أدوات هذا البحث الفاء، فقد أثبتنا الفراء من خلال تعليقه نصب الأفعال في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلَ حَقِيقًا لِّنَفْسِكَ﴾ [سورة النحل: 5]، وقال: «نصب الأفعال بالخلقها» لما كانت في «الأنعام» الواو، كذلك كل فعل عاد على اسم بذكره قبل الاسم ولو أو فاء أو كلام يحتمل بقية الفعل إلى ذلك الحرف الذي قبل الاسم. ففيه وجهان الرفع والنصب، أما النصب فإن نجعل الواو ظرفاً للفعل، والرفع أن نجعل الواو ظرفاً للاسم الذي هو معه<sup>(2)</sup>.

ونشير إلى ما جاء في النص نصبت «الأنعام بخلقها» لا يريد به أن الاسم المنفرد منصوب بالفعل والتفسير، وإنما أراد بما عاد عليه. وذكر الفعل لأنه لا يتحقق المنصب

(1) الفراء 2/ 578، وانظر المحرر لعمدة 233/8 والرفع فراء بن كثير وفي عمرو، انظر سورة 540.

(2) الفراء 2/ 95، وانظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 202، ونشير إلى أن سيبويه أجاز الرفع والنصب بعد الواو والفاء، ولـ، ولكن، وشم، وغيرها انظر الكتاب 91/1.

بالضحية إلا والفعل معه مذكوراً كما أن دلالة الفاء التي تحدث عنها الفراء مبنية على دلالة الفاء التي تقدم الكلام عنها، وهناك مورد جاز فيه أن يتقدم الاسم المنصوب الفاء، وقد اختلفت دلالتها، وسقط عنه في حقه<sup>(1)</sup>.

ومن أدوات هذا المبحث أيضاً همزة الاستفهام، قال فيها: «كما يجوز أن يرد ضربه، وأزيداً ضربه»<sup>(2)</sup> ونستطيع أن نعلل إجازة الفراء لهذا الحكم بعد همزة الاستفهام بأنها جاءت مستفهمة عن كلام تقدم الإخبار عنه.

ونضم إلى الأدوات المتقدمة إذا الشرطية انظرية، فقد أجاز الفراء للاسم الذي بعدها ما تقدم من إعراب، وهي عنده مما يصلح دخولها على الأسماء والأفعال وقد نص عليه في قوله: «إذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم، جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يطلب واحد على صاحبه: مثل قول الشاعر:

إذا بن أبي موسى بلالاً أليبت  
فقام بفأس بين وضليلك خناز  
فالرفع والنصب سواء»<sup>(3)</sup>.

وهذا يجعلنا نقول من خلال ما تقدم من أدوات بأن الفراء يجيز الرفع، والنصب بعد كل أداة صلح عنده دخولها على الأسماء والأفعال سواء أكان من هذا الباب كالأفئلة التي تقدمت، أم لم يكن من هذا الباب. وهو ما لم يعمل الفعل فيما عاد على الاسم المتقدم، فقد أجاز فيه الرفع والنصب أيضاً، والأخير نلف عليه في قوله تعالى: «وَأَنْزَلَ مِنْ الْمُشْرِكِينَ شِرَارَ النَّجْدِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ» [سورة يراة: 6] فقد أجاز رفع ونصب «أحد» ويظهر أنه قول الكسائي أيضاً<sup>(4)</sup>.

(1) انظر الفراء 1/ 423.

(2) الفراء 1/ 306، ونشير إلى أن سيبويه اختار النصب بعد همزة، انظر الكتاب 1/ 151 والمقتضب للمبرد 2/ 299.

(3) الفراء 1/ 241 والرفع بعد إذا إجاره سيبويه كإجازه لنصب في قول الشاعر إذا بن... والرفع عند وجود نظر لكتاب 82/ 6 وفي رافعه اختلف النحاة، ونصب المبرد بفعل محذوف تفسيره «النج» وهو قول ابن هشام انظر المقتضب 2/ 75، ومعنى اللبيب 355.

(4) انظر الفراء 1/ 342 - 243 والمصدر نفسه 1/ 422، وأجاز سيبويه والمبرد نصب الاسم بعد إذا الشرطية، وجعلنا منه قول الشاعر:

لا شجر عجمي إن مُسْتَفْسِماً أَهْلَكَكُمْ  
وإذا قَلْبُكُمُ قَبِلْتُ ذَلِكَ لَأَجْزِعِي  
ونصبه بفعل مضمّر انظر الكتاب 1/ 134 والمقتضب 2/ 78، إعراب القرآن للنحاس 2/ 2 شرح ابن عقيل 1/ 211.

ونشير إلى أن القراء حاول أن يلتزم بكل ما تقدم غير أن بعض القراءات جعلته يجيز الرفع، والنصب في بعض الأدوات التي نص على أنها مختصة بالاسم، جاء هذا في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا شَوْدُ فَعَزَّيْنَهُمْ﴾ [سورة فصلت: 17] فـ«أما» عنده مختصة بالاسم، وهذا يوجب الرفع التزاماً بالقاعدة التي قدمها غير أن الآية قد قوت بالنصب أيضاً، وهذا خروج عن القاعدة الأمر الذي دفعه أن يفسر هذا بقوله: «لو كان الحسن يقرأ: وأما شَوْدُ فَعَزَّيْنَهُمْ بالنصب، وهو وجه، والرفع أخوه منه: لأن «أما» تطلب الأسماء، وتمتنع من الأفعال، فهي بمنزلة الصلة للاسم، ولو كانت «أما» أما حرفاً يلي الاسم إذا شئت والفعل إذا شئت كان الرفع، والنصب معتدلين»<sup>(1)</sup>.

فالقراء لم يخطئوا قراءة الحسن على الرغم من ذهابه إلى أن «أما» مختصة بالأسماء فهي عنده مما يوجب رفع الاسم بعدها، كما أنه لم يحاول أن يخطئ من ذهب إلى جواز دخولها على الأسماء والأفعال، غير أنه ضعف هذا بقوله: «ولا نقول أمّا ضُرِيتَ فعبد الله كما تقول: أمّا عبد الله فضررت، ومن أجاز النصب، وهو يرى هذه العلة، فإنه يقول خلفة ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه وكلّ جواب»<sup>(2)</sup>، والنواضح من النص أن القراء قد أجاز النصب معتمداً على قول من قال به علماً بأنه منع أن يقال: أمّا ضُرِيتَ فعبد الله، لأن «أما» مختصة بالأسماء وبذا منع أن يتقدم الاسم المنصوب عامله، لعله أن الناصب للاسم حقه أن يتقدمه، لا أن يتقدم عليه في هذا النمط.

وهنا نكتة يجدر الالتفات إليها، وهي أن الفاء الواقعة في جواب «أما» إذا كانت هي

(1) القراء 14/3 ونشير إلى أن سيبويه ذكر هذه القراءة، ولم يسمها لأحد، وإن له في الاسم بعد أمّا وإذا قولين، أحدهما أجاز فيه النصب، والآخر الرفع، واستشهد لجواز التوجيهين لـ«أما» في قول الشاعر:

فَأَمَّا تَسْمِيَتُ تَجِيئَتِي مُرَّ  
فَالْمَنَامُ الْمَقْصُومُ زَوْنِي بِنَامَا  
ولذا في قول الشاعر:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَدَأَ يَتَلَقَّيْكَ  
فَتَسَامُ بِفَتَايَ بَيْنَ وَضَلَّتْكَ جَانِبُ

ونشير إلى أنه لم يُعَلَّل وجه النصب بعد «أما»، كما أنه صرح بأنه حين التحريف من حروف الابتداء، انظر الكتاب ٨٢/١، ومصدر نفسه ٩٥/١، وانظر المختص ٢٧/٣ وذكر ابن هشام أن «أما» ثابت عن العامل المحدوف، انظر معني التيب ٨٢، وانظر القراءة في البحر المحيط لأبي حيان ٤٠١/٧.

(2) القراء 14/3، 15.

التي تقع في جواب الشرط فإن ذلك يحتم على الفراء ألا يجيز النصب بعدها، أو قبلها، وهو مذهبه الذي قد وقفنا عليه في معرض رده على الكسائي، لأن الأخير أجاز أن يتقدم الاسم المنصوب جواب الشرط، ومذهب الفراء هذا ينطبق من قاعدة أن جواب الشرط إذا لم يكن بالفعل المجزوم، فبالغاء، والاسم مرفوع بعدها<sup>(1)</sup>.

وإذا كانت هذه الفاء تختلف من التي تقع في جواب الشرط، فهذا يلزمنا أن نفرق بين فاء الجزاء التي تربط جملة الجواب بأداة الشرط وفعله، وبين الفاء التي تقع في جواب «أما» ونحن نقول باختلافهما، لأن كلا منهما مرتبطة بأسلوب خاص بها.

نتناول هنا ما جاز فيه الرفع والنصب وقد تقدمه كلام وصلح للاسم أن يرتبط معه بدلالة ما، كأن يكون تابعاً له أو مبنياً لحالية ما، أو يكون منصوباً، أو مرفوعاً بما عده عليه، وقد مكّنه من ذلك الإعراب ما تقدمه من كلام، وتكون المسألة أكثر وضوحاً من خلال بعض الشواهد القرآنية التي أوردها الفراء منها قوله تعالى: ﴿لَتَنَالُنَّهَا وَغَدَا نَآ أَن نَّكُونَنَّ كَكُلِّ شَيْءٍ نَّشْرٍ﴾ [سورة الحج: 72] فقد أجاز فيها الرفع والنصب وعلى ذلك بقوله: «ترفع، لأنها معرفة فسمت انشراً، وهو نكرة، كما تقول مررت بـ زجلين أبوك وأخوك، ولو نصبتهما لما عاد من ذكرهما، ونويت بها الاتصال بما قبلها كان، صواباً»<sup>(2)</sup>.

يريد أن يقول الفراء بهذا النص إن «النار» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «هي النار»، والجملة من المبتدأ والخبر صفة للنشر الذي تقدم ذكره في الآية وتعرب جملة «وعدها» حالاً للنار. وقد قرر هذا كله بما مثله.

أما وجد نصب «النار» عنده فعلى الاشتغال، ونصبها بما عاد عليها في «وعدها» وجملة «النار وعدها» صفة للنشر، والذي مكن هذا الإعراب هو كونها تبعاً لما تقدم، وقد نيه إلى ذلك الفراء بقوله: «نويت بها الاتصال بما قبلها» وعلى هذا لا يسكن النصب، أما القطع فجائز في الرفع فقط.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَقَامُ رَبِّي فَيَقُولُ سَوَاءٌ الْعَذَابُ لَكَ أَلَمْ تَكُنْ مِنَّا قَبْلُ﴾ [سورة غافر: 45 - 46].

(1) انظر الفراء 2/378.

(2) الفراء 2/230 وأجاز الحفص على أن «النار» بدل من «نشر» وهو قول الأختش أيضاً انظر معانيه 415 وإعراب القرآن للناجس 2/410.



فقد أجاز الخراء في «النار» الرفع، والنصب والأول على أنها بدل من سوء العذاب. أما وجه النصب، فهو لا يختلف عما قدمنا: من تعليل حيث قال «ولي نصب على أنها وقعت بين راجع من ذكرها، وبين كلام يتصل بما قبلها كان صواباً»<sup>(1)</sup>. فالتأثر منصوبة بما عاد عليها في قوله «يعرضون عليها» والذي يمكن النصب هو أن جسد «النار» يعرضون عليها» مرتبطة بما قبلها، فهي مفسدة لسوء العذاب أو تكون حالاً لآل فرعون.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَدَأَكُمْ تَعْوَدُونَ﴾ (سورة الأعراف: 29 - 30). فقد أجاز نصب «فريقاً» على «البدل»، معتمداً في هذا الإعراب قراءة أبي نؤاسة. إذ قرأها «تعودون فريقين»، كما أجاز نصب «فريقاً» الثانية بما عاد عليها في «عليهم»، واستدل على هذا الإعراب بشواهد من القرآن الكريم<sup>(2)</sup>. كما أنه ضم إلى هذا النصب قوله تعالى: ﴿يَقْنَىٰ ذَاتَكُمْ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ ذَاتُ أَهْمٍ مِّنْهُمْ﴾ [سورة آل عمران: 154]<sup>(3)</sup>.

ومما أجاز فيه الرفع والنصب، لأنه يرتبط بما قبله من معنى قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ الْكُفْرُ أَفْئِدًا وَلَعْمَلٌ الْفَضِيلُ بِرَفْعَةٍ﴾ [سورة طه: 10] وعلى النصب في «وه العمل الصالح» أمرين، أحدهما أن الآية تتضمن معنى التصاحبة، وجاء تفسيرها بها: يتقبل الله الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح، أي: إن تقبل الله الكلام الطيب مشروطاً بتصاحبة العمل الصالح. وهذا يشير إلى أن الكلام الطيب لا ينفع من دون أن يكون هناك عمل صالح، والوجه الآخر للنصب هو وجود الواو، بمعنى أنه منصوب بما عاد عليه<sup>(4)</sup>.

ويقاس جواز الرفع والنصب في «كل» إذا كانت بمنزلة التوكيد المعنوي عند انقضاء. وينضح هذا من خلال ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَالظُّبُرُ صَنَعُوا كُلٌّ فَعَلِمَ صِلَانَهُ وَتَوْبَهُ﴾ [سورة النور: 41].

(1) الخراء 9/3 وأجاز الأخفش أن تكون «نار» بدلاً من «سوء العذاب» أو من «العذاب نفسه». وذكر النحاس في «مستدرك» من الإعراب، «نظر معاني القرآن للأخفش» 463 إعراب القرآن للنحاس 3/ 13، «مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب» 266/2.

(2) «نظر» 376/1 وأيضاً الأخفش بالمعنى «نظر» 297، «نظر» أيضاً «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب 1/ 113.

(3) «نظر» 240/1.

(4) «نظر» 367/2، ونشير إلى أنه قدر الآية برفع الله العمل الصالح. وهو بهذا لا يرد عليه نص من محذوف بدليل تصحيحه بوجود الواو وحذفه الضمير العائد عند تقديره، وتقدير العمل وتأخير

قال فيها: «ترفع كلا بما عاد عليه من ذكره، وهي انتهاء في اصلته وتسميته»، ولو أتت: «كلاً قد عليم بالنصب على قولك: غلبم الله ضلالة كل». وتسميته، فتعصب لرفع الفعل على راجع ذكرهم، أشدني بعض العرب.

كَلًّا فَرَعْنَا فِي الْخِيَابِ صَفَاتِهِ فُفِرَزْنَمَ وَأَطْلُغَمَ الْجَلَلَاتِ

ولا يجوز: أن تقول: زيدا ضربت، وإنما جار في «كل»، لأنها لا تأتي إلا وقيل كلام. كأنها متصلة به، كما تقول: مررت بالقوم كلهم ورأيت القوم كلاً. يقول ذلك. فلما كانت نعتاً مستقصى به، كانت مسبقة بأسمائها. وليس ذلك لزيد. ولا لعبد الله ونحوهما، لأنها أسماء مبتدآت<sup>(1)</sup>.

والقول في هذا إن الذي مكن نصب كل في الآية. وفي قول الشاعر هو أنها نفي توكيد ما قبلها من المسميات. وإن تقدمت عليهن. فهي بحكم هذا المعنى. وهو التوكيد، وهذا التفسير هو الذي أجاز فيها الرفع والنصب، ومثل هذا لا يتحقق لغيره مما يصح أن يثبأ به كزيد وعبد الله<sup>(2)</sup>.

ومما استوى فيه الرفع، والنصب أيضاً هو إذا كان النعر متعدياً بحرف الجر. مرة أقدم كلام أم لم يتقدمه كلام كما هو في: «زيداً مررت به». فقد أجاز الفراء في الزيد، الرفع والنصب، والذي مكنه ذلك هو جواز تكرار حرف الجر، فيقال: بريد مررت به. وكان الفراء يريد القول بأن «زيداً مررت به» بحكم ما تقدمه كلام لجواز تكرار حرف الجر، واستشهد لهذا بقوله تعالى: ﴿وَالْقَلِيلَيْنِ أَغْدَ لَمْ عَذَابًا يُبَيِّنُ﴾ [سورة الإنسان: 31]، فقد قرئت «وللضالمين أغد لهم...» وأشار إلى أن الواو كالضيف لتفعل «أغد»<sup>(3)</sup> في الآية.

ولما كنا في هذا النمط أحب أن أضيف إلى هذا جواز نصب الاسم المعطوف على الجار والمحرور. وقد أثبت الفراء في قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا قَدْ قَضَيْتَهُمْ كَيْدَكَ﴾ [سورة

(1) الفراء 2/255، وانظر المصدر نفسه 2/120، 2/373، 2/378. وذكر النحاس هذين الوجهين، ولم يفرق بينهما كما فعل الفراء، نظر عراب ص 446 وانظر أيضاً مشك في عراب القرآن لمكي بن أبي طالب ص 123، القوطي 12/278.

(2) ستقف على ضرب آخر «كل» يرجع فيه الرفع على النصب.

(3) انظر الفراء 3/220 - 227 ونشير إلى أنه ذكر في هذا الموضع شواهد في تكرار حرف الجر.

النساء : 124] ففي أحد وجهين ذكرهما في نصب «رأساً» أنه منصوب عطفاً على محل إلى نوح في قوله تعالى : ﴿لَمَّا أُوحِيَ إِلَى نُوحٍ وَالنَّاسِ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [سورة النساء : 123] ، والوجه الآخر أنه منصوب بما عاد عليه ، والنجسة معطوفة على ما قبلها لوجود العلاقة بينهما ، لأن المرحي حادث لهؤلاء الرسل الذين لم يقتصصهم الله جلّت قدرته على النبي محمد ﷺ (1) .

وهكذا نتضح الصور التي أجاز فيها الفراء الرفع ، والنصب من دون أن يرجع أحدهما على الآخر ، وهي تكاد تكون محصورة ببعض الأدوات التي يصلح دخولها على الأسماء والأفعال وكذلك فيما يكون مرتبطاً بما قبله بمعنى ، كأن يكون بدلاً ، أو عطفاً ، أو بمنزلة التوكيد والآخر محصور في «كل» . أو تكون الجملة . ومعها الاسم المتقدم حالاً . أو نعناً لمعنى متقدم ، ويضم إلى هذا كله الأفعال المتعدية بحرف الجر

### النمط الثاني: ما وجب رفعه.

يعالج هذا المبحث ما وجب رفعه في باب الاشتغال . وهو لا يختلف عما تقدم في المبحث الأول في أن يعمل الفعل في عائد ذلك الاسم المتقدم غير أنه لا يشترط فيه أن يتقدم الاسم أداة أو كلاماً ، فقد يكون ذلك حاصلًا ، ويجب الرفع فيه ، وأشير إلى أن هناك بعض الشواهد القرآنية التي يظن أنها وجب فيها الرفع قياساً بما قلناه الفراء من قاعدة قد قرئت بالنصب ، وحاول الفراء أن يفرق بينهما ، وبين ما تدخل هذا المبحث ، وذلك بأنها لم تنصب بما عاد عليها . وسينجلي الفرق وضوحاً من خلال عرضها .

لقد اعتمد الفراء فيما وجب فيه الرفع على ألا يتقدم الاسم أداة يصلح دخولها على الاسم والفعل ، وألا يتقدمه كلام يمكنه الرفع والنصب ، هذا ما استقدناه في المبحث الأول ومن هنا نجد أن الفراء قد أوجب الرفع في «زيد ضربته» وإن جاء منصوباً ، وهو ما أجاز به بعض النحاة فقد أخرجه من هذا الباب ونص عليه في قوله : «ولا يجوز أن تقول «زيداً ضربته» وقد قال بعض النحويين : «زيداً ضربته» فنصبه بالفعل ، كما تنصبه إذا كان قبله كلام ، ولا يجوز ذلك إلا أن تنوي التكرير ، كأنه نوى أن يوقع «يقع» الضرب على زيد قبل أن يقع على الهاء فلما تأخر الفعل . أخذ الهاء على التكرير» (2) .

(1) انظر الفراء 1/ 295 .

(2) الفراء 2/ 288 ويشير إلى أنه ذكر حواشي نصب زيد ورفع «زيداً ضربته» من دون أن يتضمن كلامه تفسيراً لوجه النصب . انظر 1/ 306 .

فقد فسّر الفراء نصب «زيداً» كما هو واضح من النص بأن حق الفعل أن يتقدم.  
ولما تأخر عنه شيء بالضمير على التكرار، ويسمى أن الفعل قد عمل في ذلك الاسم  
المتقدم، وهو زيد. ولم ينتصب «زيداً» بما عاد عليه مثل ما هو في المبحث الأول.  
وهذا يجعلنا نقول بأن الفراء أعطى الضمير ما يعطى لثاء التأنيث إذا تقدم الفعل على  
الفعل للدلالة على منتهية المتقدم فالضمير هنا كناه التأنيث لم ينتج بالمحل الإعرابي.  
والجملة عنده فعليه. وهذا القول يرد به علي من نسب إلى بعض الكوفيين بأنهم أعطوا  
الفعل في الاسم، وفيما عاد عليه<sup>(1)</sup>.

وتعود فنقول: إن الفراء حاول أن يوضح العلة في عدم إمكان أن ينتصب الاسم بما  
عاد عليه في المثال المتقدم بقوله: «ومثله ما يوضحه قولك: زيد مررت به» ويدخل  
على من قال: «زيداً ضريبة» على كلمة أن يقول: «زيداً مررت به» وليس ذلك شيء؛  
لأن ليس قبله شيء يكون طرفاً للفعل<sup>(2)</sup>، فإنه منع أن يقاس «زيداً ضريبة» بـ«زيداً مررت  
به» لأن الأخير متعدي بحرف الجر، ولذا جاز نصب «زيداً» على تقدير: «زيداً مررت به»  
فكان «زيداً» قد تقدمه شيء وليس هذا حاصلًا لـ«زيداً ضريبة».

ومما أوجب الفراء رفعه هو إذا كانت الأداة الداخلة على الاسم لا يصلح دخولها  
على الفعل، أو لم تكن أداة عطف أو استئناف كما تقدم في المبحث الأول. وقد أثبت  
الفراء هذا من خلال ما جاء به في قول الشاعر:

إِنْ لَمْ أَشْبِثِ الشُّفُوسَ بِنَ خَيْ بُكْرٍ وَعَلَيَّْ نَطَاقُ جُرْبِ الْجَمَالِ  
«فَعَبْدِي» مرفوع ومنع نصبه على الرغم من تصدره بالنزول. وعلل هذا المنع بقوله:  
«فلا تكاد العرب تنصب مثل عدي في معناه، لأن الواو لا يصلح نقلها إلى الفعل، ألا  
تري أنك لا تقول: ونطأ عدياً جرب الجمال، فإذا رأيت الواو تحسن في الاسم جعلت  
الرفع وجه الكلام»<sup>(3)</sup>.

فالفراء يشير إلى أن الذي منع النصب هو أن الواو لا يصلح دخولها على الفعل

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف المصالة 121 وشرح ابن عقيل 1/ 519.

(2) الفراء 2/ 206، ولم يظهر من كلام مبيد في «زيداً ضريبة» ترجيح الرفع على نصب، وإنما ذهب  
إلى الرفع إذا ما أسند الفعل إلى «زيد» ونسبه بفعل مضمر يفسره ما بعده، انظر الكتاب 1/ 51.  
وذكر الأخفش أن النصب كثير عند العرب، انظر معانيه 489.

(3) الفراء 1/ 241.

«تعلقاً» وهذا التعليل لا يستطيع أن نخرج منه بنتيجة توضح منع دخول الواو على الفعل إلا أن نقول بأن الواو هي واو الحال، وإذا كانت كذلك، فلا يصح دخولها على الفعل المتصارع المثبت إلا أن تقدر الجملة خبراً لمبتدأ محذوف، فهذا التوضيح يبين وجه منع دخول الواو على الفعل في قول الشاعر المتقدم ذكره.

ومن أنماط هذا المبحث أيضاً عند الفراء هو إذا كانت الجملة التي عملت في عائد ذلك الاسم المتقدم تابعة له، أو من صلاته أو شرطية وأجاز نصب الاسم فيها إذا لم تكن كذلك، وهذا النمط يختلف عما تقدم فيما يستوي فيه الرفع والنصب، وسيوضح الفرق من خلال ما جاء به الفراء بوجوب رفع «كل شيء» في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾ في الزبير [سورة القمر: 52].

قال: «فلا يكون إلا رفعاً؛ لأن المعنى - والله أعلم - كل فعلهم في الزبير مكتوب، فهو مرفوع - في » و«فعلوه» صلة لشيء، ولو كانت في صلة لفعلوه في مثل هذا من الكلام، جاز رفع «كل» ونصبها، كما تقول: وكل رجل ضربوه في الدار، فإن أردت «ضربوا كل رجل في الدار» رفعت، ونصبت، وإن أردت «كل من ضربوه هو في الدار» رفعت»<sup>(1)</sup>.

فالواضح من النص أن الفراء أعرب «كل» مبتدأ؛ خبره في «الزبير مكتوب»، فجعل الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف تقديره: «مكتوب» وأعرب «فعلوه» صلة لشيء، ويريد بها صفة لشيء، وهذا الإعراب يمنع نصب «كل» بما عاين عليه في «فعلوه»؛ لأن الصفة تابعة له، وليست مما يعمل به، هذا هو الذي أوجب رفع «كل».

أما إجازته نصب «كل» فيخرج عن هذا الضرب، والجملة فعلية، وقد خلت من الصفة والموصوف وليس هناك ما يرجع رفعه ونصبه، مثل ما تقدم في المبحث الأول، وإذا أردنا أن نوضح أثر هذا على المعنى، نقول: إن نصب كل يفيد العموم، وليس هناك تخصيص، ورفع يفيد ذلك، لأنه وصف بالجملة، والفراء أوضح هذا الفرق بما عدله في قوله: «كل رجل ضربوه في الدار»، فإذا نصب «كل» يكون قد تم ضرب الرجل المتواجدين كلهم في الدار، وإذا رفع «كل» فإنه يدل على أن الرجال الذين ضربهم

(1) الفراء 95/3 ونشير إلى أن سبب وجوب الرفع إذا جاء الفعل الذي عمل في الضمير العائد في جملة هي صفة، أو صلة لاسم الموصول، انظر الكتاب 1/128، وقال بينا الأخفش: انظر معانيه.

متواجدون في الدار وهذا لا يمنع أن يكون هناك رجال آخرون لم يضربهم في الدار.

ونضم إلى هذا المبحث ما أضيف إلى الاسم الموصول نحو: «كُلُّ مَنْ ضَرَبُوهُ فِي الدَّارِ» لأن «ضربوه» صلة الموصول، فلا يصح أن ينتصب الاسم بما عاد عليه في صلتها، ومثله إذا كان الاسم نكرة: قد أضيف إلى اسم موصول، ومثل أنه الفراء في قوله «رَجُلٌ مِّنْ ضَرَبُوهُ فِي الدَّارِ»<sup>(1)</sup>. وهذه الأنماط لا تختلف عن الاسم الموصوف الذي وجب رفعه في تعليلها، لأنها مخصصة بالجملة التي تضم ما عاد على ذلك الاسم المرفوع.

ومما وجب رفعه أيضاً هو إذا كانت الجملة شرطية، وأداة الشرط اسم نحو: من يسرق فاقطعوا يده. وهذا لا غبار عليه، لأن لهذه الأداة الصدارة في الكلام، وهي محكومة في هذا الضرب بالرفع.

### النمط الثالث: ما رُجِحَ رفعه على نصبه.

يمتاز هذا المبحث عن المبحث الأول في أن الاسم إذا ما نصب، فنصبه بفعل مضمَر يفسره ما بعده، والذي منع نصبه بما عاد عليه هو تضمنه معنى الشرط بدخول فاء الشرط على الخبر. وهذا السبب هو الذي دفع الفراء إلى أن يرجح الرفع على النصب، وسنقف على هذا من خلال ما جاء به من شواهد.

فقد رجح الرفع على النصب إذا كان الاسم غير مؤقت، ويريد به اسم الجنس. وقد دخلت الفاء على الفعل الذي عمل فيما عاد على ذلك الاسم المتقدم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، والآية قرئت بالرفع، والنصب. وعلل الفراء الرفع فيها بأن هذه الأسماء، وما دخلت عليه تفيد معنى الجزاء، حيث قال: «فوجه الكلام فيه الرفع؛ لأنه غير مؤقت فرجع كما يرفع في الجزاء، كقولك: مَنْ سَرَقَ فاقْطَعُوا يَدَهُ، وكذلك قوله: ﴿وَالشَّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [سورة الشعراء: 224] فعناء والله أعلم: مَنْ قَالَ الشَّعْرَاءُ اتَّبَعَهُ الْغَاوُونَ، ولو نصبت قوله «والسارق والسارقة» بالفعل، كان صواباً»<sup>(2)</sup>.

فالرفع على أنه مبتدأ عمل فيه ما عاد عليه في قوله: فاقطعوا أيديهما، والجملة تفيد

(1) الفراء 96/2 وانظر الكتاب 128/1.

(2) الفراء 242/1 وانظر المصدر نفسه 306/1.

معنى الشرط. أما تفسير وجه النصب عنده، فلا يُظن من النص أنه نصبه بالفعل المذكور في «فاقطعوا»، وإنما يكون بفعل محذوف يفيد الأمر، يفسره ما بعده. <sup>(1)</sup> وهذا القول يزداد وضوحاً فيما أورده في قوله تعالى: ﴿الزَّائِيَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [سورة النور: 2].

فقد مع أن ينتصب «الزَّائِيَةُ وَالزَّائِي» بما عاد عليهما، وإنما هو بإضمار فعل قال: (رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: «كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا» ولا ينتصب مثل هذا؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه، والله أعلم: «مَنْ زَانِي فَافْعَلُوا بِهِ ذَلِكَ...» وكذلك «السَّارِقُ السَّارِقَةُ» والَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذْوِهُمَا وَلَوْ أَضْمَرْت قَبْلَ كُلِّ مَا ذَكَرْنَاهُ فعلاً كالأمر، جاز نصبه، فقلت الزانية والزاني فاجلدوا <sup>(2)</sup>.

ومن هذا النص تتضح نقطة الخلاف فيما جاء به الفراء عن غيره من النحاة <sup>(3)</sup> وذلك أن النصب عنده جاء بفعل مضمّر لوجود الفاء في حين أن غيره يذهب إلى أن النصب واقع بفعل، فهو عنده من هذا الباب الذي نحن بصدد دراسته.

ويشير النص أيضاً إلى أن ما تقدم لبيان هذا النقط ليس محصوراً في اسم الجسم أو بعض أسماء الشرط فحسب، وإنما هو واقع بالاسم الموصول الذي يقتضيه خبره بالفاء، كما هو في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ مَنْ يَصْحَبْهُ فَلْيُجَاهِدْ﴾ [سورة النساء: 16] ونضم إلى هذا اسم الإشارة. وإن لم يصرح به الفراء هنا، فقد أجزأه في قوله تعالى: ﴿هَذَا فَلْيُجَاهِدْ﴾ [سورة ص: 57].

وما أجزأه من إعراب في الآية، لأنها تفيد معنى الشرط، وهي على تقدير: «إِنْ فَعَلُوا هَذَا فَلْيُجَاهِدُوا»، ولذا أعرب هذا منصوباً بفعل محذوف، أو مبتدأ خبره «فليجاهدوا».

(1) انظر الفراء 1 - 242، وذهب سيبويه في هذا إلى الرفع واستقبح فديه الاسم في مدثر الحروف ويوحى كلامه أن الرفع جاء لتضمن الاسم معنى الحنصر، وأنه أجاز النصب في الأمر، ونهيه، وهو قول الفراء أيضاً انظر الكتاب 1 - 144، معني القرآن للفراء 2 - 424 إعراب القرآن للنحاس 1 - 495 البيان في غريب إعراب القرآن لأبي الأثيري 1 - 227 / 228، والقرطبي 166 / 167 وانظر القراءة في البحر المحيط 3 - 476.

(2) الفراء 244 / 2 وانظر المصدر نفسه 306 / 1، 410 / 2، وقول الفراء في إضمار الفعل يتفق فيه مع سيبويه، انظر الكتاب 1 - 140 - 142، وانظر التبيين في إعراب القرآن للعكري 2 / 903، والقراءة في البحر المحيط 6 / 427.

(3) انظر ما تقدم من مصادر.

أو «نَحْنِمْ وَنَحْشَقُ». ويؤكد قولِي هذا أنه استشهد على بيان غرضها بقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [سورة المائدة: 38]<sup>(1)</sup>.

وإذا كان الاسم المتقدم لا يتضمن معنى متقدماً، فقد ذهب الفراء إلى نصبه، حيث قال: (ولو أردت سارقاً بعينه، أو سارقة بعينها، كان النصب وجه الكلام)<sup>(2)</sup>. ولا يختلف تفسير العامل لهذا عما تقدم.

وقيل أن الفعل إلى ضرب آخر من هذا المبحث أشير إلى أن الفاء الداخلة على الفعل «فَأَفْضَعُوا» ليست مما يختص بالاسم، أو الفعل. وإنما هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط.

فدخولها عليهما بيان، وهي بذلك ليست ما يشبه الظرف لأحدهما، مثل ما عهدناه في المبحث الأول، ونذكرُ بأنها هي التي منحت الكلام معنى الجزاء، وأنها تختلف عن المختصة بالفعل بأنه في الأخير جاز أن ينتصب الاسم المتقدم عليها بالفعل المذكور، كما هو في قوله تعالى: ﴿كَلِمَةً فَلَا فَعْلَ﴾ [سورة الزمر: 66]<sup>(3)</sup>.

ومن أنماط هذا المبحث. وهو الذي رجح رفعه على نصبه هو أن يتضمن الاسم معنى الواحد، والجمع. مذكراً كان، أم مؤنثاً. وينتد معنى الجنس، وقد أثبت الفراء في «كل» وما أضيفت إليه، وأوضح أن مثل هذا يفيد الحصر والتوكيد سواء أكان الفعل قد عمل في عائدها، أم لم يعمل. وسيوضح هذا حديثاً من خلال ما جاء به في قوله تعالى ﴿وَكُلٌّ لِّإِنسٍ أَرْزَمْتَهُ طَبَرٌ فِي عُصْبَةٍ﴾ [سورة الإسراء: 13]، قال: (العرب في «كل» تختار الرفع، وقع الفعل على راجع الذكر أو لم يقع، وسمعت العرب تقول: وكلُّ شيءٍ أخضيناهُ في إمامٍ مَيَّنَّ بالرفع، وقد رجح ذكره وأنشدوني فيما لم يقع الفعل على راجع ذكره:

فَقَالُوا تَغْرِفُهَا الْمَنَازِلُ مِنْ مَنَى وَمَا كُلٌّ مِنْ يَغْرِفُ مَنَى أَنَا عَارِفٌ  
أَلَفْنَا ذِيَاراً لَّمْ تَكُنْ مِنْ ذِيَارِنَا وَمَنْ يَشَأْنُفْ بِالْكَرَامَةِ يَأْلَفْ

(1) انظر الفراء 2/410، وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب 2/252.

(2) الفراء 1/306 وانظر الكتاب 1/144.

(3) انظر الفراء 2/424 وأجاز أيضاً رفع ونصب لفظ الجلالة بفعل مضمر، وذكر النحاس الأختلاف بين البصريين والكويتيين بأن النصب بفعل مضمر، ونسب إلى الزجاج أن الفاء تليد الجزاء انظر إعراب البصريين 829/2.



فلم يقع عارف على «كل». وذلك أن في «كل» تأويل: وما من أحد يغشى بني أنا عارف، ولو نصبت، لكان صواباً، وما سمعته إلا رفعاً، وقال الآخر:

قد غلبت أم المخيار تدعي علي ذلها كله لم أضع  
رفعاً، وأنشدني بعض بني أسد نصباً<sup>(1)</sup>.

و«كل» مرفوعة سواء أعمل الفعل في عائدها، كما هو في الآيتين أم لم يعمل في عائدها، كما هو في البيتين. والذي رجح الرفع هو أن «كل» تنبذ والمضاف إليه نفي الجنس: لأنها بمنزلة: ما من أحد، وهذا بمنزلة: لا أحد، والآخر محله الرفع<sup>(2)</sup>. هذا كله مضافاً إليه معنى الحصر الذي تضمنه النصوص المتقدمة تفسر ترجيح الرفع.

وقد يقال: إن الآيتين لم يتضمنا معنى النفي، فكيف جاز لنا أن نجعلهما بهذا الحكم؟ والجواب عن هذا السؤال هو أننا لو أمعنا النظر في الآية ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلَزَمَتْهُ ظَنُّهُ فِي عَقْبِهِ﴾ [سورة الإسراء: 13] لعرفنا أنها تتضمن معنى الحصر والتوكيد، لأنها بمعنى: ما من أحد إلا ألزماه طائفة في عقبه، ولا يمكن اعتبار كل إنسان بمنزلة من أحد إلا وأن تكون مسبوقه بالنفي أو شبهه ف«كل إنسان» بمنزلة ما من إنسان. وإذا جاءت بعض أمثلة الفراء متضمنة للنفي، وبعضها لم يتضمن النفي فلان مثل هذا عنده سيان ويتضح هذا من ترجيحه الرفع لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَخَصِيَّتُهُ فِي يَدَيْ قَيْنٍ﴾ [سورة يس: 12] حيث قال: «والرفع وجه جيد، قد سمعت ذلك من العرب، لأن «كل» بمنزلة النكرة إذا صاحبها الجحد، فالعرب تقول: هل أحد ضرتته، وفي «كل» مثل هذا التأويل. ألا ترى أن معناه: ما من شيء إلا قد أخصيتاه»<sup>(3)</sup>.

ويتضمن النص لكثرة تدعو الالتفات إليها، وهي قوله «إذا صاحبها الجحد» فهذا الشرط في النكرة، وليس في «كل».

### قضايا متفرقة:

اسمى تحت هذا العنوان إلى أن أفق على بعض القضايا النحوية التي تخص هذا الباب، لأنها كما سيتضح من موضوعاتها لا تبتعد عن باب الاشتغال، منها جواز أن

(1) الفراء 1/ 242 ومصب الحاشي «كل» بفعل مضمر. ولم يشير إلى معنى الحصر نظر إعرابه 235/3.

(2) انظر الامتناء في التراث النحوي والبلاغي 195.

(3) الفراء 2/ 373.

يعرب الاسم عطف بيان إذا ما نصب، فقد أجاز الفراء أن تعرب جهنم في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْآثَارِ ۖ جَهَنَّمَ يَصْنَوْنَهَا﴾ [سورة إبراهيم: 28 - 29]. نصباً على أنها تشبيه لدار البوار. ويقصد بالتفسير هو عطف البيان؛ لأن جهنم في الآية تقيد بتوضيح متبوعها، وأجاز رفعها على الابتداء، أو بما عاد عليها<sup>(1)</sup>.

ومنها جواز أن ينصب الاسم عطفًا على ما قبله، وليس له أن ينتصب بما عاد عليه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رِشْقًا وَبُزًّا ۚ وَقَوْمًا فَوَقْدًا﴾ [سورة الإسراء: 105 - 106]. فقد نصب «قرأنا» عطفًا على «مبشراً» وأجاز ذلك الإعراب؛ لأن قرأنا يتضمن معنى رحمة أي: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا مِشْرًا وَنَذِيرًا وَرَحْمَةً﴾<sup>(2)</sup>.

وهناك مورد اتفق فيه النحاة مع غيره من النحاة بجواز نصب الاسم المتقدم بفعل محذوف، وهو يختلف عما قدمناه بأنه لم يفتقر بالفاء جاء هذا في أحد وجهين ذكرهما في نصب «لوطاً» في قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا ءَالِيْنَهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة الأنبياء: 74] قال: (نصب «لوطاً» من النهاء التي رجعت عليه من «آئيناه» والنصب الآخر على إضمار «وأنكر» لوطاً، أو «ولقد أرسلناه» أو ما يذكر في أول السورة وإن لم يذكر، فإن التفسير إنما هو من الرسالة أو من الذكر)<sup>(3)</sup>.

ومن أبرز هذه القضايا هو جواز أن يتقدم الاسم المنصوب أداة الشرط، فقد أجاز الفراء ذلك، والاسم منصوب بما عاد عليه، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمٌ يُوعَىٰ كَذِبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ﴾ [سورة الفرقان: 37] فقوم منصوب بما عاد عليه في «أغرقناهم»، وهو جواب الشرط<sup>(4)</sup>.

(1) انظر الفراء 132/2 - 133 وإعراب النحاس «جهنم» بدلاً من «دار البوار» انظر إعرابه 283/2.

(2) انظر الفراء 77/2 وأجاز الرفع على الابتداء، أو بما عاد عليه، فم أجاز ليدل في قراءة الحفص لقوته تعالى: ﴿إِنَّا أَنبَأْتُكُم بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ الْكُفْرِ وَغَدَا إِلَهُ الذِّينِ كُفَرُوا﴾ [الحج 172]. انظر 277/2 والمصدر نفسه 230/2. وهذا المعنى لم يوفقنا عليه النحاس علماً بأنه ذكر تفسيرات أخر، انظر إعرابه 263/2. وأجاز مكِّي بن أبي طالب عطفه على شيء حذف المصنف. تقديره: «ما صاحب قرآن انظر مشكل إعراب القرآن 35/2.

(3) الفراء 207/2 وهو يفتق في هذا مع سيبويه وغيره انظر الكتاب 90/1 إعراب القرآن المنحصر 277/2 البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري 268/2، القوطي 306/11.

(4) انظر الفراء 268/2 وأجاز عطفه أيضاً، ورد النحاس على ما ذهب إليه فراء بأن «أغرقنا» ليس ما يتعدى لمفعولين. ويرد على النحاس بأن الفراء لم يصحح بهذا المعنى. انظر إعراب القرآن 2/468، ومشكل إعراب القرآن 132/2 - 133.

وهذا يشير إلى أن الفراء قد أجاز أن يتقدم معمول جواب الشرط على أداة الشرط. ونذكر هنا بهذه على النكسالي في جواز أن يتقدم معمول جواب الشرط على الجواب نفسه.

بعد أن وضحت مباحث هذا الباب هناك مسألة، وهي جواز أن ينتصب الاسم. وقد عمل الفعل باسم يعود على ذلك المتقدم، فقد أجاز الفراء هذا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بُدْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَذَابٍ رِئْءٍ﴾ [سورة الإسراء: 20]، إذ قال في نصب الآية وهؤلاء: (أوقعت عليهما ثمناً، أي: تئذهم جميعاً)<sup>(1)</sup>.

ومثل هذا لم يدخله النحاة في باب الاشتغال، ويظهر أن ليس هناك فرق بين الآية وما تقدم من حيث الغرض؛ لأن ما جاء في الآية بمنزلة ما قدمناه في «كل» من أنها بحكم التوكيد المعنوي.

وبذا يكون تصور الفراء ومعالجته لهذا الباب من النحو واضحاً، فقد قدم من القواعد التي كان تعتمد على علاقة الاسم المتقدم بما يحيطه من معنى تمكن من الوقوف على ضروب الاشتغال، وأنماطه، وما يتجنع به الاسم من إعراب. وأسدر به هذا لا يتفصل عن معالجته لأبواب النحو الأخرى، ولا سيما قضية العامل، فهي عند تمثل مدى علاقة ذلك الاسم بما يحيطه من معنى، إذ تجده ينتصب الاسم تارة بما عاد عليه، وشرطه فيه أن يتقدم ما يمكنه من هذه العلاقة كأداة مختصة بالفعل، أو مشتركة بين الفعل والاسم، كما ينتصب بما عاد عليه أيضاً شرط أن يكون متعلقاً بما قبله من معنى سواء أكان ذلك الارتباط الدلالي مختصاً به وحده، كأن يكون بدلاً أو معطوفاً، أو غير ذلك، أو يكون ارتباطه به وبالجملة التي بعده، فتعرب الجملة والاسم المنصوب بها حالاً، أو نعتاً، أو غير ذلك، ومثل هذا وقفنا عليه في رفع الاسم أيضاً.

أما نصب الاسم بفعل مضمر، فقد وقفنا عليه في موردتين أحدهما إذا كان الاسم المنصوب معروفاً بالأنثى واللام التي لا تغيب الجنس. ومنه قراءة النصب لقوله ﴿وَالْمَسَاكِينُ فَانْفَعُوا﴾ [سورة الحائدة: 38]، وقد أخرجه من هذا الباب.

والآخر إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين بنفسه، فقد أجاز إضمار فعل نصب

(1) الفراء 2/120، ونص النحاس على أن «هو» بدل من «كل» انظر إعرابه 2/236.

للاسم المتقدم، كما أجاز نصيبه بفعل متقدم عليه أو بما عاد عليه منه قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كُنَّا فَاعِلِينَ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة الأنبياء : 74].

ونشير إلى أن الفراء في كلا الموردين أضممر فعلاً، يختلف في دلالة وغرضه عن الفعل المذكور، مما يشعر أنهما ليسا من هذا الباب. الأمر الذي دفع الفراء إلى هذا الإضمار.

## المبحث السادس

### الضمير عند الكوفيين

#### «القسم الأول»

#### الضمير العائد في القرآن

لقد اهتم النحاة بدراسة الضمير كاهتمامهم بالموضوعات النحوية الأخرى، حيث شغل حيزاً واسعاً في كتب النحو تناول فيه النحاة ماهية الضمير، وأقسامه، وعلة بنيائه إلى غير ذلك من القضايا التي تتعلق بالضمير نفسه غير أن هناك جانباً مهماً أهمله النحاة، وهو مسألة عود الضمير على ما قبله. فخلو هذه المصادر سوى بعض الإشارات جعل لهذا البحث أهمية، إذ نسعى فيه إلى بيان ما جاز أن يعود عليه الضمير، ومدى مطابقتها أو مخالفتها إياه من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً أو غير ذلك مما سيأتي بيانه.

ولا ريب أن هذا البحث لا يخص المهتمين بدراسة النحو فحسب، وإنما بهم المختصين بدراسة النص القرآني أيضاً، وذلك أنه اعتمد على الأساليب القرآنية التي من خلالها نسعى إلى الكشف عما يتضمنه من دلالات، وما يترتب عليها من أسباب. كالذي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَوَعْدَ الْفَيْدَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [سورة النساء: 159]، إذ جاز للضمير في تموتة أن يعود على الكتابي أو على عيسى عليه السلام، ولكل منهما تفسير يؤثر على المعتقد الديني. وكالذي في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَظَّوْا﴾ [سورة براءة: 62]، إلى غير ذلك مما يستوجب الوقوف على معرفة ما جاز أن يعود عليه الضمير.

وقد انصب اهتمامنا في هذا البحث على بيان ما جاز أن يعود عليه الضمير دون

الخوض في الجوانب التفسيرية أو الوصفية للنص القرآني، لأن في ذلك انصيافاً عن الهدف الذي نسعى من وراءه.

وكان كتاب «معاني القرآن» للفراء مصدراً لهذا البحث لأمرين: أحدهما هو أن هذا الكتاب يعد من المصادر المتقدمة التي اهتمت بدراسة النص القرآني من الجانب الدلالي. والآخر هو أن الفراء يمثل أحد أركان المدرسة الكوفية. وهذا لا يعني أننا أهملنا أوجه الاختلاف فيما جاز أن يعود عليه التضمير فيما سنتقف عليه من شواهد، فقد أثبت في هوامش البحث ليبقى المتن محصوراً على ما جاء به الفراء. ولوضوح الرؤية عند هذه المدرسة في هذه المسألة.

وقد عانجت الموضوع من خلال تقسيم التضمير نفسه إلى ضمير المفرد، وضمير التثني، وضمير الجماعة، وبيان ما جاز أن يعود عليه كل منها. وأنبعت ذلك بخاتمة وهوامش البحث، وفهرست للمصادر والمراجع التي أفاد منها البحث.

### مبحث ضمير المفرد:

حق هذا التضمير أن يعود على مذكر كان أم مؤنث، وهناك موارد في القرآن الكريم جاز لهذا التضمير فيها أن يعود على ما ليس هو له. وهذا ما سنتقف عليه مقدمين في ذلك عوده على المفرد لفظاً ومعنى.

#### 1 - عوده على المفرد لفظاً ومعنى:

وهذا انضرب من التضمير العائد، هو الأصل فيه، وقد أشار الفراء إليه في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ﴾ [سورة الأنعام: 84]، فقد نص على أن التضمير في «ذريته» يعود على نوح (عليه السلام)، وقد تقدم ذكره، قال: «لا الهاء لنوح»<sup>(1)</sup>.

﴿وَبَارِئُ السَّمِيعِ فَاتَّخَذَ لَهَا﴾ [سورة الأنفال: 61]، فالتضمير في «لها» يعود على «لسلم»<sup>(2)</sup>، وهو مؤنث عند أهل الحجاز<sup>(3)</sup>. وهذا أحد قولين ذكرهما في الآية.

(1) الفراء، 342/1، وانظر المصدر نفسه 249/1، 291/1، 458/1، 85/2، 311/2.

(2) الفراء 416/1.

(3) انظر معاني القرآن للأخفش 325، وإعراب القرآن للنحاس 684/1.

## 2 - عودة على اسمين من جنس واحد أو على أحدهما اجتزاء :

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد المؤنث على اسمين بنصويان تحت جنس واحد، أو يعود على أحدهما اجتزاء، جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُوَفُّوهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة : 34] قال : "ولم يقل : ينفقونهما. فإن شئت وجهت الذهب والفضة إلى الكثرة، فكان توحيدهما من ذلك، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه"<sup>(1)</sup>.

كما أجاز أن يعود الضمير على الذهب أو الفضة اجتزاء بالآخر، ونص على هذا في موارد أخرى<sup>(2)</sup>.

## 3 - عودة على اسمين ليسا من جنس واحد أو على أحدهما، متقدماً كان أو متأخراً :

لم يفرق بينهما، وهذا يشير إلى أنه أجاز له<sup>(أو)</sup> أن تكون بمعنى الواو، جاء ذلك في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة : 11]، وفي قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَكْتَسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرَوْهَا فِي يَمِينِهِ﴾ [سورة النساء : 112]، قال : "يقال : كيف قال فيه"، وقد ذكر الخطيئة والإثم؟ وذلك جائز أن يكنى عن الفعلين، وأحدهما مؤنث بالتذكير والتوحيد، ولو كثر، لجاز الكناية عنه بالتوحيد، لأن الأفاعيل يقع عليها فعل الواحد، فذلك جائز، فإن شئت جعلت الهاء للإثم خاصة، كما قال : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [سورة الجمعة : 11]، فجعله للتجارة في تقديمها وتأخيرها،

(1) الفراء 1/ 434، وذكر الطبرسي وجوهاً أربعة، أحدها ما ذهب إليه الفراء، انظر مجمع البيان 10/ 52

(2) انظر الفراء 1/ 286، وانظر المصدر نفسه 1/ 445، 1/ 458، 2/ 193، 2/ 257 - 258، 3/ 33، ونسب

التحاش إلى المبرد في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا...﴾ إلى أن العطف جاء متأخراً حيث قدره : وإذا رأوا تجارة انفضوا إليها، ثم عطف الثاني على الأول، فدخل فيها دخل فيه، انظر إعراب القرآن 3/ 431، ويريد بهذا أن الضمير لم يثن، لأن العطف جاء بعد أن استكملت الجملة دلالتها. وهو تفسير غير قائم على دليل، وذهب الأخفش إلى أن الضمير في يحصى عليها يعود على الآخر، وأضمر في الأول إيجازاً، وجعل منه قول الشاعر :

نحن بما عشنا وأنت بما عشت      ذلك راضٍ والسرايى مختلف  
انظر معاني القرآن للأخفش 330، وهذا السعي في البيت ذهب إليه سيبويه والمبرد. انظر الكتاب 1/ 75، والمقتضب 3/ 115، والمصدر نفسه 4/ 73، وذكر الطبرسي أن الضمير في قوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا...﴾ يعود على التجارة، لأنها أهم لما كانت تصرفهم. انظر مجمع البيان 28/ 77

ولو أتى بالتذكير، فجعلنا كالفعل الواحد لجاز<sup>(1)</sup>.

واضح من النص أن الفراء يذهب إلى جواز أن يعود ضمير المفرد المذكور على متقدمين، أحدهما مؤنث، كما أجاز أن يعود ضمير المفرد المؤنث على متقدمين، أحدهما مذكر، وهذا يشير إلى أن الفراء لم يجعل الغلبة للمذكر سواء أتقدم المذكر على المؤنث أم تأخر، مستنداً في ذلك على قراءة عبد الله بن مسعود «وإذا رأوا لهواً أو تجارة انفضوا إليها»<sup>(2)</sup>.

وقوله «عن الفاعلين» يريد بهما وبما جاء بعدهما من جمع يفيد الكثرة أو غير ذلك من الأفاعيل المصادر، إذ جاز أن يعود عليها ضمير المفرد، وقوله هذا لا يعني أنه محصور في ما كان مصدراً، فقد ذكر جوازه في العاقل، كالذي في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [سورة طه: 117]، وفيها ضمير المفرد يعود على مثني أحدهما مؤنث. قال: «ولم يقل: فتشقى؛ لأن آدم هو المخاطب، وفي فعله اكتفاء من فعل المرأة، ومثله قوله في «ق» ﴿عَنِ الْيَاقِينِ وَعَنِ انِّيمَالِ نَيْدٍ﴾، [سورة ق: 17] اكتفى بالقعيد من صاحبه، لأن المعنى معروف»<sup>(3)</sup>.

ويضم إلى هذا ما أورده في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلْتَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [سورة النساء: 12]، قال «ولم يقل «لهما»، وهذا جائز، إذا جاء حرفان في معنى واحد به أو»، أسندت التفسير إلى أيهما شئت، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً، تقول في الكلام: من كان له أخ أو أخت فليصله، تذهب إلى الأخ، وفليصلها، تذهب إلى الأخت، وإن قلت «فليصلهما» فذلك جائز، وفي قراءتنا «إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما»<sup>(4)</sup>.

(1) الفراء 1/ 286 - 287، وانظر المصدر نفسه 3/ 157، وانظر ما جاء في هامش 451.

(2) الفراء 1/ 287.

(3) الفراء 2/ 193، وانظر إعراب القرآن للتحاسن 2/ 360، وانظر ما جاء في توجيه ذلك مجمع البيان 150/16.

(4) الفراء 1/ 257 - 258، وانظر المصدر نفسه 1/ 305، 1/ 445، وأجاز الأخفش الإخبار عن ذلك بالمفرد سواء أكان مذكراً أم غير ذلك. انظر معاني القرآن للأخفش 232، وجوز التحاسن مثل هذا على نية حذف العامل في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ انظر إعراب القرآن 2/ 646، وأجاز أبو البركات ابن الأنباري أن يعود الضمير على واحد. انظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 245. وانظر الآية في القرطبي 5/ 78، والغضائيا النحوية في تفسير القرطبي ص 16.



وحصره هذا الأسلوب في العطف بـ"أو" غير دقيق لأنه أجازء بالواو في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ ذَخَّرَهُ اللَّهُ نَبَاً عَلَيْهِمْ إِنَّهُ يَجْعَلْ لَكُمْ أَلِيلَ وَالنَّهَارَ يَنْشَكُرُونَهَا فِيهِ﴾ [سورة القصص: 73] كما أجاز أن ينشئ فيقال: «فيهما»<sup>(1)</sup>.

ونشير هنا إلى أن الفراء جعل «أو» بمعنى الواو العاطفة دليلنا في ذلك هو أنه أجاز أن يعود الضمير على المعطوف والمعطوف عليه كما أجاز أن يعود عليهما ضمير المثنى وهذا يعني اشتراكهما في الحكم وهو موضع خلاف بين النحاة<sup>(2)</sup>.

#### 4 - عوده على أحد المتقدمين، وجيء بالآخر لتعظيم شأنه:

قد يعود ضمير المفرد على أحد اسمين متقدمين، قد اشتركا في حكم الفعل لفظاً بواو العطف. هذا ما نص عليه الفراء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [سورة التوبة: 62]، قال: «وَخُذْ بِرِضْوَةٍ»، ولم يقل: يرضوهما؛ لأن المعنى والله أعلم بمنزلة قولك: ما شاء الله، وشتت، إنما يقصد بالمشيئة قصد الثاني، وقوله ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ تعظيم لله مقدم قبل الأفاعيل، كما تقول لعبدك: قد أعتقتك الله، وأعتقتك، وإن شئت أردت «يَرْضَوْهُمَا»، فاكثفت بواحد، كقوله:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف  
ولم يقل: راضون<sup>(3)</sup>.

فالفعل الذي يشترك فيه العبد مع الخالق، إنما يذكر فيه على سبيل التعظيم، والضمير يعود على العبد، وهذا التفسير يجزنا إلى القول بأن من العطف ما يؤتى به

(1) انظر الفراء 1/ 147.

(2) مجيء «أو» بمعنى الواو موضع خلاف بين البصريين والكوفيين. والظاهر جوازه لما جاء من شواهد في هذا المعنى. انظر هذه المسألة في «الفراء» 2/ 363، إعراب القرآن للنحاس 2/ 773، الأنصاف في مسائل الخلاف لأبني الأنباري مسألة (67) مغني اللبيب 89، القرطبي 1/ 15، شرح ابن عقيل 2/ 233، القضايا النحوية في تفسير القرطبي 402 - 403.

(3) الفراء 1/ 445. وانظر المصدر نفسه 2/ 257 - 258 ونسب النحاس في هذه الآية إلى سيويه أنه قدرها «الله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه»، ونسب إلى السيرة تفديره: «الله أحق أن يرضوه ورسوله»، على التقديم والتأخير، وليس في الآية حذف. وهو قول الطبرسي. ويظهر مخالفة هذين القولين للفراء. انظر إعراب القرآن 2/ 28، ومجمع البيان 10/ 90. وانظر ما جاء في هذا مغني اللبيب 509.

لغرض التعظيم. والوجه الآخر الذي تضمنته النص فهو حوار أن يعود ضمير المفرد على المثنى.

## 5 - عوده على أحد المتقدمين دون الآخر:

وهذا الضرب يختلف عما تقدم بأن ليس هناك ما يحمل معنى المصدر أو الجنس، أو التعظيم، وإنما الضمير فيه يعود على أحدهما دون الآخر دون أن تكون هناك قرينة لفظية تشير إلى من يعود عليه الضمير. أورد ذلك الفراء في قوله تعالى: ﴿فَقَتَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [سورة المائدة: 27]، فالكاف في ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ يعود على أحد الاسمين، ولا يصلح أن يعود عليهما جميعاً؛ لأنه من باب التهديد والوعيد الذي صدر من أحدهما للآخر<sup>(1)</sup>.

ولو أمعنا النظر في الآية<sup>(2)</sup> لوجدنا أن ليس فيها ما يوضح العائد عليه لنظراً بحيث يخصص الذي يعود عليه الضمير. وانتفت الفراء إلى هذه القضية من خلال تناوله الآية نفسها، وأوضح من عاد عليه الضمير بقوله: «ولم يقل: قال الذي لم يتقبل منه ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾؛ لأن المعنى يدل على أن الذي لم يتقبل منه هو القاتل لحسنه لأخيه: لأقتلنك، ومثله في الكلام أن تقول: إذا اجتمع السفه والجليل حمداً، تنوي بالحمد الجليل، وإذا رأيت الظالم والمظلوم أعنت، وأنت تنوي: أعنت المظلوم، للمعنى الذي لا يشكك<sup>(3)</sup>».

فالقرينة التي تضمنتها الآية والمحكي - وهي المعنى - هي التي تخصص من عاد عليه الضمير، لأن الذي تهده هو الذي لم يتقبل منه كما أن الحمد لا يكون إلا للجليل، والإعانة لا تكون إلا للمظلوم، وليس للظالم. هذا ما عليه النص.

أما إذا كان المعنى مشكلاً غير واضح فيه عود الضمير، فذلك، لا يصح إلا بالقرينة اللفظية، وقد عالج الفراء هذه المسألة في قوله: «ولو قلت: سر بي رجل وامرأة فأضنت، وأنت تريد أحدهما، لم يجز حتى يتبين، لأنهما ليس فيهما علامة تستدل بهما على موضع المعونة إلا أن تريد: فأعتيها جميعاً<sup>(4)</sup> على نية إضمار ضمير المثنى».

(1) انظر الفراء 305/1.

(2) قوله تعالى: ﴿فَقَتَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾.

(3) الفراء 305/1، وانظر هذا المعنى في مجمع البيان 72/6.

(4) انظر الفراء 235/1، والمصدر نفسه 372/1، 425/1، 332/2، وبهذا قال الزجاج. انظر مجمع =

## 6 - عوده على الجماعة:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد على الجماعة، سواء أكان ذلك النجم لمذكر عاقل أم غير عاقل، ومن الآخر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمَكَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَلَقَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ لَّهٗ غَيْرٌ أَلَمْ يَعْرِزُوا إِلَيْكُمْ يَوْمَ﴾ [سورة الأنعام: 46]، فقد ذكر في أحد وجهين أوردتهما في الآية أن الضمير الهاء في ﴿به﴾ يعود على الحواس الثلاث، وعلل جواز ذلك بأن الأفاعيل إذا توحدت جاز أن يكسب عنها بضمير الواحد، وجعل منه قول الشاعر.

مِثْلُ الْفِرَاحِ نَشَقَّتْ خَوَاصِلُهُ

فالهاء في «خواصله» تعود على الفراح، وهي جمع غير عاقل.

ومما جاء في العاقل في غير القرآن، قول الراجز:

كَمَذَلِكِ ابْنَةُ الْأَعْيَانِ خَافِي بَسْ      بَانَةُ الرِّجَالِ وَأَضْلَالُ الرِّجَالِ أَقْصَرُ

يريد: أقصرهم. فعاد بضمير المفرد على الجمع<sup>(1)</sup>. وقد تقدم من هذا فيما جاء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَاسُخٌ لِّعَمَلِكُمْ أَلَمْ يَكُنْ أَنْ يَرْصُدْ﴾ [سورة التوبة: 62]<sup>(2)</sup>.

## 7 - عوده على العدد إذا أفاد الكثرة:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المفرد على العدد إذا تجاوز العشرة للدلالة على الكثرة: كما أجاز أن يعود على ما هو أقل من العشرة: وأكثر من الثلاثة. وستتضح هذه المسألة أكثر عند عرضنا لما سيأتي في عود ضمير الجماعة على ما هو أقل من العشرة<sup>(3)</sup>.

- البيان ٦٧/٧. وذهب الأخفش إلى جواز أن يعود على الواحد، أو عليهما جميعاً، انظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٥.

(1) انظر الفراء 109/2، والمصدر نفسه 327/2، وانظر ما جاء في الآية إعراب القرآن 688/2.

(2) قدما جواز توحيد الضمير العائد على المصدر، وهنا يشير إلى جواز أن يوحد المصدر إذا كان لأكثر من واحد. وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ [الملك: 11]. انظر الفراء 171/3، كما أجاز أن يتعدى المصدر، ويراد به الواحد، وجعل منه قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [آراء: 17]. ويراد بها المسجد الحرام، وهو في هذا يشير إلى أن العرب قد ذهب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد. انظر 72/1، والمصدر نفسه 426/1، 367/3، وانظر إعراب القرآن للتحاسي 472/3.

(3) الفراء 435/1.

وهذا يختلف عما تقدم بأن اللفظ الذي يعود عليه الضمير المفرد يحمل معنى الجنس أو الجمع، وأجازه إذا أضيف إليه بعض ما يعود عليه الضمير، ذكر ذلك فيما أورده في قوله تعالى: ﴿يَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [سورة الزخرف: 13] فانضمير الهاء في ﴿ظُهُورِهِ﴾ يعود على معنى الجمع في الفلك والأنعام في الآية المتقدمة، وهما يحملان معنى الجمع، والجنس، وهو مثل الجيش والجنود والجميع. ومنع الفراء أن يفرد ﴿الظُّهُرُ﴾ من الآية بسبب أن معناه ولفظه يدلان على الواحد<sup>(1)</sup>، والذي أجاز هذا المعنى في الضمير هو إضافة الظهور الذي يدل على الجمع، ولا يمكن أن يتمثل في الواحد إليه، فأكسبه الدلالة على الجمع.

وهذا لا يعني أن الفراء اشترط لمثل هذا العائد هذه الإضافة، وإنما جاء ذلك في الآية لعدم إمكان أن يكون الظهر في أكثر من واحد، ولو كان اللفظ المضاف ليس مما يختص بما يعود عليه، لجاز إفراذه، وقد نص على ذلك في قوله تعالى: ﴿مَا تَشِيقُ مِنْ أُمَّةٍ أَبْلَهَهَا وَمَا يَسْتَقْبِرُونَ﴾ [سورة الحجر: 5]، فانضمير الهاء يعود على الأمة، وهي تحمل معنى الجمع، ولم يشترط أن يكون المضاف جمعا<sup>(2)</sup>، وجعل منها قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولًا كَذَّبُوهُ﴾ [سورة المؤمنون: 44]، فالهاء يعود على الأمة، وأضيف إليه ﴿رسول﴾. وهو مفرد و﴿الأمة﴾ في الآيتين تحمل معنى الجمع بدليل أنه أخبر عنها بصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾، و﴿كذبوه﴾<sup>(3)</sup>.

وقد تثار قضية أخرى، وهي أنه قال ﴿ظهوره﴾ وهو ذكر الضمير، ولم يؤنثه، والفراء عالج هذه المسألة في آية أخرى في قوله تعالى: ﴿تُنْفِيكُمْ يَمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ [سورة النحل: 66] قال: «وأما قوله ﴿مما في بطونه﴾، ولم يقل: بطونها، فإنه قيل - والله أعلم - إن النعم، والأنعام شيء واحد، وهما جمعان، فرجع التذكير إلى معنى النعم، إذ كان يؤدي عن الأنعام، أنشدني بعضهم:

إِذَا زَأَيْتَ أَنْجُمًا مِنَ الْأَسَدِ      جَبِيهَتْهُ أَوْ الْخِرَاءُ وَالْكُتْدُ  
بَالَ سَهْلٍ فِي الْفَضِيحِ فَقَسَدَ      وَصَابَ الْبَانُ الْقَفَاحَ وَيَزْدُ

(1) انظر الفراء 28/3.

(2) انظر القراء 84/2.

(3) انظر الفراء 84/2.

فرجع إلى اللفظ، لأن اللفظي والألفاني يكون في معنى واحد، ويقال الكسائي ﴿تسقيكم مما في بطونه﴾ بطون ما ذكرناه، وهو صواب<sup>(1)</sup>.

فالفراء فسر جواز تذكير الضمير مراعاة للمعنى. ويفسره الكسائي بأنه يعود على الذكر.

ويظهر مما جاء به الفراء أنه قد فهم من قول الكسائي بأن الضمير يعود على الجميع، لأنه أورد شواهد قد تقدم ذكرها، وفيها يعود ضمير المفرد على الجمع، منها قول الشاعر:

مِثْلُ الْفَرَاغِ تَنْقُثُ حَوَاصِلَهُ<sup>(2)</sup>

9 - عوده على اسمين، أحدهما يحمل معنى الجمع:

ذكر الفراء جواز ذلك في كلامه عن قوله تعالى: ﴿وَجَلَّى الْأَرْضَ لَلْجِبَالِ فَذُكَّتَا﴾ [سورة الناقة: 14]، قال: «ولو قيل في ذلك: وحملت الأرض والجبال فذكت، لكان صواباً، لأن الجبال والأرض كالشيء الواحد»<sup>(3)</sup>.

والذي حمل الفراء على هذا القول هو أن الجبال جزء من الأرض، فممكن ذلك أن يعود عليهما ضمير المفرد، وهذا يعني عدم جوازه إن كان أحدهما ليس جزءاً من الآخر، أما لو كانا من جنس واحد فقد تقدم جوازه في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ الْمُدْهَبَ﴾ [سورة براءة: 34].

10 - جواز أن يعدل بالضمير العائد من المخاطب إلى المتكلم:

ذكر الفراء جواز أن يعدل من الخطاب إلى المتكلم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَتْ عَدُوًّا لِحَبِيبِي فَإِنَّهُ زُلْزِمٌ عَلَيَّ قَلْبِي﴾ [سورة البقرة: 97]، فالتكافؤ يعود على النبي محمد ﷺ، وأجاز أن يقال في الموضع نفسه ﴿عَلَى قَلْبِي﴾ على أنه يعود على النبي.

(1) الفراء 2/ 108 - 109، وانظر الكتاب 3/ 230، إعراب القرآن 2/ 216، مشكل إعراب القرآن المكي بن أبي طالب 2/ 16، البيان في غريب إعراب القرآن 2/ 800، القرطبي 10/ 124.

(2) الفراء 2/ 109.

(3) الفراء 3/ 181، وذكر النحاس أنها جمعان، ونيسر كما ذهب إليه الفراء، كما أحذر أن يعود عليها ضمير المفرد والجمع، فيقال: «ذككن»، أو «دكت»، انظر إعراب القرآن 3/ 498.

## 11 - جواز أن يعود الضمير المخاطب على الغائب:

ذكر الفراء جواز ذلك في قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَهَذَا شِرْكُكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 136]، إذ قرأها ﴿وَهَذَا شِرْكُكُمْ﴾، قال الفراء فيها: «وهو كما تقول في الكلام: قال عبد الله: إن له مالاً، وإن لي مالاً، وهو يريد نفسه، وقد قال الشاعر:

رَجُلَانِ مِنْ ضِيَّةِ أَخْبَرَانَا إِذَا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرَيْنَا  
ولو قال: «أخبرنا أنهما رأيا كان صواباً»<sup>(2)</sup>.

وهذا الضرب من الكلام يعرف في باب الحكاية، كالذي في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي

وَهَنَّاكَ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى تَرْتَبِطُ فِي هَذِهِ، أَوْرَدَهَا الْفَرَّاءُ، غَيْرَ أَنَّهُ تَخْتَلَفَ عَمَّا قَبْلَهَا بِأَنَّ  
الْمَخْطُوبَ قَدْ يَرَادُ بِهِ الْمَخْطُوبُ نَفْسَهُ، أَوْ يُقَالُ الْمَخْطُوبُ مَنْزِلَةُ الْغَائِبِ. ذَكَرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿لَا تَقُولُوا الْقَوْلَ﴾ [سورة القيامة: 20]، فَقَدْ قُرِئَتْ ﴿لَا تَقُولُوا الْقَوْلَ﴾، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَغَيْرِهِ<sup>(3)</sup>.

وَالْفَرَّاءُ عَانِجٌ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِي قَوْلِهِ: «وَالْقُرْآنُ يَأْتِي عَلَى أَنْ يَخاطَبُ الْمَنْزُولُ عَلَيْهِمْ  
أَحْيَانًا، وَحِينَئِذٍ يُجْعَلُونَ كَالْغَيْبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِ وَجَّهْتُمْ يَمِينَ يَمِينًا﴾ [سورة يونس: 22]<sup>(4)</sup>.

فَالْضَمِيرُ فِي ﴿يَمِينًا﴾ يَعُودُ عَلَى كُنْتُمْ، فَرَجَعَ مِنَ الْمَخْطُوبِ إِلَى الْغَيْبِ، وَمِمَّا يَرْجِعُ  
نَحْوَهُ مِنَ الْغَيْبِ إِلَى الْمَخْطُوبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَقْنَهُمْ زُرْتُمْ شَرًّا مَهْلُومًا﴾ [سورة الإنسان: 21 - 22]

(1) انظر الفراء 1/ 61، أما الضمير في «أنزله» فإنه يعود عبد الفراء على القرآن. ومن النسخة من ذهب إلى أنه يعود على حبريل عليه السلام، انظر البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 111، والقرطبي 2/ 36.

(2) الفراء 1/ 356.

(3) انظر الفراء في السبعة في القراءات 621.

(4) الفراء 3/ 211 - 212، وانظر شرح القصائد السبع لأبي بكر بن الأنباري 300.

سنستف في هذا الضرب من العائد على أن الضمير يعود على ما لم يكن له ذكر في اللفظ، ويفسر العائد عليه من المعنى الذي تضمنه النص سواء أكان ذلك من فعل، أم غيره.

والقراء نص على تواجد مثل هذا النمط في القرآن الكريم، وجعل مه قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ نَقْمًا﴾ [سورة العاديات: 4]. قال: يريد بالوادي: ولم يذكره قبل ذلك، وهو جائز؛ لأن الغبار لا يشار إلا من موضع، وإن لم يذكر، وإذا عرف اسم الشيء كُنِيَ عنه، وإن لم يجر له ذكر. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [سورة القدر: 1] يعني القرآن، وهو مستأنف سورة؛ وما استثناه في سورة إلا كذكره في آية قد جرى ذكره فيما قبلها كقوله: ﴿حَمِّمَ ۝۱﴾ وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ ۝۲ ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ [سورة الدخان: 1 - 3] وقال الله تبارك وتعالى: ﴿فَكَالَ إِنِّ أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [سورة ص: 32] يريد الشمس، ولم يجر لها ذكره<sup>(1)</sup>.

فالذي يتأمل النص يجد أن القراء أجاز ذلك في أمرين، أحدهما أن العائد عليه الضمير قد ذكر في موضع آخر، كما هو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ [سورة القدر: 1]، إذ جاز للماء في ﴿أَنزَلْنَاهُ﴾ أن يعود على «الكتاب» في قوله تعالى: ﴿حَمِّمَ ۝۱﴾ وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ ۝۲ ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ [سورة الدخان: 1 - 2]، علماً بأن سورة القدر قد استأنفت بـ ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾.

والآخر الذي أجاز فيه ذلك هو ما يحمله المعنى من قرينة تمكن الضمير من أن يعود على ما لم يكن له ذكر، كما هو في قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ نَقْمًا﴾ [سورة العاديات: 4]، فذلك لا يحدث إلا في الوادي، لأن ما تحدثه الخيل من آثار للغبار لا يحصل إلا في مثل ذلك الأماكن. وهناك شواهد قرآنية أخرى تضمنت هذا الأسلوب من عود الضمير، وقد تعرض لها القراء في مواضعها<sup>(2)</sup>.

ولم ينحصر جواز عود الضمير على ما لم يكن له ذكر فيما تقدم، فهناك مورد ثالث جاز فيه هذا الضرب من العائد، وقد أشار إليه القراء في موارد قرآنية، وأوضح بأن العائد عليه الضمير يعرف من معنى الفعل الذي تضمنته الآية، كالذي في قوله تعالى: ﴿أَعْمَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: 8]، قال فيها: «لو لم تكن ﴿هو﴾ في الكلام، كانت

(1) الفراء 285/3، وانظر شرح القصائد السبع 22، والمصدر نفسه 182، والبيّن في غريب عراب القرآن 315/2، والبيّن في إعراب القرآن للعكبري 1100/2، والقرطبي 195/15.

(2) انظر الفراء 239/2، والمصدر نفسه 89/3، 113/3.

﴿أقرب﴾ نصيباً، يكفى عن الفعل في هذا الموضع بـ ﴿هو﴾. وبـ ﴿ذلك﴾، تصلحان جميعاً. قال في موضع آخر ﴿وَإِذَا تَجَیَّبْتُمْ أَرْسُلَ فَعِدُّوْا بَيْنَ يَدَيِّ جُنُودِكُمْ مَّدَّةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَظْهَرُ﴾ [سورة المجادلة: 12]، وفي النصف ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة النصف: 11]، فلو لم تكن ﴿هو﴾، ولا ﴿ذلك﴾ في الكلام، كانت نصيباً؛ كقوله ﴿لَتَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة النباء: 171]<sup>(1)</sup>.

فالقرءاء أعرب ﴿هو﴾ مبتدأ، وما بعده خبره، وهذا الضمير يعود على المعنى الذي يتضمنه الفعل، تقديره: العدل هو أقرب للتقوى.

وقول القرءاء: إنه يعود على الفعل؛ لا يعني بذلك أنه يعود على الفعل نفسه، كما يظن، وإنما يعود على المصدر الذي يفهم من معنى الفعل. ويتضح تفسيره لهذا المعنى أكثر من خلال ما أورده في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ نَّصَدَّقْ بِهٖ فَهُوَ حَقَّارَةٌ لَّهُ﴾ [سورة المائدة: 45]، فمثل لعود الضمير في ﴿به﴾ على معنى المصدر في ﴿تصدق﴾ بقول من قال: قدمت القافلة ففرحت به، أي: فرحت بقدومها<sup>(2)</sup>. فالضمير في ﴿به﴾ يعود على المصدر الذي يستقي من معنى الفعل.

وفي هذا الضرب من الضمير العائد جاز تذكره أو تأنيته بحسب المقدر وقد أشار إليه القرءاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُلْقِيْهَا إِلَّا الَّذِيْنَ صَبَرُوْا﴾ [سورة فصلت: 35]، قال: يريد وما يلقى دفع السببة بالحسنة إلا من هو صابر، أو ذو حظ عظيم. فأنشأ لتأنيث الكلمة. ولو أراد الكلام. فذكره، كان صواباً<sup>(3)</sup>. فواضح من النص أن لفظة الكلمة التي عاد عليها الضمير لم ترد فيما تقدم من آيات، وإنما أراد بالكلمة هي دفع السببة بالحسنة، كما أجاز تذكره مراعاة للكلام، وهو لا يختلف في مذهبه عن الأول.

وهناك نكتة في هذه القضية، وهي أنه لا يشترط في الضمير أن يكون بارزاً، وإنما جاز الاستتار فيه، وقد أشار القرءاء إلى هذا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِيْنَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [سورة محمد: 17]، فالضمير المستتر الذي هو فاعل ﴿زادهم﴾ يعود على المعنى الذي تضمنته ﴿اهتدوا﴾<sup>(4)</sup>، أي: على المصدر المضموم من معنى الفعل. والتقدير: زادهم الاهتداء هدى.

(1) القرءاء 1/303.

(2) انظر القرءاء 3/18، وانظر المصدر نفسه 2/311، وانظر أيضاً إعراب القرآن 3/41، ومجمع البيان 23/24.

(3) القرءاء 1/312، وانظر المصدر نفسه 1/404، 1/416، ومجمع البيان 6/106.

(4) القرءاء 3/61.



## مبحث ضمير المثني:

إن ضمير المثني يعود على ما ثني من الأسماء، ولا يمنع بأن يعود على غير ذلك.. وهذا الضمير يختلف عن ضمير المفرد بأنه لا يكون مستتراً في أي حال من الأحوال كما أنه لا يعود على ما لم يكن له ذكر. فذلك خاصية امتاز بها ضمير المفرد. والقضايا التي سننقح عليها والتي وردت في ما عاد عليه هذا الضمير بعضها تتعلق بتراكيب الجمل غير أننا ستناولها من خلال ما عاد عليه، ومنسحق تلك الموارد من هذا العائد ونمطه.

### 1 - عوده على المثني لفظاً ومعنى:

وهذا الأصل فيما يعود عليه، وقد جعل منه الفراء أحد قولين ذكرهما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَنْقِىَ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [سورة البقرة: 229]. فالضمير في ﴿عليهما﴾ يعود على الزوجين<sup>(1)</sup>.

وهناك نكتة يجدر الإشارة إليها، وهي إذا ما أضيفت الجوارح إلى ضمير المثني، أو ضمير الجماعة يختار جمعها، على المثنية، وأجاز الفراء ذلك في غير الجوارح من الإنسان، وجعل من الأول قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْضَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، قال: «والسارق» لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع، فقليل: قد هشمتم رؤوسهما، وملاّت ظهورهما، وبطونهما ضرباً. ومثله ﴿إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ ثُلُوكُكُمْ﴾ [سورة التحريم: 4]. وإنما اختير الجمع على المثنية: لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان: اليدين والرجلين والعينين. فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين فذهب الاثنين<sup>(2)</sup>.

وأجاز الفراء تثنيته، وجعل منه قول أبي ذؤيب الهذلي:

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط النسي لا ترفع  
أما إضافة غير الجوارح قد نص على أنه مخالف لبعض النحويين، وجعل منه ما

(1) انظر الفراء 1/147، وانظر إعراب القرآن 1/266.

(2) الفراء 1/306 - 307، وانظر مجمع البيان 6/89 - 90، ونسب النحاس إلى الخليل قوله: «أرجوا أن يعرفوا بين ما في الإنسان منه واحد، وما فيه إثنان» فقال: أشبعت بطونهما. انظر إعراب القرآن 1/496.

يقال للرجلين خليتما نساء كما، ويريد امرأتين وخرقتما قمصيكما<sup>(1)</sup>.

ونلمس مما تقدم من شواهد قرآنية وشعرية وغيرهما مما نذكره أن هذا الضرب من الإضافة لا يتم إلا إذا كان المضاف إليه ضميراً، وهذا هو الذي دعانا إلى أن نتوسع في هذا الضرب من الإضافة إلى ضمير المثنى

## 2- عوده على اسمين أحدهما يحمل معنى الجمع:

ذكر فيما تقدم في ضمير المفرد جواز عودة على مثل هذا العائد، وهنا نذكر القول الآخر في مثل هذا الضرب، وهو جواز أن يعود ضمير المثنى عليه، وقد أورده الفراء فيما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الْأَرْضَ رِجَالًا فَذُكِّرًا﴾ [سورة الحاقة: 14]، قال: «ولم يقل: فذكرك، لأنه جعل الجبال كالواحد، وكما قال: ﴿أَنَّ السَّعَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْ رِقًا﴾ [سورة الأنبياء: 30] ولم يقل: كن رتقا»<sup>(2)</sup>.

واضح أن الفراء أنزل الجبال منزلة المفرد. ومفرده مذكر، فكان أولى أن يعود ضمير المذكر، لغلبة المذكر على المؤنث، وإن كانت هذه الغلبة غير ملزمة عنده.

ولنا أن نقول فيما أورده الفراء هو أن ﴿الجبال﴾ لم تنزل منزلة المفرد، كما ذهب إليه، وإنما هي على معنى الجمع، ومثل هذا جاز أن يعود عليه ضمير المفرد المؤنث؛ لأنه لما لا يعقل، ولما غُطفت ﴿الجبال﴾ على الأرض ثني الضمير العائد عليهما. وكذا القول في غيره من الشواهد

## 3- عوده على المفرد أو الجمع:

أجاز الفراء أن يعود ضمير المثنى على المفرد أو غيره في أسلوب عرفته اللغة العربية، وتضمنه القرآن في أكثر من موضع. ولم يكن هذا الضرب من عود الضمير عن الشعر ببعد، كما أن الفراء لم ييخل في التوسع به.

فمن خلال ما أورده نستطيع أن نحصر جواز ذلك في أسلوبين، أحدهما أنه أكثر ما يكون في الأمر أو المصاحبة. ويتضح هذا الضرب فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ فِي هَآؤِهِ كُلِّ لَكٍّ كَكَابٍ غَبِيٍّ﴾ [سورة ق: 24]، قال: «العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به

(1) الفراء 1/307.

(2) الفراء 3/181، وانظر إعراب القرآن للنحاس 3/498، ومجمع البيان 29/43.

الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عنا، وسمعت بعضهم: وحك! إرحلها، وإرحلها.  
وأشد في بعضهم:

قُلْتُ لصاحبي لا تحبسانا      بفتح أَصْلِهِ، واجترأَ صيحا  
... قال وأشدني أبو ثروان:

وإن تجزرائي يا ابن عثمَّانَ الرُّجِرِ      وإن تدعاني أحم عراضاً مُصْعِعا  
ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدنى أخوانه في إبله وغنمه أَثان، وكذلك الرُّفْقَة  
أدنى ما يكونون ثلاثة، فجري كلام الواحد على صاحبيه<sup>(1)</sup>.

يتضح من النص أن الذي مكَّن خطاب الواحد، أو الجماعة بالاثنتين الرُّفْقَة في  
السفر، إذ إنها لا تكون أقل من ثلاثة، وأنه أدنى ما يكون للمصرع من أعوان في رعاية  
الابل الثان، ولذلك اعتاد العرب أن ينادوا، أو يخاطبوا الواحد بالاثنتين.

وذكر الفراء أيضاً أن أكثر خطاب الشعراء بالمتنبي. سواء أكان بصيغة الأمر أم  
بأسلوب آخر. وجعل من الأول قول امرئ القيس:

خيليلي مُرَّاً بي على أُم جُذُب      تُفْضي لَبانات الفؤادِ المِعْذِبِ  
فقد أراد به خليلي مُرَّاً الواحد، واستدل عليه بما بعده، وهو:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقاً      وَجِئْتُ بِهَا طَيْباً، وَإِنَّ لَهَا تَغْلِيْبَ  
فقلوه: «أَلَمْ تَرَ» أنهم بأن النداء كان للواحد. وجعل منه أيضاً قول الشاعر:

خيليلي قوما في عطالة فاشطُّرا      أَنَاراً تَرَى مِنْ نَحْوِ بَانِيْنِ أَوْ بَرِفا  
والدليل على أنَّ المتنادي مفرد قوله «تَرَى» وفي رواية أخرى يائنون<sup>(2)</sup>.

أما الأسلوب الآخر فهو عودة على أحد الاسمين المتقدمين دون الآخر. ولم يكن  
على نحو الأمر أو المصاحبة. وإنما وسَّمه بأنه من سمة العربية دون أن يصفه أو يعرفه

(1) الفراء 78/3.

(2) الفراء 78/3 - 79، ونسب النحاس في هذا إلى الخليل والأخفش أن الألف للواحد. وهو من  
فصح العرب، ونسب إلى المازني والمبرد بأن أصل الفعل «نَرَى» والثاني جيء به للتوكيد. ولذا  
ثم الفعل، وهناك تفسيرات أخرى. انظر فيها إعراب القرآن 220/3. والبيان في غريب إعراب  
القرآن 386/2، ومصحح البيان 109/26 - 110. والبيان في إعراب القرآن للعلكبري 1176/2.  
نقرطبي 16/17

بشيء. وجعل من هذا القول الثاني الذي أورده في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ جُنُومًا إِلَّا بَقِيَّةَ عَذَابٍ﴾ [سورة البقرة: 229]، فذكر أن الحراد بالزوج في الآية الرجل دون المرأة، والجناح على الزوج. وعلى هذا فالضمير ﴿عليهما﴾ يعود على الزوج<sup>(1)</sup>.

وجعل من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿نَبَاً حُرَّتُهُمَا﴾ [سورة الكهف: 61]، والآية في كلام الله موسى عليه السلام، وصاحبه: إذ نسي الأخير الحوت، واستند انقراء على ذلك بما بعد من قوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ نَبِئُكَ أَخُو ت﴾ [سورة الكهف: 63] فالضمير في ﴿نبياً﴾ يعود على صاحب موسى عليه السلام، كما هو في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ بَيْنَهُمَا التُّؤَالُ وَالْمَرَمَاتُ﴾ [سورة الرحمن: 22]، فالضمير في ﴿منهما﴾ يعود على ما يخرج منه الملح لا العذب<sup>(2)</sup>.

#### 4 - عوده على اسمين مفردين يحملان معنى الجنس:

ذكر الفراء جواز أن يعود ضمير المثنى على اسمين مفردين يحملان معنى الجنس، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: 38]، فكل من لفظة ﴿السارق﴾، و ﴿السارقة﴾ يحملان معنى الجنس، وجاز للضمير في ﴿أيديهما﴾ أن يعود عليهما، كما أنه أجاز في هذين الاسمين أن يدلّا على الواحد، والجمع<sup>(3)</sup>. وهذا ما يشير إلى جواز عود ضمير المثنى عليهما.

### مبحث ضمير الجماعة:

لا يختلف هذا الضمير في القضايا التي وردت فيه عما تقدم في ضمير المفرد وضمير المثنى. غير أنه يلقي مع ضمير المثنى في أنه لا يكون مستتراً ولا يعود على ما

(1) الفراء 1/ 147، وانظر المصدر نفسه 1/ 333، وذكر الضربى في تفسير ﴿عليهما﴾ أنه لم يؤخذ الضمير لأوجه أن المرأة عاصبة. وذكر قولاً آخر، هو أن المرأة مفردة بالزوج، فتش الضمير، وإنما حقيقته أنه يعود على الزوج وحده. انظر مجمع البيان 2/ 234، وذكر النحاس قولين في الآية يتفقان وقول الفراء انظر إعراب القرآن 1/ 266.

(2) الفراء 2/ 180، وانظر المصدر نفسه 2/ 154، 3/ 115، وانظر مجمع البيان 2/ 234، وخلف النحاس الفراء في قوله تعالى ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا...﴾، وذكر فيها أوجه كلها تجمع على أن الضمير يعود على الماء والملح، والخلاف هنا في تفسير الآية، وليس في الضمير العائد، لأنه سبق أن احاءت بما قدمناه وقال بهذا المعنى الذي ذهب إليه النحاس ابن كثير، انظر إعراب القرآن 3/ 305، والمصدر نفسه 1/ 266، وتفسير ابن كثير 6/ 489.

(3) انظر الفراء 3/ 167، وانظر مجمع البيان 6/ 90.

ليس له ذكر. ومما يمتاز به أيضاً أن عوده على ما لم يوضع له - وهو الجمع - كثير،  
ويفسر ذلك حملاً على المعنى وهذا ما سنقف عليه من خلال ما ورد من شواهد  
قرآنية.

### 1 - عودة الضمير المذكور منه على المؤنث مراعاة للمعنى

أورد الفراء هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِيَنَّ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا﴾  
[سورة النساء: 102]، قال فيها: «ولم يزل: آخرون، ثم قال ﴿لَمْ يُصَلُّوا﴾ ولم يقل:  
﴿فَلْتَصِلْ﴾. ولو قيل ﴿فَلْتَصِلْ﴾، كما قيل ﴿أُخْرَى﴾، لجاز ذلك<sup>(1)</sup>.

فكلام الفراء يشير إلى جواز أن يعود الواو، وهو ضمير الجماعة على ﴿طَائِفَةٌ﴾،  
لأنها بمعنى الجمع، كما يظهر أيضاً أنه أجاز إفراده، مراعاة للفظ.

### 2 - عودة على المفرد لتعظيم شأنه:

جاز للضمير الجماعة أن يعود على المفرد لتعظيم شأنه، وقد نص على هذا الفراء  
في أحد أوجه أوردها في تفسير ما عاد عليه الضمير «هم» في قوله تعالى: ﴿عَلَى حَوْثٍ  
تَيْنِ رُغْوَنَ وَمَلَانِيَهَ﴾ [سورة يونس: 83]، قال: «... كما يذهب بالواحد إلى الجمع؛ ألا  
ترى أنك تخاطب الرجل، فتقول: ما أحسنتم، ولا أجملتهم، وأنت تريد بعينه، ويقول  
الرجل للفتيا يفتي بها: نحن نقول كذا وكذا، وهو يريد نفسه»<sup>(2)</sup>.

نخلص من النص إلى أن ضمير الجماعة جاز أن يعود على المفرد، ولذا أجاز  
للضمير «هم» في ﴿مَلَانِيَهَ﴾ أن يعود على فرعون، إذ تقدم ذكره. وللفراء وجه آخر في  
تفسير عود الضمير «هم» على فرعون، في أنه يختلف في غرضه عن هذا الذي أورده،  
سنقف عليه تحت «عودة على الاسم المفرد بتسير».

### 3 - عودة على المثنى مراعاة للمعنى أو للفظ معاً:

أجاز الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسْكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْئَتُوا﴾ [سورة الحجرات: 9]،  
أن يعود ضمير الجماعة الواو على ألف الاثنين، وأجاز في غير القرآن تشيته. قال:

(1) الفراء 1/285؛ وانظر المصدر نفسه 2/208، 3/42، وقال بهذا الطبرسي 5/213.

(2) الفراء 2/391، وانظر في هذا المعنى التحاسن 2/82، والقرطبي 9/13.

أولو قيل ﴿اقتتلوا﴾ في الكلام كان صواباً، وكذلك قوله ﴿هَذَانِ خَتَمَانِ أَخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمَا﴾ [سورة الحج: 19]، ولم يقل: اختصمهما<sup>(1)</sup>.

وفيه من الآية الكريمة: ﴿وإن طائفتان اقتتلوا﴾ أن الضمير قد عاد على المثني يتضمن معنى الجمع، فإن الطائفة تتمثل بجماعة من الناس، غير أن قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَتَمَانِ أَخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمَا﴾ [سورة الحج: 19]، يختلف عن الأولى بأن الواو عاد على المثني الذي يتضمن معنى الجمع، وعلى هذا فإنه جاز للضمير الجماعة أن يعود على المثني لفظاً ومعنى<sup>(2)</sup>.

#### 4 - عوده على اسمين لا يشتركان في الحكم مراعاة للمعنى:

وهذا لا يختلف عن الأول سوى أن ما عاد عليه الضمير اسمان لم يشتركا في الحكم، وهما مذكران نكرتان، يفيد أن معنى العموم، جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَلَيْسَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [سورة السجدة: 18]، قال: «ولم يقل ﴿يَسْتَوِيَانِ﴾؛ لأنها عام، وإذا كان الاثنان غير مضمود لهما، ذهب مذهب الجمع، تقول في الكلام: ما جعل الله المسلم كالكافر، فلا تُسَوِّينَ بينهم، وبينهما، وكل صواب»<sup>(3)</sup>. وسنقف على جواز عوده على أحد المتقدمين دون أن يشتركا في الحكم، ويوضح تعليقه لجواز هذا النمط من العائد بما أورده في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [سورة الأعراف: 30]، قال «وفي قراءة أبي ﴿عليه الضلالة﴾ فإذا ذكرت اسماً مذكراً لجمع، جاز جمع فعله، وتوحيده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْجِبْ حَقَّهِمُ﴾ [سورة الشعراء: 56]، وقوله: ﴿أَرْبَ بَنَاتٍ لَهُنَّ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾ [سورة النمر: 44]، وكذلك إذا كان الاسم مؤنثاً، وهو الجمع، جعلت فعله كفعل الواحدة الأنثى، مثل المضائفة، والغضبية، والرفقة. وإن شئت جمعته، فذكرته على المعنى، كل ذلك قد أتى في القرآن»<sup>(4)</sup>.

(1) انظر الفراء 1/ 285، وانظر ما جاء في الآية معاني القرآن للأخفش 347، ومشكل إعراب القرآن 1/ 390، والبيان في إعراب القرآن 2/ 683، القرطبي 8/ 369 - 370.

(2) الفراء 1/ 285، وانظر المصدر نفسه 1/ 333، وانظر البيان في إعراب القرآن 2/ 1170، وانقرطبي 16/ 316، وعاب المحسن على ما ذهب إليه في الآية بعدم معرفته أسباب الخزل، انظر إعراب القرآن 2/ 395.

(3) الفراء 2/ 332، وانظر المصدر نفسه 1/ 258.

(4) الفراء 1/ 284، ونسب النحاس هذا القول إلى الكسائي أيضاً انظر إعراب القرآن 1/ 609، والمصدر نفسه 3/ 297، ومجمع البيان 27/ 78.

وإنما جاز ذلك في التضمير العائد كما هو واضح من كلام الفراء لجواز أن يوحّد الإخبار عنهم بالمفرد أو الجمع، مذكراً كان أم مؤنثاً.

وبوحي كلام الفراء أنه لا يجوز ما تقدم في ضمير الجماعة أن يعود على مفرد، مذكراً كان أم مؤنثاً، ودالاً على المثني. وهذا ليس كذلك، إذ نص عليه في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَنتَ بِمُتَّبِعِينَ أَتُحْصِينَ بِذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [سورة ص: 31]، فالضمير الواو يعود على «الخصم» وهو مصدر يزيد عن الواحد والاثنين والجمع، وهنا أدى عن الاثنين واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ يَهَبُ﴾ [سورة ص: 22]<sup>(1)</sup>.

وأحب أن أشير هنا إلى نكتة فيما أورده الفراء هو ما تقدم من آيات فذ اختلف فيها ما عاد عليه التضمير ففي الآية الأولى والثانية كان الاسم مما لا يدل على معنى الفعل. وفي الآية الأخيرة مما يدل على معنى الفعل، فجاز فيه أن يدل على الواحد فأكثراً، والذي جمعهم هو أن ما تقدم يدل على الجمع.

## 5 - عوده على أحد المتضمنين دون الآخر:

وهما لفظان يدلان على الجنس، أورد الفراء جوازه في قوله تعالى: ﴿يَكْمَعُونَ لِحَرْبِ الْآلِ بْنِ إِسْرَافِيلَ رَسُولِ رَبِّكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 130]، فالقارئ للآية ينصرف إلى أن التضمير في ﴿منكم﴾ يعود على الجن والإنس، علماً بأن الرسل لم تكن إلا من الإنس. وفي ذلك قال الفراء: «يقول القائل: إنما الرسل من الإنس خاصة، فكيف قال للجن والإنس ﴿منكم﴾». قيل هذا كقوله: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَمِشَانِ﴾ [سورة الرحمن: 19]، ثم قال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا النَّؤُوءُ وَالْهَرَمَةُ﴾ [سورة الرحمن: 22]، وإنما يخرج النؤوء والهرمات من الملح دون العذب، فكانت قلت: يخرج من بعضهما ومن أحدهما<sup>(2)</sup>.

ومن يلاحظ النظر فيما ورد في النص يجد أن الفراء ذكر جواز ذلك على أنه لم يستهم، وقد تقدم جواز ذلك في ضمير المفرد، وقد عده الفراء من سعة العربية. والفرق

(1) انظر الفراء 1/391، وانظر إعراب القرآن 2/790، وذهب الطبرسي إلى أن التضمير يعود على المدعى والمدعى عليه، ومن تابعهما، انظر مجمع البيان 23/105.

(2) انظر الفراء 1/354، وانظر المصدر نفسه 1/447، وذهب النجاشي إلى أن ﴿منكم﴾ يعود عليهما جميعاً لما فيه من معنى التكليف والمحاسبة انظر إعراب القرآن 1/480، وذلك من كثير أنه في بعض الروايات ورد ذكر رسل من الجن: وهو قول مرفوض، انظر تفسيره 4/102 - 103.

بينهما أن ما تقدم جاز أن يحتمل عود الضمير على الاثنين، كما جاز أن يعود على أحدهما، وفي هذا المورد لا يعود إلا على ما يخرج منه اللؤلؤ والمرجان  
6 - عوده على الاسم المفرد بـشير:

نقد تقدم جواز أن يعود ضمير الجماعة على الاسم المفرد لتعظيم شأنه وما تناوله في هذا المورد هو أن الضمير يعود على اسم مفرد لا يحتمل معنى الجنس، ولا يراد به تعظيم شأنه، وإنما جاز ذلك فيه، لأنه إذا ما ورد ذكره فلا يحتمل أن يكون ورده أو ذكره منفرداً وإن كان يفهم من النص ذلك، وإنما هناك من يحيط به عند قدومه.

وهذا انضرب من الضمير العائد يتضح فيما أورده الفراء من أقوال في تفسير الضمير العائد في قوله تعالى: ﴿فَمَا مَنَّ يُسُوسَ إِلَّا ذُرِّيَّةً مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ﴾ [سورة يونس: 83]، فالضمير لهم في ﴿وملائهم﴾ عند الفراء يعود على فرعون، وليس جواز ذلك بقوله: «وإنما قال: ﴿وملائهم﴾، وفرعون واحد؛ لأن الملك إذا ذكر بحرف أو بسفر أو قدوم، من سفره ذهب الهم إلى به وإلى من معه؛ ألا ترى أنك تقول: قدم الخليفة، فكثر الناس، تريد بمن معه، وقدم فغلبت الأسعار، لأنك تنوي بقدومه قدومه من معه<sup>(1)</sup>».

يريد أن يقول الفراء إن في الآية إيجازاً، وذلك أن ذكر فرعون وحده لا يعني أنه لم يكن مصحوباً بزمرة، بل هم معه، شأنه شأن الملك إذا ما قيل: قدم الملك، يعني أنه قدم هو وحاشيته. والذي مكن هذا المعنى في الآية هو الشبهة، وهي الخوف بأنه يكون من فرعون وجنده.

وهناك توجيه آخر ذكره الفراء في الآية، وهو أن ثُبِتَ مضافاً محذوفاً في الآية. تقديره: أن فرعون، كقوله تعالى: ﴿وَسَتِلِّي الْقُرْيَةَ﴾ [سورة يوسف: 82]، أي: أمر القرية<sup>(2)</sup>، وجعل من القول الأول قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا أَنْبَأُ إِذَا طَلَعَتِ الْبُشَا فَعَلَقُوهُنَّ لِيَمْنَهُنَّ﴾ [سورة الطارق: 1]، وقوله تعالى: ﴿لَأَنزِلُنَّ بَشِيرًا سَرَّ مَثَلِهِ، مُمْرَسَاتٍ وَأَدْعَايَ أَنسَلَقْنَهُنَّ مِنْ دُونِ أَنْوَإٍ كَثُرَ كَتَبُوهُنَّ﴾ ﴿١٣﴾ ﴿لَهُ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [سورة هود: 13 - 14]، فالأمر ﴿مثل﴾ للراحد ثم أعاد عليه ضمير الجماعة في ﴿لكم﴾<sup>(3)</sup>.

(1) الفراء 1/ 476 - 477، وانظر المصدر نفسه 5/ 2، وما جاء في هامش 46.

(2) انظر الفراء 1/ 477.

(3) انظر الفراء 1/ 477، والمصدر نفسه 5/ 2.



## 7 - عوده على اسمين لفظاً ومعنى :

جواز لضمير الجماعة أن يعود على اسمين لفظاً ومعنى من دون أن يحملاه معنى الجنس، وقد أجاز الفراء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لَهُمْ شُفَعَاتٍ﴾ [سورة الأنبياء: 78]، فالآية نزلت في حكم داود وسليمان عليهما السلام، والضمير «هم» في ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾ يعود عليهما جميعاً<sup>(1)</sup>. ولا ريب أن ذلك يفسر جواره لتعظيم شأنهما.

وجعل منه الفراء أيضاً قوله تعالى: ﴿وَنَعَزَّوْهُمْ فَكَانُوا مِنْ الْقَائِلِينَ﴾ [سورة الصافات: 116]، والآية في إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام قال: فيها: «فجعلهما كالجميع» ثم ذكرهما بعد ذلك اثنين، وهذا من سعة العربية...<sup>(2)</sup> شأنه شأن عوده على المفرد. وقد تقدم ذكره.

## 8 - عوده على جمع غير عاقل :

لقد أشار الفراء إلى جواز أن يعود ضمير الجماعة على جمع غير عاقل، جاء ذلك من خلال ما أورده في تفسير ضمير جماعة الإناث «هن» في قوله: ﴿وَمِنْ عَابَتِهِ أُنْثَىٰ وَالتَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا سَجْدُوا لِلشَّيْءِ وَلَا لِلنَّفْسِ وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [سورة فصلت: 37]، قال: «خلق الشمس والقمر والليل والنهار وتأنسهن في قوله «خلقهن» لأن كل ذكر من غير الناس وشبههم، فهو في جمعه مؤنث. نقول: مربي أثواب، فابتنهن، وكانت لي مساجد، فهدمتهن، وبنينهن. يبنى على هذا».

يريد أن يقول: إن كل ما هو غير عاقل في جمعه جاز أن يعود عليه ضمير جماعة الإناث، وتذكر هنا ما تقدم في جواز أن يعود على مثل هذا الجمع ضمير المفرد كي لا يفهم من قوله أن الضمير «هن» محصور بذلك.

## 9 - عوده على الثلاثة إلى العشرة، والعكس جائز :

ناقش الفراء مسألة عود الضمير على الأعداد، وذكر أن العدد إذا زاد على الاثنين

(1) انظر الفراء 2/208. وذكر الطبرسي «إنما جمع في موضع التثنية، لإضافة الحكم إلى الحائز والمحكوم، أو لأن الاثنين جمع، فهو مثل: إن كان له أخوة، وهو يريد الآخرين» مجمع البيان 47/17، وانظر تفسير ابن كثير 4/577.

(2) انظر الفراء 2/391-390، ويظهر من قول الطبرسي الذي أورده في الآية أن الضمير يعود عليهما. وعلى قومهما. انظر مجمع البيان 23/80.

إلى العشرة، فإن أكثر ما يعود عليه ضمير الجماعة، وإذا ما زاد على ذلك، فإنه يعود عليه ضمير المفرد. وأجاز العكس أيضاً على أنه لم يؤثّر على الأول. وقد أوضح ذلك فيما أورد: في قوله تعالى: ﴿وَبَآءَ أَرْبَعَهُ حَرْمٌ ذَلِكَ لِنَبِيِّ الْفِتْمِ وَلَا تَقْلِبُوا فِيهِ تَتْلُكُمُ﴾ [سورة براءة: 36].

فانضمير «هن» في «فبين» يعود على «أربعة»، ولم يقل «فيها». فسر ذلك الفراء حيث قال: «وكذلك كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة، تقول: ثلاث ليال خلون، وثلاثة أيام خلون إلى العشرة فإذا أجزت العشرة، قلت: خلّت، وقضت ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة «هن» وهؤلاء»، فإذا أجزت العشرة، قالوا: هي وهذه. إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير.

ويجوز في كل واحد ما جاء في صاحبه أشدني أبو القمقام الفقعسي:  
أضيقن في فزج وفي دارانيها      نبيح ليالٍ غير معلوفانيها  
ولم يقل: معلوفاتين، وهي سبع. وكل ذلك صواب إلا أن المؤثر ما فسرت لك<sup>(1)</sup>.

## 10 - عود المخاطب على الغائب والعكس جائز:

قد سبق أن قدمنا جواز أن يعدل بالضمير من الغائب إلى المخاطب، ومن المخاطب إلى الغائب عند كلامنا عن ضمير المفرد. وقد تضمن الشرح شواهد من هذا الضرب عن ضمير الجماعة. ونستغني عن تكرارها.

## الخاتمة

نذكر في هذه الخاتمة أنه قلما تخلو الجملة العربية اسمية كانت أم فعلية من الضمير، سواء أكان ذلك الضمير مستتراً أم بارزاً، وقد عده النحاة من الأسماء. وهو يختلف عنها بأنه لا يتقدم ذكره من دون أن يتقدم ما يصلح عوده عليه، وسواء أكان انعائد عليه مذكوراً صراحة أم بتصدر مؤول، أو يستقي من معنى، وهو في ذلك كله ليس صريحاً بدلالته، إذ يتوقف ذلك على ما عاد عليه.

أما إذا لم يدل دلالة بكتسبها مما عاد عليه، فلا يعرف له من إعرابه، أو معنى يخالف التوكيد، ومثل هذا قد قيل في أحد أوجه إعراب لغة «أكلوني البراغيث» فقد عُدَّت الرأ

(1) انظر الفراء 18/3، وانظر ما جاء في مجمع البيان 25/24.

علامة لبيان نوع الفاعل ليس إلا، وكذا القول فيما قيل في ضمير الفصل؛ إذن فالضمير يؤتى به إشارة لعائد سبق ذكره، وذلك المذكور قد يكون صريحاً في وضعه أو مصدراً مؤولاً، أو مما يفهم من معنى الجملة كالذي في قوله تعالى: ﴿أَتَقِدُّوْهُ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْكُم مِّنْ هَٰذَا﴾ (سورة المائدة: 8).

وهناك قضيتان تتعلقان بالضمير نفسه لم يكن لهما مورد في البحث. إحداهما تشمل ضمير الشأن، أو الضمير المجهول كما يسميه الكوفيون<sup>(1)</sup>. فإنه يعود على مبهم، ويفسر بجملة، كما يجاز أن يفسر بمفرد عند بعض النحاة<sup>(2)</sup>. وما تريد أن نذكر به في هذه القضية هو جواز عوده على مبهم من حيث الرضع والدلالة عما جعل النحاة يذهبون إلى أن ما بعده مفسر له.

أما القضية الثانية فهي جواز أن يتقدم الضمير على ما عاد عليه، وهذا في ضربين. الضرب الأول: وفيه يعود الضمير على متقدم رتبة ومتأخر لفظاً، وهو جائز في اللغة، وليس له شاهد في القرآن، ومنه قولهم: خاف زينه عمر، وضربني وضربته زيد. والأخير من باب التنازع.

والضرب الآخر: وهو أن يعود على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا موضع خلاف ويدخل فيه قولهم: زان نوره الشجر، ومنه قول الشاعر:

لما رأى طائيسوه مضعياً دُعِروا وكذا، لو ساعذ المخدور، ينقص<sup>(3)</sup>  
ويضم إلى هذا لغة «أكلوني البراغيث» غير أنها تختلف في إعرابها عما تقدم، منها أن الوار علامة تدل على نوع الفاعل، حالها بحال ثاء التأنيث.

والقرآن قد تضمن هذه اللغة في بضع آيات، وأعربت بما جاء في لغة «أكلوني البراغيث» كما أجاز بعض النحاة أن يعود الضمير على ما تقدم الآيات، وذلك مما لم يذهب به في هذه اللغة، لأنها لم يتقدمها كلام.

ونشير هنا إلى ما جاء في البحث من جواز أن يعود ضمير المفرد على المشئ والجمع، وجواز ذلك في ضمير المشئ وضمير الجماعة بأن يعودا على المفرد أو يعود أحدهما على الآخر. ولكل تفسيره في موضعه.

(1) انظر الفراء 435/1.

(2) انظر الخصائص لابن جني 397/2، وشرح المفصل لابن يعيش 114/3.

(3) انظر معاني القرآن للفراء 212/2، ومعني الليب 636 - 637.

## القسم الثاني

### ضمير الفصل «العماد» عند الكوفيين

إن النظرة النحوية إلى الفصل، أو كما يسميه الكوفيون بالعماد هو أن يتوسط معرفتين، أو ما أصلهما معرفتان، أو ما ينزل منزلة المعرفة، وينتهي به ليبيان أن ما بعده خير لذلك الاسم المتقدم عليه، وليس نعتاً له<sup>(1)</sup>.

وقبل أن نفصل القول في هذا، هناك نقطة مهمة ينبغي الوقوف عليها لأهميتها، وهي تحديد المصطلح الذي استخدمه القراء في هذا الموضع.

إن القراء لم يستخدم إلا مصطلحاً واحداً، وهو «عماد»، ولما كان هذا العمل يتعامل مع النص القرآني تعاملًا حسيًا، فإنه لم يحاول أن يفرق بين استخدامات التفسير من حيث الدلالة، لذا نجد قد أطلق مصطلح «عماد» على استخدامات ثلاثة، هي:

1 - أنه أطلقه على ضمير الفصل نفسه، حيث قال في قوله تعالى ﴿لَهُمْ بِهِ كَاتِبٌ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [سورة الأنفال: 32]، ما نصه: «إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) به (هو)، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الفصلة، نعتت (الحق) (هو)»<sup>(2)</sup>.

2 - أنه أطلقه على الألف واللام التي تتصل بحيز المعرفة. وقد نص على هذا في أكثر من مورد، منها قوله «فيكون (هو) عماداً للألف، والألف واللام عماد الفعل»<sup>(3)</sup>.

3 - أنه أطلقه على ضمير يعرف عند البصريين بضمير الشأن، فالقراء لم يفرق بين ضمير الفصل، وضمير الشأن بالمصطلح، ويمكن تفسيره بأن القراء وجدوا أن ضمير الفصل يُفسر ما بعده على أنه خير. وأن ضمير الشأن يفسر بما بعده، وله تفسير في

(1) انظر المسألة 155 من الإنصاف، ومغني اللبيب.

(2) القراء 409/1، وانظر ما جاء في الضمير «هو» في الآية مشكل إعراب القرآن 1/345.

(3) القراء 409/1 - 410.

الأول والثاني ستعرض لهما في حينه، ونذكر أنه نص على هذا الاستخدام في قوله تعالى: ﴿يَقْرَأُ آيَاتِهِ﴾ [سورة النمل: 9]. قال: هذه الهاء هاء عمادة، وهو اسم لا يظهر وقد فسر<sup>(1)</sup>.

## ضمير الفصل عند الكوفيين،

سبق القول أن الفراء قد أطلق مصطلح «عمادة» وأراد به ضمير الفصل. وما نفيد الألف واللام، وضمير الشأن، ويمكن القول إن الفراء أراد بمصطلح «عمادة»<sup>(2)</sup> أن يجمع الأغراض التي تؤديها هذه الثلاثة، وسأحاول أن أوضح ذلك الشرايط بينها من خلال الكلام عنها. لبيان ما وهم به بعض النحاة من أن الفراء لم يفصل بين ضمير الفصل وضمير الشأن<sup>(3)</sup>، أما ما جاء به الفراء في الألف واللام، فلم يتعرضوا له أصلاً.

إن ما جاء به الفراء والكوفيون في ضمير الفصل يتفق مع البصريين على أنه يفصل معرفتين، أو ما أصليهما معرفتان، أو ما ينزل منزلة المعرفة<sup>(4)</sup>، كما نص الفراء على ذلك في التواسخ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا آلِهَتُهُمْ إِن كَانَتْ هَذِهِ حَقًّا مِنْ عِنْدِكَ﴾ [سورة الأنفال: 32]. قال: في «الحق» النصب والرفع، إن جعلت «هو» اسماً رفعت «الحق». وكذلك في أخوات «كان»، «واظن» وأخواتها، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الَّذِينَ أُولُوا بُعُودًا يَنْزِلُ إِلَيْكَ مِنَ الرَّبِّ إِنَّكَ حَقٌّ﴾ [سورة سبأ: 6]، تنصب «الحق»، لأن «رأيت» من أخوات «ظننت»<sup>(5)</sup>. وهذا متفق عليه بين النحاة كما تقدم.

وأثبت الفراء ذلك أيضاً فيما لا يصلح ظهور الألف واللام عليه، حيث قال: ويجوز النصب في كل ألف ولام، وفي «أفعل منك» وجنسه<sup>(6)</sup>.

وفي بيان المعرف كان الفراء أكثر وضوحاً من غيره، لأن المعارف كما هو معلوم

(1) الفراء 2/ 287، وانظر المصدر نفسه 1/ 51.

(2) ذكر ابن هشام مصطلحاً آخر عند الكوفيين وهو «عمادة» انظر م غني النيب 640.

(3) انظر تفسير القرطبي 11/ 342..

(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 707.

(5) الفراء 1/ 409، وانظر المصدر نفسه 3/ 37.

(6) الفراء 2/ 392.

لم تتغير على ما عرف بالألف واللام فمنها ما يكتسب التعريف بالإضافة، وقد يكون ذلك المضاف مما اشتق من فعل، أو مما لم يكن كذلك ومنها ما هو علم، ومنها الموصول. ويبقى أن حاولنا بيان موقف سيويه من خلال تفسيره لبعض الأساليب غير أنه لم يصرح إلا بالمعروف بالألف واللام، وبما لم يصلح دخولهما عليه، وبالأسماء الموصولة التي اقترنت بالألف واللام.

والفراء فضل القول في المعارف وذكر الخلاف في بعضها الآخر. وفي ذلك كله حاول استنباط حكم يصلح من خلاله وضع قاعدة لاستخدام ضمير الفصل، حيث قال: «وكل موضع صلحت فيه يفعّل أو فعل مكان الفعل المنصوب، ففيه العماد، ونصب الفعل، وفيه رفعه به» «هو» على أن تجعلها اسماً. ولا بد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبل<sup>(1)</sup>.

يتضح من النص أنه يريد أن يقول إن شرط الخبر في ذلك أن يكون مشتقاً دالاً على الماضي في «فعل» أو الحاضر والمستقبل في «يفعل» وذلك مما يصلح أن يعرف بالألف واللام.

وإذا تعذر دخول الألف واللام كما هو في «أفعل منك»، وأخيك، و«زيد» فقد فصل القول في كل منها، وما جاء به في «أفعل منك» قوله: «فإذا قلت: وجدت عبد الله هو خيراً منك، وشراً منك، أو أفضل منك ففيهما أشبه هذا الفعل النصب والرفع. والنصب على أن يتوي الألف واللام، وإن لم يكن إدخالهما والرفع على أن تجعل «هو» اسماً، فتقول: ظنت أخاك هو أصغر منك، وهو أصغر منك»<sup>(2)</sup>.

والذي منع دخول الألف واللام هو وجود «من» لأننا لو انتقلنا إلى حالة أخرى يرد بها صيغة «أفعل التفضيل» وهو تجريده من «من» بالإضافة لصلح دخول الألف واللام عليه، فتقول: زيد هو الأفضل، قال الفراء: «وصلح في أفضل منك»، لأنك تلقى «من»، فتقول: وأنتك أنت الأفضل»<sup>(3)</sup>.

وأكد الفراء هذا في موضع آخر، إذا ذكر أن «أفضل منك» يعامل معاملة المفعول

(1) الفراء 1/ 409.

(2) الفراء 1/ 409 2/ 113.

(3) الفراء 1/ 410.

بالألف واللام، وإن تم يظنهما لفظاً، فإنهما في المعنى مقدران<sup>(1)</sup>.

ولم يتطرق إلى فصل المضاف إذا كان مشتقاً، لأنه لا يصح أن يكون نعتاً في هذا المورد، وأما غير المشتق كالأسماء الخمسة فقد ضمه إلى أسماء العلم حين تكلم عنها، حيث أجاز الفصل في الأسماء الخمسة، وذكر منع النحويين لذلك. قال: «ويجوز في الأسماء الموضوعة للمعرفة، إلا أن الرفع في الأسماء الموضوعة أكثر، تقول: كان عبد الله هو أخوك، أكثر من: كان عبد الله هو أخاك؛ قال: الفراء يجيز هذا، ولا يجيزه غيره من النحويين»<sup>(2)</sup>.

ولم يصرح الفراء بذكر النحويين الذين عتاهم غير أنه نسب إلى الكسائي في موطن آخر أنه أجاز الرفع، والنصب<sup>(3)</sup>. ونذكر بأن النحاس قد أجاز الفصل في الأسماء الخمسة<sup>(4)</sup>.

أما أسماء العلم التي تنزل منزلة النخب، فقد نص الفراء على رفعها عند العرب. وعنده بقوله: «وكان أبو محمد هو زيد، كلام العرب الرفع، وإنما أتوا الرفع في الأسماء، لأن الألف واللام أحدثا عمداً لما هي فيه، كما أحدثت (هو) عمداً للاسم الذي قبلها. فإذا لم يجدوا في الاسم الذي بعدها ألفاً ولا مماً، اختاروا الرفع، وشبهوها بالنكرة»<sup>(5)</sup>.

فالفراء أنزل اسم العلم الذي يقع خبراً منزلة النكرة غير المعرفة بالألف واللام، ولذا ألزم الرفع فيه. وهنا يجب ألا يفهم من كلام الفراء أنه أوجب الرفع في هذا النمط، فقد أجاز الوجهين فيه في موطن آخر من كتابه، وشرط ذلك عتده أن ينزل الاسم منزلة الممعرف بالألف واللام. وقد أخذ هذا عن الكسائي حيث قال: «وكان الكسائي يجيز ذلك، فيقول: رأيت أخاك هو زيد، ورأيت زيداً هو أخاك، وهو جائز، كما في «افضل» للثية، نية الألف واللام، وكذا جاز في زيد وأخيت»<sup>(6)</sup>.

(1) انظر الفراء 352/2.

(2) الفراء 352/2.

(3) انظر الفراء 410/1.

(4) انظر إعراب القرآن للنحاس 104/2.

(5) الفراء 352/2.

(6) الفراء 410/1.

وإذا لم يكن الاسم معروفاً بالألف واللام، وجب الرفع، وهو محصور في المشتق غير المعرف نحو: رأيت زيداً هو قائم، وجعل منه قول الشاعر:

أجِدُّكَ لَنْ تَزَالَ تَجِيَّ قَمُ تَبِيْتُ اللَّيْلَ أَنْتَ لَهُ ضَجِيعٌ<sup>(1)</sup>

وتعرض للفصل بالاسم المحصول المقرون بالألف واللام من خلال مخالفته لمن ذهب إلى تقدير «هو» في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْقَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [سورة الجمعة: 8]. فقد منع تقدير الضمير لعدم انسجام المعنى<sup>(2)</sup>.

ولا نملك الدليل الذي يعيننا على تلمس موقف الكوفيين من إعراب هذا الضمير خلافاً لما نسبته إليهم الأنباري، فقد ذكر أن الكوفيين يعربون ضمير الفصل، فمنهم من أعربه تابعاً لما قبله، ومنهم من أعربه تابعاً لما بعده وأنهم أنزلوه منزلة التوكيد المعنوي في نحو: جاءني زيد نفسه<sup>(3)</sup>.

فهذا القول لم أقف عليه عند الفراء إذ إنه أنزله منزلة الصلة. وجاء تصريحه هذا في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [سورة الأنفال: 32]، حيث قال: إن جعلت «هو» اسماً، رفعت «الحق» به «هو» وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة، نصبت «الحق»<sup>(4)</sup>.

وننبه إلى أن مصطلح «صلة» عند الفراء ليس دقيقاً، لأنه يطلقه على الزائد الذي ليس له محل من الإعراب، كما يطلقه على النعت وغيره. وهو مصطلح لم تستقر دلالاته عنده، غير أن الغالب فيه أنه يريد به الزائد<sup>(5)</sup> أما ما يؤكد عدم إعرابه له أنه لم يعرب ضمير الفصل إذا كان ما بعده خيراً للاسم الذي تقدم، في حين أنه يصرح بإعرابه إذا كان مبتدأ، وبناء على ما تقدم يُزاد ما نسبته الأنباري للكوفيين من أنهم يعربونه.

هذا ما جاء به الفراء في الاستخدام الأول الذي أطلق عليه مصطلح «عماد»، أما الاستخدام الثاني لمصطلح «عمدة» فهو يرتبط بأسلوب الاستخدام الأول وأراد به الوظيفة

(1) انظر الفراء 1/ 410، وذكر الفراء جواز النصب في الخبر المشتق غير المعرف في نحو ليث قائم، وسأني إليه.

(2) انظر الفراء 3/ 157.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 706 - 707.

(4) انظر الفراء 1/ 401.

(5) انظر الفراء 1/ 21، والمصدر نفسه 3/ 207، 1/ 244 - 245.



التي تؤدبها الألف واللام في نحو: كان محمد هو المستشهد، مضافة إلى أنها تفيد التعريف نجد لها بعداً آخر ستفصح عنه بعد بيان ما أراد بعلامة المردود حيث قال: «وعلمة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولا ياء بالألف واللام، ويرجع على الاسم. فيكون «هو» عماداً للاسم، والألف واللام عماداً للفعل»<sup>(1)</sup>.

ويريد بقوله هذا أن كل خبر لم يتصل بالألف واللام يرجع على التضمير «هو». فيكون خبراً له. وأن كل خبر فيه ألف ولا ياء. يكون «هو» عماداً لذلك الاسم المتقدم والألف واللام عماداً للخبر. وعلى هذا تفسر لفظة «عماد» التي أطلقها القراء على الألف واللام ذلك أنه أراد بها أنها الفاصلة بين أن يكون ذلك الخبر خبراً للاسم المتقدم. أو للتضمير. فإن وجدت أجزأت للاسم أن يكون خبراً للاسم المتقدم، أو للتضمير «هو». وإن لم توجد حكم على ذلك الاسم بأنه خبر لذلك التضمير المذكور «هو» والفرق بين الاستخدامين اللذين أطلق عليهما القراء «عماداً»، هو أن الأول يشير إلى أن ضمير الفصل يؤكد ما قبله بالمطابقة والألف واللام تؤكد ما بعدها من أنه خبر لما تقدم التضمير. وهذا يوضح الخلط الذي وقع فيه الأثباري في بيان الغرض الذي أراد الكوفيون لضمير الفصل. وعلى هذا نقول: إن الاستخدام الثاني مكمل للاستخدام الأول.

أما الاستخدام الثالث لمصطلح «عماد»، وهو الذي أطلقه القراء، فقد أراد به ضمير الشأن، والدليل على أنه أراد ذلك هو أننا لو استقرينا ما جاء به القراء في هذا التضمير لقلنا أنه أطلقه على هذين التضميرين، أعني بهما ضمير الفصل، وضمير الشأن، لأنه لم يوضح ما يفرق بينهما. من ذلك ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّرٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [سورة البقرة: 85]. قال فيهما: وإن شئت جعلت «هو» عماداً، ورفعت الإخراج بمحرم، كما قال: جل وعز: «وما هو بمزحرجه من العذاب أن يعبر» فالمعنى - والله أعلم - ليس بمزحرجه من العذاب التضمير، فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظن، لأنه ناصب، وفي كان، واليس، لأنهما يرفعان، وفي إن وأخواتها، لأنهن يتصبن، ولا ينبغي للواو، وهي لا تنصب، ولا ترفع، ولا تحذف أن يكون لها عماد، قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب، أو لرفع، أو لحذف. إنما وضع في كل موضع يبدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب

الاسم دون الفعل، صلح في ذلك العماد<sup>(1)</sup>.

فهذا النص الطويل وغيره<sup>(2)</sup> أوقع كثيراً من العلماء بوجه أن الفراء أراد بما هو في الآية ضمير فصل<sup>(3)</sup>. وهو ليس كذلك فتفسيره للآية يوضح أن «هو» ضمير الشأن. لأن فـره بما بعده، وجرد النص منه حين قال: ليس يبرح حرجه من العذاب الضمير، ولا يخفى أن ضمير الشأن يفسر بما بعده، وإذا ما فسر، جرد من المعنى، ويضاف إلى هذا كنه. أن ما جاء به في ضمير الشأن في هذا النص مما وجب أن يتقدمه لم يصرح به في ضمير الفصل.

وأضيف إلى هذا النص ما جاء به الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ تَأْتِيهِ﴾ [سورة النمل: 9]. وهو أكثر إيضاحاً، فقد أثبت أن الياء في «أنه» عماد، والعماد بالعماد في هذا المورد هو اسم لا يظهر. ويفسر بما بعده، قال: «هذه لياء هاء عماد، وهو اسم لا يظهر». وقد فسر<sup>(4)</sup> كما أن هناك موضعاً نص فيه الفراء على أن الكسائي قد أخطأ مصنفه «عماد» على ضمير الشأن<sup>(5)</sup>. اكتفى بهذا. ولا أريد أن أطلب الإيضاح للفريق بين ضمير الفصل، وضمير الشأن، وأحيل الباحثين إلى ما جاء به الفراء للمرجع إليه<sup>(6)</sup>.

### قضايا نحوية في ضمير الفصل:

هناك قضايا نحوية وردت في ضمير الفصل نوجز القول فيها وهي:

أولاً: جواز إضمار ضمير الفصل، فقد نص الفراء عليه في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ أَتَمُّ الْقَوْلِ الْعَزِيمِ﴾ [سورة الحديد: 22] فقد قرنت «ذلك» الفوز العظيم، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة النمل: 6]، وهي قراءة نافع وابن عامر<sup>(7)</sup>.

(1) الفراء 1/ 51، وانظر وجه الإعراب في الآية، بعرب القرآن للنحاس 1/ 195، ومشكل إعراب القرآن 1/ 60 - 61.

(2) انظر الفراء 2/ 12.

(3) انظر إعراب القرآن للنحاس 1/ 195، مشكل إعراب القرآن 1/ 61، تفسير القرطبي 2/ 22، وانظر في هذا أيضاً ما جاء به الدكتور إبراهيم وفيد في كتابه «النحو وكتب التفسير» 1/ 193 وغيرها.

(4) الفراء 2/ 287.

(5) انظر الفراء 3/ 299.

(6) انظر الفراء 1/ 51، 2/ 228، 3/ 299.

(7) انظر الفراء 3/ 131، والمصدر نفسه 3/ 156، وسبعة في القراءات 1/ 527، والنرميني

ثانياً: أجاز الفراء إضمار الاسم المستقده على ضمير الفصل في قوله تعالى :

﴿وَلَا يَخْشَى الَّذِينَ يَبْغُلُونَ سَمَاءَ أَعَانَهُمْ اللَّهُ مِنْ قَبْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ (سورة آل عمران 180) قال : «يقال، إنما (هو) ههنا عماد، فأين اسم هذا: قبل هو ضمير. معناه: فلا يحسبن الباغلون أنيحل هو خيراً لهم، فأكثرتي بذكر (يبغلون) من التحل»<sup>(1)</sup> ثالثاً: لقد ذهب الفراء إلى مطابقة ضمير الفصل ما قبله<sup>(2)</sup>.

رابعاً : نسب إلى الفراء وغيره من الكوفيين أنهم أجازوا أن يكون الاسم المتقدم نكرة نحو: ما ظننت أحداً هو القائم، وكان راجح هو القاسم<sup>(3)</sup>. وهذا كله مخالف لما تقدم عن الفراء.

بعد أن وضحت الصورة للضمير الفصل عند الكوفيين، أستطيع أن أخلص ما تقدم. فالكوفيون متفقون على أن ضمير الفصل يتوسط معرفتين، أو ما أصلهما معرفتان، أو ما يتناول منزلة المعرف بالألف واللام، وأنهم أجازوا أن تنزل الأسماء الخمسة منزلة المعرف بالألف واللام، ونص الفراء على الرفع فيها على أنه خير للضمير، وهو أكثر شهرة عند العرب ويُنَّ مخالفة النحاة للنصب<sup>(4)</sup>.

أما إعراب ضمير الفصل، فليس هناك ما يشعر أن الكوفيين قد أعربوه ورسا وهم الأنباري فيما نسب إليه إليهم، وكان ذلك نتيجة عدم وضوح مصطلح «عماد». وقد أثبتنا أن الفراء أنزل هذا الضمير منزلة الصلة، ومصطلح «صلة»<sup>(5)</sup> يبدو أنه غير دقيق عنه، غير أن الغالب فيه إطلاقه على الزائد<sup>(6)</sup>.

أما التداخل بين ضمير الفصل وضمير الشأن عند الكوفيين، فكان ذلك نتيجة المصطلح «عماد»، وقد أوضحنا الصورة في موردتها من خلال ما قدمناه، غير أن هناك

(1) الفراء 249.

(2) انظر الفراء 409/1 - 410. وانظر الكتاب 394/2.

(3) انظر معني اللبيب 642.

(4) انظر الكتاب 391/2 وانظر في هذا الكتب 301/2، إعراب القرآن للنحاس 104/2، ومشكل إعراب القرآن 411/1 - 412.

(5) انظر الفراء 409/1.

(6) انظر الفراء 21/1، 207/3، 244/1 - 245.

أسلوباً ذكره الفراء من خلال كلامه عن ضمير الفصل. هو «ليتك قائماً»<sup>(1)</sup>، وفيه أعرب الكاف، ولعله أراد به ضمير الشأن.

وهذا سؤال يطرح نفسه، هو: هل يؤتى بضمير الفصل للفصل بين المعرفتين، لأنهما مرفعتان، أم يؤتى به للفصل بين النعت والخبر؟

والجواب عليه هو أنه يؤتى به لفصل بين المعرفتين إذا تم الكلام بهما. سواء أكان ذلك الخبر مما يصلح أن يكون نعتاً كالمعرف بالألف واللام، أم لم يصلح فيه ذلك كأسماء العلم التي تنزل منزلة الخبر وغيرهما مما يصلح أن يكون خبراً. والسبب في ذلك هو أن التداخل الذي يحصل بين النعت والخبر محصور في المعرف بالألف واللام، ولا يكون في غيره كأسماء العلم، لأنها لا تصلح أن تكون نعتاً، فقولنا: كان محمد المجتهد، جاز في «المجتهد» النعت، والخبر، وهذا لا يكون إذا وضعنا «زيداً» موضع «المجتهد»، وفي كلا الحالتين يلزم الإتيان بضمير الفصل، لأنهما معرفتان سواء أعرب أم لم يعرب.

وعلى هذا أجاز الكوفيون الفصل مع أسماء العلم، وهم بهذا لم يصرحوا بجواز أن تكون نعتاً، وإن كانوا في رخصتهم هذه أنزلوا هذه الأسماء منزلة المعرف بالألف واللام.

## المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر د. ت.
- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، كاظم إبراهيم كاظم، رسالة ماجستير أدب القاهرة - 1980.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت - 1988.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، تحقيق محمد إبراهيم سليم الجزائر - 1992.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بغداد 1977 - 1980.
- الأمالي الشجرية، لأبي المعادات هبة الله علي بن حمزة العلوي الحسيني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - د. ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، مصر - 1955.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تصحيح محمد إسماعيل الزيب، نسخة مصورة عن طبعة السعودية - 1929 .
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، القاهرة - 1969.
- النبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء المعكبري، تحقيق علي محمد النجار، مصر - 1976.
- تفسير ابن كثير، لمخلف عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، ط 4، دار الأندلس، بيروت - 1983.

- تفسير الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، طبعة دار المعارف، تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، مصر - 1954.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي - تحقيق إسحاق إبراهيم اطقيش، بيروت - 1966.
- الحروف، للإمام أبي الحسن المزني، تحقيق محمد حسين محمود، ومحمد حسن عواد، عمان - 1983.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968 - 1981.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، وآخرين ط 2، بيروت - 1952.
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن، للفراء، لمختار دير، دمشق - 1975.
- سر الفصاحة، لابن خفاجة، الطبعة الأولى، بيروت - 1982.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد الحملاوي، مصر - د. ت.
- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط 2، د. ت.
- شرح عيون الأخبار، للإمام أبي الحسن المجاشعي، تحقيق د. حنا حداد، الأردن، الزرقاء - 1985.
- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة - 1967.
- شرح الكافية، للمرعي الاستريادي، دار الكتاب العلمي، بيروت - د. ت.
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة عالم الكتب في بيروت ومكتبة المثنى في القاهرة، د. ت.
- القضايا النحوية في تفسير القرطبي، رسالة دكتوراه، إعداد كاظم إبراهيم كاظم، جامعة القاهرة، كلية الآداب - 1982.
- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف ط 2، القاهرة - 1980.
- الكتاب لبيوه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - 1968.

- الكشف عن حقائق التنزيل، لجبار الله الزمخشري، طبعة دار انكتاب العربي، ط 3، بيروت - 1987.

- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط 3، مصر - 1960.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن حسين الطبرسي، مكتبة الحياة، بيروت - د. ت.

- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسري، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق - 1974.

- مصادر اللغة، د. عبد الحميد الشعفاني، طرابلس - 1982.

- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز محمد الحمد، ط 2 الكويت - 1981.

- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة - 1972.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت - 1973.

- المفصل، لجبار الله الزمخشري، بيروت - د. ت.

- مغني اللبيب، لأبن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط 5، بيروت - 1979.

- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، القاهرة - 1988.

- النحو وكتب التفسير، تأليف د. إبراهيم عبد الله ريدة، ط 2، طرابلس - 1984.

- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت - د. ت.

#### الدوريات:

- مجلة التواصل اللساني، نصف سنوية تصدر في المغرب، المجلد الثالث العدد الثاني 1991، والمجلد الرابع العدد الأول - 1992.

- مجلة علوم إنسانية، تصدر عن جامعة قسنطينة، سنوية تصدر في الجزائر، العدد الرابع.

- مجلة كلية التربية، جامعة الفانج، طرابلس، العدد الحادي والعشرون.

- مجلة كلية الدعوة الإسلامية - سنوية، العدد العاشر - 1993، طرابلس.
- مجلة المعارج اللبنانية، العدد التاسع، 1991 تصدر في لبنان.



## الفهرس

المقدمة ..... 5

### المبحث الأول

#### أنماط الإضافة في القرآن

أنماط الإضافة ..... 8

النمط الأول: الإضافة المحضة ..... 9

أولاً: إضافة اسم الجئة ..... 10

ثانياً: إضافة اسم الفاعل ..... 10

ثالثاً: إضافة المصدر ..... 16

رابعاً: إضافة الظرف ..... 19

خامساً: ما يضم إلى الإضافة المحضة ..... 24

الف: «كل، وكلا، وكلتا، وأي» ..... 24

«كل» ..... 24

كلا، وكلتا ..... 26

أي ..... 27

باء: الإضافة إلى ياء المتكلم ..... 27

النمط الثاني: الإضافة المؤكدة ..... 31

النمط الثالث: الإضافة المنفية ..... 34

النمط الرابع: الإضافة غير المحضة ..... 36

قضايا متفرقة في الإضافة ..... 39

أولاً: الحذف في الإضافة ..... 39

ثانياً: الفصل بين المضاف والمضاف إليه ..... 43

ثالثاً: الإضافة إلى الضمير ..... 44

45	رابعاً: جواز إلحاق نون الوقاية أو نون الرفع في الإضافة
46	خامساً: إضافة الاسم المركب
47	سادساً: إعراب تابع المضاف إليه
48	سابعاً: الألف واللام عوض عن المضاف إليه
48	ثامناً: تكرار المضاف والمضاف إليه واحد
49	ثمرة البحث
51	المصادر والمراجع

## البحث الثاني

### الجملة الشرطية في القرآن

53	القسم الأول: أدوات الشرط
53	إن
56	«إن» بمعنى «لو»
56	إن + ما
58	«من» و«ما»
60	أينما، متى ما، أي ما، حيث ما، كيف ما، مهما
61	إذا
64	حتى إذا
65	إذ
66	يوم بمعنى «إذا»
66	«لما»
68	لولا
68	لولاك
69	«لولا» بمعنى «هلا»
70	لو
71	أما
73	كَلَّمَا
73	القسم الثاني: جملة فعل الشرط وجوابه

78	جواب الشرط بالقاء
80	إذن
81	اللام
85	القسم الثالث: قضايا متفرقة
85	الأول: الأمر يفيد معنى الشرط
88	الاسم الموصول يفيد معنى الشرط
90	اجتماع القسم والشرط
93	ثمرة البحث

### المبحث الثالث

#### أساليب القسم في القرآن

95	أنماط القسم
95	النمط الأول: «القسم بالجملة الفعلية»
95	الضرب الأول: «القسم بالفعل الصريح»
100	الضرب الثاني: «القسم بالفعل المتضمن معناه»
102	النمط الثاني: «القسم بالمصدر النائب عن فعله»
103	النمط الثالث: «القسم بالجملة الاسمية»
106	النمط الرابع: «القسم بالحرف»
109	جواب القسم
109	الأدوات التي يجاب بها القسم
111	قضايا في جواب القسم
113	اجتماع القسم والشرط
117	الحذف في القسم
119	الخاتمة

### المبحث الرابع

#### الاسم الموصول وصلته

120	القسم الأول: الأسماء الموصولة
-----	-------------------------------

120	الذي اللذان، الذين
124	مَنْ وَمَا
127	أَيَّ
129	القسم الثاني: «قضايا في الاسم الموصول»
129	أولاً: حذف الاسم الموصول
133	ثانياً: الاسم الموصول يفيد معنى الشرط
135	ثالثاً: الاسم الموصول مبتدأ
136	رابعاً: ما يتزل منزلة الاسم الموصول
137	خامساً: توكيد الاسم الموصول
138	سادساً: النعت بالاسم الموصول
139	سابعاً: تداء الاسم الموصول
140	ثامناً: «ماذا» و«مَنْ ذا»
141	القسم الثالث: «صلة الموصول»
141	أولاً: جواز أن يدل الفعل الماضي على المستقبل
142	ثانياً: حذف صدر الصلة
144	ثالثاً: إعراب صلة الموصول
145	رابعاً: حذف الصلة
146	خامساً: حذف الضمير العائد
147	سادساً: دخول اللام على الاسم الموصول وصلته
147	سابعاً: حصر الصلة

### المبحث الخامس الاشتغال في القرآن

148	النمط الأول: ما تساوى فيه الرفع والتصب
157	النمط الثاني: ما وجب رفعه
160	النمط الثالث: ما رُجِّح رفعه على نصبه
163	قضايا متفرقة

## المبحث السادس الضمير عند الكوفيين

167	..... «القسم الأول»: الضمير العائد في القرآن
168	..... مبحث ضمير المفرد
179	..... مبحث ضمير المثنى
182	..... مبحث ضمير الجماعة
188	..... الخاتمة
190	..... القسم الثاني: ضمير الفصل «العماد» عند الكوفيين
191	..... ضمير الفصل عند الكوفيين
196	..... قضايا نحوية في ضمير الفصل
199	..... المصادر والمراجع

